أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
9 فبراير 2026م
21 شعبان 1447هـ
العدد 66

عودة روح

استعادت كلية الفنون الجميلة بجامعة السودان صوتها عبر معرض فني بعد صمتٍ دام ثلاث سنوات. لم يكن المعرض عرضاً جمالياً بقدر ما كان بياناً صامتاً ضد الحرب، جسّدته أعمال أُنجزت بإمكانات شحيحة وإرادة عنيدة. وسط آثار الخراب، أعلن الفن حضوره مجدداً بوصفه فعلاً للمقاومة وبداية لاستعادة المعنى والحياة.

خطـاب مختلــف

لم تُقابل أوروبا زيارة وفد «صمود» برئاسة د. عبد الله حمدوك بوصفها محطة بروتوكولية عابرة في روزنامة مزدحمة، بل تعاملت معها كحدث سياسي ثقيل الوزن، فرض نفسه بقوة اللحظة وصرامة الوقائع. لقد أنصتت أوروبا لا بدافع المجاملة، ولا من باب الفضول، بل لأنها وجدت نفسها أمام خطاب مختلف في زمن اختلطت فيه الأصوات، وبهتت فيه المعاني، وتحوّلت فيه الحرب في السودان من أزمة محلية إلى اختبار دولي للفشل الأخلاقي والسياسي معًا.

أوروبا، التي راقبت المشهد السوداني وهو ينزلق من ثورة واعدة إلى انقلاب، ومن انقلاب إلى حرب شاملة، تدرك اليوم أن ما يجري لم يعد نزاعًا يمكن احتواؤه بالبيانات، ولا كارثة إنسانية يمكن إدارتها عبر الجسور الجوية وحدها. إنّها حرب تفكك دولة، وتُعيد تشكيل الإقليم، وتفتح أبوابًا واسعة أمام الفوضى المنظمة، والهجرة القسرية، واقتصاد العنف العابر للحدود. في هذا السياق، يصبح الإصغاء إلى أي مشروع سياسي جاد لا ترفًا دبلوماسيًا، بل ضرورة تمليها الحسابات الباردة قبل الاعتبارات القيمية.

ما جعل هذه الزيارة مختلفة، وما منحها هذا القدر من الاهتمام، هو أنها لم تأتِ من موقع التوسل ولا من خطاب الاستجداء، بل من موقع المواجهة السياسية الصريحة. وفد «صمود» لم يحمل إلى أوروبا ملفًا إنسانيًا فحسب، بل حمل اتهامًا واضحًا للحرب بوصفها جريمة سياسية مكتملة الأركان، وحمّل المسؤولية لمن أشعلها ويغذيها ويستثمر فيها. هذا الخطاب، الذي يرفض تمييع الأسباب والاكتفاء بعلاج الأعراض، لامس جوهر السؤال الأوروبي: كيف نوقف حربًا لا تريد أطرافها التوقف، ولا ترى في السلام سوى خسارة؟

لقد تعبت أوروبا من التعامل مع وكلاء العنف وهم يطلبون الشرعية تحت لافتة "الواقع". تعبت من الاستماع إلى تبريرات السلاح، ومن إدارة أزمات لا نهاية لها. في وفد «صمود» وجدت خطابًا يقول بوضوح إن الواقع ليس قدرًا، وإن موازين القوة لا تمنح حقًا سياسيًا، وإن أي تسوية تُبنى على شرعنة الحرب إنما تؤجل انفجارها التالي. هذه اللغة، القاسية في صدقها، أعادت الاعتبار لفكرة السياسة نفسها في زمن جرى فيه إفراغها من معناها.

ثم إن حضور عبد الله حمدوك على رأس الوفد لم يكن حضور اسم، بل حضور ذاكرة سياسية. أوروبا تعرف الرجل لا من شاشات الدعاية، بل من طاولات العمل الثقيلة، من نقاشات الاقتصاد المنهك، ومن محاولات إعادة السودان إلى العالم بعد عقود من العزلة. تعرف أنه لا يتحدث بلغة الشعارات، ولا يوزع الوعود الرخيصة، بل يزن كلماته بميزان الممكن دون أن يفرّط في المبدئي. ولهذا، فإن الاستماع إليه لم يكن استدعاءً للماضي، بل اختبارًا لإمكانية استعادة مسار قُطع بالقوة.

كما أن أوروبا، وهي تراقب انسداد الأفق العسكري، تدرك أن كل يوم إضافي للحرب يعني مزيدًا من التفكك، ومزيدًا من اللاعبين غير المنضبطين، ومزيدًا من الكلفة التي ستُدفع لاحقًا أضعافًا. لذلك بدا لها الاستثمار في خطاب مدني منظم، حتى وإن كان طريقه شاقًا وطويلًا، أقل خطورة من الرهان على الفوضى أو الحياد السلبي. لم تستقبل أوروبا «صمود» لأنها تملك وهم الحل السريع، بل لأنها تفتش عن شريك يقول الحقيقة كاملة، لا نصفها.

الزيارة كشفت كذلك أن أوروبا لم تعد راغبة في لعب دور المتفرج القَلِق. ثمة وعي متزايد بأن ترك السودان ينزلق بلا مشروع سياسي بديل يعني فتح فراغ لن يبقى فارغًا طويلًا. هذا الفراغ ستملؤه قوى لا تؤمن بالدولة، ولا تعترف بالحدود، ولا ترى في الإنسان سوى وقود. في هذا المعنى، كان الإصغاء لوفد «صمود» محاولة لالتقاط خيط سياسي قبل أن ينقطع تمامًا.

إن ما قابلت به أوروبا هذه الزيارة هو تعبير عن لحظة إدراك، لا عن موقف نهائي. إدراك بأن الحرب في السودان لا يمكن اختزالها في صراع جنرالين، ولا في معركة نفوذ إقليمي، بل هي انهيار شامل لعقد الدولة، لا يمكن ترميمه إلا بمشروع مدني واضح، طويل النفس، صلب في مبادئه، وواقعي في أدواته. وفد «صمود» لم يقدّم وصفة جاهزة، لكنه أعاد طرح السؤال الصحيح في المكان الصحيح.

لهذا أنصتت أوروبا. لا لأن الحل وُضع على الطاولة، بل لأن الصمت بات مكلفًا، ولأن هذا الصوت، وسط ضجيج البنادق، ذكّرها بأن السياسة لم تمت بعد، وأن السودان، رغم هذا الركام الهائل، ما يزال قادرًا على أن يُخاطَب بوصفه دولة ممكنة، لا ساحة حرب مفتوحة بلا أفق.

الغلاف

وجهات نظر

على حافة الأفق
مـــن تشجـــع؟
د.صلاح عوض 14

حين تتقاتل البنادق ويصمت المدنيون
حيدر المكاشفي 16

سؤال بلا مجيب (2):
الحلول لا تأتي من الخارج
محمد عمر شمينا 46

ألعابنا الشعبية ثقافتنا التربوية
محمد عليش حسن 49

الجيش السوداني:
ما بين ميزان الدولة وموازين الصراع (1)
محمد الأمين عبد النبي 65

من «تسقط بس» إلى «بل بس»
رحلة سرقة الثورة من هتاف الشوارع إلى خنادق التخوين
أحمد عثمان محمد المبارك 72

فيصل محمد صالح واختلاف التقدير
إبراهيم هباني 74

السلام الذي لم يستأذن أحدًا
حاتم أيوب أبو الحسن 76

وديتوا ..الشعب وين؟؟
د. كمال الشريف 78

حكاية من بيئتي (24) **حـاج الرزيـق**
محمد أحمد الفيلابي 86

الجوع في دارفور... الموتى يتحدثون 04

نازحو كسلا بلا مأوى بديل 07

تعقد للمرة الثالثة في زمن الحرب الشهادة السودانية.. اسئلة العدالة والحق الغائب 10

مخاوف من سباق تسلح جديد مع انتهاء معاهدة الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا 19

مـاذا سيحـدث عندما لا توجد ضوابـط على الأسلحـة النـــووية؟ 25

إننا نسير نائمين نحو كارثة نووية 28

أسبـوع من الضغـط الدولـي.. أطراف الحرب أمام اختبار الحقيقة 31

ترامب في امتحان السودان ؟ 34

الحركة الإسلامية من تنظيم عقائدي إلى شبكة مصالح مسلحة (2) 37

عودة اللون من تحت الركام.. 51

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

الجوع في دارفور.. الموتى يتحدثون

ملخص

تتفاقم مخاطر المجاعة في إقليم دارفور مع استمرار الحرب واتساع رقعة النزوح، وسط تعثر الحلول السياسية رغم الضغوط الدولية. ويحذّر خبراء مدعومون من الأمم المتحدة من تدهور خطير في الأوضاع الإنسانية، في ظل شح الغذاء ومنع وصول المساعدات.

سجّل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي تجاوز عتبة المجاعة في مدينتي كرنوي وأم برو بشمال دارفور، نتيجة النزوح الكثيف واستمرار القتال. وأكد نشطاء أن السكان، خاصة الأطفال، يواجهون الجوع الحاد ويعتمدون على أوراق الشجر والأعشاب للبقاء.

تسببت سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر في موجات نزوح واسعة تجاوزت 120 ألف شخص، ما استنزف موارد المجتمعات المضيفة وفاقم انعدام الأمن الغذائي. وحذّرت الأمم المتحدة من احتمال تكرار سيناريو المجاعة في مناطق أخرى بدارفور وكردفان.

بحسب تقارير أممية، يواجه أكثر من 21 مليون سوداني انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، مع انهيار شبه كامل للنظام الصحي. وتصف الأمم المتحدة الوضع بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم، في ظل حرب أودت بحياة الآلاف وشرّدت الملايين.

تم تجاوز عتبة المجاعة، التي تشير إلى سوء التغذية الحاد، في منطقتين إضافيتين في شمال دارفور هما كرنوي وأمبرو

في ظل إستمرار الحرب، وتصاعد موجات النزوح، وتفاقم المعاناة الإنسانية، تتزايد مخاطر المجاعة في إقليم دارفور، في وقت لا يزال فيه الحل السياسي يلوح في الأفق، رغم الضغوط الإقليمية والدولية لإنهاء الصراع المسلح والدخول في ترتيبات سياسية تفضي إلى قيام حكومة مدنية.

وحذّر خبراء مدعومين من الأمم المتحدة، في الخامس من فبراير الجاري، من توسّع خطر المجاعة ليشمل مدينتي كرنوي وأم برو في شمال دارفور غربي السودان، نتيجة موجات النزوح الضخمة، في وقت تتواصل فيه المعارك الدامية في غرب البلاد وجنوبها.

وأكد خبراء التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أنه «تم تجاوز عتبة المجاعة، التي تشير إلى سوء التغذية الحاد، في منطقتين إضافيتين في شمال دارفور هما كرنوي وأم برو»، الواقعتين قرب الحدود مع تشاد.

وأبلغ نشطاء في الحقل الإنساني موقع «أفق جديد» أن الأوضاع في كرنوي وأم برو خطيرة للغاية، في ظل تفشي الجوع واستمرار المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وقال جبارة عبد الله، المنحدر من منطقة الطينة في دارفور والمقيم حاليًا في مدينة أم درمان، إن الجوع حصد أرواح أطفال في دارفور بسبب النقص الحاد في الغذاء، الناتج عن إستمرار الحرب وعرقلة الإجراءات في المعابر الحدودية التي تعبر منها القوافل الإنسانية.

وأضاف عبد الله، في حديثه لـ«أفق جديد»: «الناس هناك يعيشون على أوراق الشجر، ويتداوون بالأعشاب. يجب على المنظمات الإنسانية تقديم المساعدات بشكل عاجل لإنقاذ النساء والأطفال وكبار السن».

وتابع: «الحرب استنزفت الموارد، وأدت إلى زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد».

وأحكمت قوات الدعم السريع، التي تخوض حربًا مع الجيش منذ أبريل 2023، سيطرتها على مدينة الفاشر نهاية العام الماضي، ليصبح إقليم دارفور بأكمله تقريبًا في قبضتها، باستثناء مناطق محدودة تسيطر عليها قوى محلية محايدة.

ومنذ سقوط الفاشر، نزح أكثر من 120 ألف شخص، بحسب الأمم المتحدة، توجه كثير منهم إلى مدن أخرى في شمال دارفور تعاني أصلًا من شح الموارد وتكدّس النازحين.

وقال المتحدث الرسمي باسم تنسيقية النازحين واللاجئين، آدم رجال: «في أعماق كل إنسان حكاية لا تُروى، وجراح لا تُرى، وأحلام تنتظر من يصدقها. نحن لسنا مجرد أفراد متفرقين، بل خيوط متشابكة في نسيج واحد اسمه الإنسانية. وما يجعل هذا النسيج متماسكًا ليس القوة وحدها، بل التعاطف الذي يربطنا ببعضنا كالعقدة التي تمنع القماش من التمزق».

وأضاف رجال، في مقالة أرسلها إلى «أفق جديد»، أن التعاطف هو «أن ترى الآخر بعينيه، وأن تشعر بارتجاف قلبه حين يواجه الخوف، وأن تمنحه مساحة آمنة ليكون نفسه بلا أقنعة. هو أن تدرك أن الألم ليس ضعفًا، بل علامة على أننا أحياء، وقادرون على مشاركة هذا الحمل مع من نحب».

وأوضح أن «الإنسانية الحقيقية لا تُقاس بما نملك من ثروة أو سلطة، بل بما نمنحه من دفء للآخرين. حين نمد يدنا لمن يتعثر، ونصغي لمن يختنق بالصمت، ونعيد الأمل لمن فقده، نكون قد أضفنا إلى العالم شيئًا من جماله المفقود».

وتابع: «في لحظات القسوة، يصبح التعاطف فعل مقاومة؛ مقاومة ضد اللامبالاة، وضد التبلّد، وضد الانغلاق على الذات. هو إعلان بأننا لا نعيش لأنفسنا فقط، بل لأن هناك من يحتاج إلى كلمة، أو ابتسامة، أو نظرة صادقة تقول: أنا معك».

وأضاف:»فلنكن جميعًا شهودًا على إنسانيتنا، ولنزرع في قلوبنا بذور الرحمة التي لا تذبل. فكل قطرة تعاطف تُعيد للعالم شيئًا من نوره، وكل فعل صغير من حب يفتح نافذة أمل في جدار من العتمة. نحن نكبر حين نحب، ونشفى حين نتعاطف، ونبقى بشرًا حين ندرك أن الآخر هو مرآتنا التي تعكس ضعفنا وقوتنا معًا».

ويأتي تحذير خبراء الأمم المتحدة بعد نحو ثلاثة أشهر من إعلان المجاعة في الفاشر وكادوقلي بولاية جنوب كردفان، اللتين خضعتا لحصار قوات الدعم السريع وحلفائها، قبل أن

الناس هناك يعيشون على أوراق الشجر، ويتداوون بالأعشاب

أكثر من 21 مليون شخص – أي نحو نصف سكان السودان – مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد

ينجح الجيش في كسر الحصار عن كادوقلي مطلع الأسبوع الجاري.

وظلت كادوقلي تحت الحصار خلال الجزء الأكبر من السنوات الثلاث الماضية، وكذلك مدينة الدلنج، الواقعة على بعد 130 كيلومترًا جنوبًا، والتي حذّر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في تشرين الثاني/نوفمبر من أنها تواجه ظروفًا مشابهة للفاشر وكادوقلي، ما يشير إلى احتمال انتشار المجاعة، غير أن صعوبة الوصول إلى المدينة والتحقق من البيانات حالت دون إعلان رسمي.

وأوضح الخبراء، في تقريرهم، أن موجات النزوح من الفاشر أدت إلى «استنزاف موارد وقدرات المجتمعات المحلية، وزيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد».

وأشار التقرير إلى أن هذا التحذير لا يعني إعلان المجاعة في تلك المناطق، «بل يهدف إلى توجيه الانتباه العاجل لأزمات الأمن الغذائي والتغذية استنادًا إلى أحدث الأدلة المتاحة».

وحذّر التقرير من أن 20 منطقة أخرى في إقليمي دارفور وكردفان تواجه خطر المجاعة، في ظل ظروف هشة، ومنع وصول المساعدات، وانهيار البنية التحتية.

وبحسب الأمم المتحدة، يواجه أكثر من 21 مليون شخص – أي نحو نصف سكان السودان – مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وازدادت حدة القتال في مناطق كردفان المتاخمة لإقليم دارفور عقب سقوط الفاشر، مع توسع سيطرة قوات الدعم السريع إلى مدن كردفان المجاورة، الغنية بالنفط والأراضي الزراعية، والتي تمثل ممرًا حيويًا يربط دارفور بالعاصمة الخرطوم.

وحذّرت الأمم المتحدة مرارًا من احتمال تكرار سيناريو الفاشر في مدن كردفان، التي تشهد نزاعًا محتدمًا بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وكان المجلس النرويجي للاجئين قد حذّر، في وقت سابق هذا الأسبوع، من «عدٍّ تنازلي نحو الكارثة» في جنوب كردفان، واصفًا الولاية بأنها «أخطر خطوط المواجهة في السودان وأكثرها تعرضًا للإهمال».

ووفق تقرير التصنيف المرحلي المتكامل، فإن سوء التغذية الحاد مرشح لمزيد من التفاقم خلال عام 2026، «ومن المتوقع أن يؤدي النزوح المطوّل، والصراع، وتآكل أنظمة الرعاية الصحية والمياه والغذاء، إلى زيادة سوء التغذية الحاد وانعدام الأمن الغذائي».

وأكد التقرير وجود مؤشرات على بلوغ عتبة سوء التغذية الحاد العالمي الحرج في 60 في المئة من المناطق التي شملها المسح خلال النصف الأول من العام الماضي، مشيرًا إلى أن «النظام الصحي في السودان على وشك الانهيار، مع توقف أكثر من ثلث المرافق الصحية عن العمل».

وتتفاقم المعاناة الإنسانية في السودان جراء الحرب المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، والتي أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف، ونزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل البلاد وخارجها، يعيش معظمهم في قرى أو مراكز إيواء مكتظة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، في ما تصفه الأمم المتحدة بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

نازحو كسلا بلا مأوى بديل

ملخص

ينتظر مئات النازحين في ولاية كسلا شرقي السودان مصيرًا مجهولًا بعد إعلان الحكومة إخلاء المخيمات بحجة انتفاء أسباب النزوح، وتحويل مشروعات المنظمات من الطابع الإغاثي إلى التنموي، ما يضع الكثيرين أمام خيارات صعبة بين العودة إلى منازلهم المدمرة أو الاعتماد على أقاربهم وأصدقائهم.

يؤكد النازحون والمواطنون أن القرار جاء مفاجئًا، خاصة أن المخيمات تضم نساءً وكبار سن وأطفالًا ومرضى، فيما تواجه السلطات انتقادات بسبب غياب الترتيبات البديلة المناسبة للمتضررين، وسط تحذيرات من أن تفريغ المخيمات قد يتحول إلى مأساة إنسانية غير مسبوقة.

بحسب المنظمات الإنسانية، بلغ عدد النازحين في كسلا نحو 56،390 نازحًا، مع تراجع جزئي نتيجة العودة الطوعية، بينما يشير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن السودان يواجه أزمة غذائية واسعة، مع نحو 33.7 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات خلال 2026، ويواجه أكثر من 21 مليون شخص انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي.

يواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدات الطارئة لنحو 10 ملايين شخص، رغم نقص التمويل الذي يهدد استمرارية العمليات، فيما تتفاقم المعاناة الإنسانية بسبب الحرب المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، ما أدى لمقتل عشرات الآلاف ونزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل وخارج السودان.

ينتظر مئات النازحين في ولاية كسلا شرقي السودان مصيرًا مجهولاً.

ينتظر مئات النازحين في ولاية كسلا شرقي السودان مصيرًا مجهولًا، في أعقاب إعلان حكومة الولاية عزمها تفريغ مخيمات النزوح بحجة انتفاء أسبابها، وتحويل مشروعات المنظمات من الطابع الإغاثي إلى التنموي.

ويواجه السودان خلال عام 2026 واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية عالميًا، في ظل تفاقم أزمة الغذاء وسوء التغذية، واستمرار الصراع المسلح، واتساع رقعة النزوح، إلى جانب قيود واسعة تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، وفق تحذيرات أممية.

وتقول النازحة آمال الطريفي: «ليس أمامنا خيار سوى اللجوء إلى منازل أقاربنا أو أصدقائنا. القرار كان مفاجئًا ولم نتوقعه في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها حاليًا».

وأضافت، في حديثها لـ«أفق جديد»، أن السلطات لم تبذل أي محاولة لتوفيق أوضاع النازحين، مشيرة إلى أن خيارها الوحيد كان تفريغ المخيمات، رغم أن أعدادًا كبيرة من النازحين لا تستطيع العودة إلى مناطقها في الوقت الحالي، لأن منازلها الأصلية ما زالت مدمرة.

من جهته، أوضح المواطن الهادي عبد الجبار أن قرار الإخلاء جاء مفاجئًا، خاصة أن المخيمات تضم عائلات تشمل نساءً وكبار سن وأطفالًا ومرضى.

وأشار عبد الجبار، في حديثه لـ«أفق جديد»، إلى أن ولاية كسلا قررت إخلاء معسكرات النازحين بدعوى انتفاء أسباب النزوح، مضيفًا: «لكن ظروفنا صعبة ولا نعرف إلى أين نتجه في الوقت الراهن».

وفي إجتماع مع المنظمات الأجنبية والوطنية بمقر أمانة حكومة الولاية، أعلن مفوض العون الإنساني إدريس علي أن حكومة الولاية قررت إخلاء معسكر الكرامة غرب المطار في العاشر من فبراير الجاري، لانتفاء أسباب النزوح، وتحويل جميع مشروعات المنظمات من مشاريع إغاثية إلى تنموية.

وكشف المفوض عن خطة لإخلاء المعسكرات على مراحل، تبدأ بمعسكر غرب المطار، يليه معسكر خشم القربة، ثم معسكر مصنع البصل «الكرامة (2)»، مشيرًا إلى وجود ترتيبات خاصة لذوي الحالات الخاصة ونقلهم إلى مواقع بديلة.

وقال إن النازحين الذين لا يرغبون في العودة ويريدون البقاء في كسلا، لهم الحق كمواطنين سودانيين في المطالبة بقطعة أرض سكنية أو السكن بالإيجار.

وأفاد ناشطون في ولاية كسلا، في حديثهم لـ«أفق جديد»، بأن ما يحدث في مخيمات النزوح بالولاية يتجاوز توصيف الأزمة الإنسانية، ويتحول إلى مأساة غير مسبوقة وانهيار شامل في مقومات الحياة.

وبحسب النشطاء، فإن النساء والأطفال وكبار السن يدفعون الثمن الأكبر جراء تفريغ المخيمات، في وقت تُغلق فيه الطرق أمام المساعدات الإنسانية.

ووفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، بلغ عدد النازحين في ولاية كسلا خلال شهر نوفمبر الماضي 56،390 نازحًا، بانخفاض قدره 9%، نتيجة عودة بعض النازحين إلى ولايتي الخرطوم والجزيرة.

ودعا مفوض العون الإنساني بولاية كسلا المنظمات إلى المشاركة في برنامج العودة، واستكمال أدوارها تجاه النازحين منذ اندلاع الحرب.

وشهد الاجتماع التشاور حول ترتيبات العودة الطوعية للنازحين، ومساهمة المنظمات الأجنبية والوطنية في توفير وسائل الحركة من حافلات وشاحنات، إضافة إلى تقديم سلال غذائية للأسر العائدة.

وكان مفوض العون الإنساني قد أعلن في تصريحات سابقة عزم السلطات إخلاء المعسكرات قبل حلول شهر رمضان، باستثناء النازحين القادمين من إقليم دارفور.

وأشار إلى أن الولاية لم يتبق فيها حاليًا سوى ثلاثة مراكز إيواء، من أصل 309 مراكز في جميع المحليات عدا منطقة «تلكوك»، موضحًا أن كسلا كانت تؤوي نحو 148 ألف أسرة منذ أبريل 2023، قبل أن يتراجع العدد نتيجة العودة الطوعية.

وفي سياق متصل، حذّرت مبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، التابعة للأمم

قرار الإخلاء جاء مفاجئًا، خاصة أن المخيمات تضم عائلات تشمل نساءً وكبار سن وأطفالاً ومرضى.

بلغ عدد النازحين في ولاية كسلا خلال شهر نوفمبر الماضي 56,390 نازحا.

حوالي 33.7 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2026.

المتحدة، من تدهور واسع في الأوضاع الإنسانية بالسودان، مشيرة إلى أن نحو 33.7 مليون شخص، أي ما يقارب ثلثي السكان، يحتاجون إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2026.

وأكدت المبادرة أن هذه الأرقام تعكس انهيارًا حادًا في مستويات الأمن الغذائي، وتضع السودان في صدارة الدول الأكثر تضررًا من الجوع وسوء التغذية عالميًا، استنادًا إلى تحليل أممي حديث يعتمد على بيانات ميدانية حتى 27 يناير 2026.

وبعد مرور أكثر من ألف يوم على الصراع، يواجه أكثر من 21 مليون شخص انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، مع تأكيد حدوث مجاعة في أجزاء من البلاد، حيث حالت أشهر من القتال دون وصول عمال الإغاثة، واضطر نحو 12 مليون شخص إلى الفرار من منازلهم. كما يعاني 3.7 مليون طفل، إضافة إلى الأمهات الحوامل والمرضعات، من سوء التغذية.

وذكر برنامج الأغذية العالمي، في بيان، أنه وصل إلى أكثر من 10 ملايين من النساء والرجال والأطفال الأكثر ضعفًا في السودان منذ اندلاع الصراع، وقدم لهم مساعدات غذائية ونقدية وتغذوية طارئة.

وأوضح البرنامج أن فرقه موجودة داخل السودان، ولديها القدرة على توسيع نطاق العمليات وإنقاذ المزيد من الأرواح، إلا أن نقص التمويل لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا، مع حاجة عاجلة إلى 700 مليون دولار لمواصلة العمليات حتى شهر يونيو المقبل.

وخلال الأشهر الستة الماضية، قدم البرنامج مساعدات منتظمة لنحو 1.8 مليون شخص في مناطق المجاعة أو المناطق المهددة بها، ما ساهم في الحد من الجوع في تسعة مواقع.

وتتفاقم المعاناة الإنسانية في السودان جراء الحرب المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، والتي أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف، ونزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل البلاد وخارجها.

تعقد للمرة الثالثة في زمن الحرب

الشهادة السودانية..

اسئلة العدالة والحق الغائب

ملخص

تُعقد الشهادة السودانية للمرة الثالثة منذ اندلاع الحرب، وسط ظروف استثنائية تحرم آلاف الطلاب، خاصة في مناطق النزاع وسيطرة قوات الدعم السريع، من حقهم الطبيعي في الامتحان، ما يثير أسئلة حول العدالة ومستقبل هؤلاء الطلاب.

تقدّم لجنة المعلمين السودانيين مقترحًا لتكوين لجنة وطنية محايدة لتنسيق التعليم وضمان توحيد الامتحانات، بهدف حماية مستقبل الطلاب وجعل التعليم أداة للتوحيد والتنمية، بعيدًا عن استغلاله ضمن أدوات الحرب.

يواجه المقترح رفضًا وتشكيكًا من بعض الأطراف، بينما تظل أعداد كبيرة من الطلاب محرومة، ما قد يحولهم إلى وقود للصراع ويهدد فرصهم التعليمية والمستقبلية، ويبرز غياب رؤية واضحة لمصير التعليم في السودان.

وفي ظل هذه الأزمة، يشير مراقبون إلى أن تدخلات قوات الدعم السريع وأفعالها الموجهة ضد التعليم والحياة المدنية تهدف إلى الضغط والاستحواذ على السلطة، فيما تُعاني المبادرات المستقلة من عزلة وتشكيك، ما يفاقم الأزمة ويؤكد الحاجة إلى حلول حقيقية وعادلة.

«تحويل التعليم إلى أداة من أدوات الحرب، تستخدم لتفتيت البلاد واستهداف وحدتها.

ابتسام حسن

تستعد وزارة التربية والتعليم لعقد إمتحانات الشهادة الثانوية السودانية في أبريل المقبل، في ظل حرب ما تزال تلقي بظلالها الثقيلة على مختلف مناحي الحياة، وعلى رأسها التعليم.

وللمرة الثالثة منذ إندلاع النزاع، تُقام الامتحانات في واقع استثنائي يحرم آلاف الطلاب، خصوصاً في مناطق النزاع وسيطرة قوات الدعم السريع، من حقهم الطبيعي في الجلوس للامتحانات، ما يفتح الباب واسعاً أمام أسئلة العدالة والمصير والمستقبل.

وبينما ترى الحكومة أن استمرار الامتحانات ضرورة لعدم تعطيل الحياة، يحذّر تربويون ومراقبون من تحويل التعليم إلى أداة ضمن أدوات الحرب، تستخدم للضغط والتفتيت بدل أن تكون جسراً للوحدة والسلام.

وفي خضم هذا الجدل، يبرز مقترح لجنة المعلمين السودانيين بتكوين لجنة وطنية محايدة لتنسيق التعليم، كأحد الحلول المطروحة، في مقابل أصوات رافضة تشكك في شرعية اللجنة ودوافعها، ما يعكس عمق الأزمة وتعقيداتها.

التعليم من أدوات الحرب

تُعقد امتحانات الشهادة الثانوية السودانية في شهر أبريل المقبل لدفعة (2025–2026)، لتكون الثالثة منذ اندلاع الحرب. وفي ظل هذا الواقع، يحرم أعداد كبيرة من الطلاب في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع ومناطق النزاع من الجلوس للامتحانات، الأمر الذي من شأنه بحسب الخبراء، تحويل التعليم إلى أداة من أدوات الحرب، تستخدم لتفتيت البلاد واستهداف وحدتها، فضلاً عن تهديد مستقبل مئات الآلاف من الطلاب وتحويلهم إلى وقود للصراع.

«هؤلاء الطلاب سيكونون، بلا شك، وقودا للحرب، إذ إنهم في أعمار صغيرة لا تسمح لهم بالالتحاق بالجامعات أو الحصول على وظائف.»

لجنة وطنية

كانت لجنة المعلمين السودانيين قد تقدمت في وقت سابق بمقترح يهدف إلى إنقاذ مستقبل الطلاب من الضياع، وتحويل التعليم إلى رافعة لخفض صوت البنادق ومدخل لمعالجة أزمات السودان، وفقاً لبيان اللجنة.

ويقضي المقترح بتكوين لجنة وطنية لتنسيق التعليم في جميع أنحاء السودان دون استثناء، تكون محايدة ومكوّنة من مختصين، تتولى ضمان توحيد العملية التعليمية، والإشراف على امتحانات الشهادة الثانوية بما يكفل وصولها إلى جميع الطلاب.

وحذّرت لجنة المعلمين السودانيين من خطورة المسار الذي تسلكه مختلف الجهات، مؤكدة أنها تخاطب الضمير الحي للاستماع إلى صوت العقل، ووقف التلاعب بمصير الوطن، عبر قبول مقترح اللجنة الوطنية، صونا للوجدان السوداني، وحرصا على وحدة البلاد وسلامة ترابها، وحمايةً لمستقبل الطلاب.

واعتبرت أن الحرب، مهما طال أمدها، تظل حالة عارضة، ينبغي النظر إلى ما بعدها.

تداعيات الحرب :

يرى مراقبون أن إمتحانات الشهادة السودانية المقررة في أبريل المقبل غير عادلة، باعتبار أن أعداداً كبيرة من الطلاب لن تسمح لهم ظروفهم بالجلوس للامتحانات، لا سيما الطلاب المقيمين في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

وبما أن الحكومة السودانية قررت إقامة الامتحانات في ظل ظروف الحرب الحالية، فإن ذلك يفترض أن يقابله إيجاد حلول لهؤلاء الطلاب.

وتعد هذه المرة الثالثة التي تعقد فيها الامتحانات بينما يعجز طلاب المناطق الخاضعة لسيطرة الدعم السريع عن الجلوس لها .

كما يتطلع الكثيرون إلى تنفيذ مقترح لجنة المعلمين بتكوين لجنة وطنية لتنسيق التعليم في جميع أنحاء السودان، بما يبعد التعليم عن أن يكون أحد أدوات الحرب، ويخفف الضغط عن الطلاب الممتحنين وأسرهم.

فقد بلغت معاناة عدم جلوس الطلاب للامتحانات مداها، وسط غياب المعالجات ووضع حسابات حقيقية لمشاكلهم من قبل طرفي النزاع والحكومة.

وقالت القيادية بلجنة المعلمين السودانيين، قمرية عمر، لـ«أفق جديد»، إن مقترح لجنة المعلمين يفتح الطريق لحل هذه المسألة، مؤكدة أنه لا يمكن أن يحرم الطلاب المقيمون في مناطق سيطرة الدعم السريع من الجلوس للامتحانات لثلاث مرات متتالية.

وطرحت عمر تساؤلا حول مصير هؤلاء الطلاب الذين لا يستطيعون الجلوس للا متحا نا ت .

وأضافت، أن هؤلاء الطلاب سيكونون، بلا شك، وقودا للحرب، إذ إنهم في أعمار صغيرة لا تسمح لهم بالالتحاق بالجامعات أو الحصول على وظائف، مؤكدة أن مصيرهم في ظل هذا الوضع سيكون الانخراط في دوامة الحرب.

وشددت على ضرورة وضع كل هذه القضايا في الحسبان، وقطع الطريق أمام تحول الشباب السوداني إلى وقود للصراع ونار تؤججه، مشيرة إلى أن هذه الطريقة لا يمكن أن تُنهي الحرب.

وأوضحت عمر أن سلوك وزارة التربية والتعليم طريق اللجنة الوطنية، ووضع امتحانات الشهادة السودانية خارج نطاق الإشكالين السياسي والعسكري القائمين في السودان، يمثل المسار الصحيح، ويجعل التعليم أداة لتوحيد السودان وتنميته وتطوره بدلا من استخدامه كسياسة لإدارة الانقسام.

وأشارت إلى أن جميع الدول التي نهضت بعد كبواتها كان التعليم هو بوابتها الأساسية للنهوض.

حرمان الطلاب

يؤكد الواقع وجود آلاف الطلاب المحرومين من الجلوس للامتحانات بسبب الحرب في المناطق التي تمارس فيها قوات الدعم السريع التهديد وترويع المواطنين، بحسب شهود عيان.

وهي أعداد لا يستهان بها، حتى لو كان المحروم طالبا واحدا، ناهيك عن الآلاف الذين لا يجدون فرصة لأداء الامتحانات.

وبالمقارنة بين أعداد الجالسين وغير الجالسين، فإن العدد الأكبر بلا شك لصالح الجالسين، غير أن قلة عدد المحرومين لا تعني تجاهلهم أو إهمال قضاياهم، حتى لا يضيع حقهم ومستقبلهم المهدد بالضياع إذا ما

«قوات الدعم السريع سعت إلى إيقاف تيار الحياة بصورة عامة، مستهدفة قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية.»

استمرت الحرب في تلك المناطق.

وعليه، فإن وزارة التربية والتعليم مطالبة بالعمل على إيجاد معالجات حقيقية، عبر سنّ وإصدار قوانين واضحة تمنح الطلاب غير الجالسين الطمأنينة والضمانات اللازمة لمستقبلهم التعليمي.

قدّرت جهات تربوية أن عدد الجالسين لامتحانات الشهادة الثانوية، مقارنة بعدد غير الممتحنين، هو العدد الأكبر. غير أن هذه الجهات، وبالنظر إلى أوضاع غير الممتحنين من زاوية إنسانية عامة غير خاضعة للمقارنة العددية، عبّرت عن شفقتها إزاء الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين حالت ظروف الحرب دون حصولهم على فرصتهم وحقهم المشروع في أداء الامتحانات أسوة بزملائهم.

حق غائب

طالبت جهات تربوية وزارة التربية والتعليم بالخروج ببيان واضح وصريح، يصاغ قانونيا، ينص على ضمان الحق الغائب للطلاب الذين فقدوا فرصة الجلوس لامتحانات سنوات الحرب، إنصافا لهم وإحقاقا للحق.

وفي الوقت ذاته، يعاني الطلاب في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع من حالة انتظار للمجهول، في ظل غياب رؤية واضحة لمصيرهم التعليمي.

وتُطرح تساؤلات حول مصير هؤلاء الطلاب، وما إذا كانت الدراسة ستتوقف في المناطق المحررة من قبضة الدعم السريع، وهل من العدل حرمان العدد الأكبر من الطلاب بسبب العدد الأقل الذي منعته ظروف استثنائية؟

كما يثار التساؤل حول ما إذا كان من المقبول أن تظل الحياة التعليمية متجمدة بسبب حرب تستغل لأهداف سياسية لا علاقة لها بمصلحة الطلاب أو مستقبلهم.

وقف تيار الحياة

قال مدير مكتب التعليم الأسبق، الإمام عبد الباقي الإمام، إن قوات الدعم السريع سعت إلى إيقاف تيار الحياة بصورة عامة، مستهدفة قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، إضافة إلى ممارسات الاغتصاب والتشريد والإذلال وتهجير المواطنين، وذلك في سبيل الوصول إلى كرسي الحكم بأي وسيلة، بعيدا عن هموم الناس ومصالحهم.

واعتبر أن هذا الفهم القاصر والوصولي القائم على الهمجية يدفع هذه القوات لاعتبار ما تقوم به نصرا، تستخدمه كورقة ضغط على المواطنين والجهات الرسمية، تمهيدا للدخول في مفاوضات تعيدها إلى السلطة التي فقدتها بسبب السلوك غير الأخلاقي الذي مارسته.

وأضاف الإمام، في ما يتعلق بمقترح لجنة المعلمين التي وصفها بالذراع السياسي للدعم السريع، أن هذا المقترح لا يأبه به أحد، مؤكدا أن اللجنة جماعة معزولة. واعتبرها نبتا طفيليا منبوذا من قبل المعلمين، وغير معترف به شرعا من مسجل تنظيمات العمل. وقال إن اللجنة التي أطلقت لنفسها العنان في ظل تغييب الأجسام الشرعية، وجدت فراغا استغلته في أجواء الفوضى وغياب القانون المنظم للحياة والعمل، وبحساب المنطق والقانون تعد كيانا غير حقيقي، لا يحق له الحديث عن مصالح الطلاب إلا من باب كون أعضائه معلمين تهمهم مصلحة أبنائهم الطلاب فقط.

واعتبر الإمام أن مقترح لجنة المعلمين ليس سوى "فهلوة"، وفرضا للذات بشرعة الغاب، مؤكدا أنهم أول من أصاب التعليم والطلاب في مقتل عندما خرجوا في تظاهرات بشعارات وصفها بالبراقة والخادعة، مثل شعار "لا تعليم في وضع أليم"، في وقت كان فيه التعليم، بحسب قوله، في أفضل حالاته مقارنة بما آل إليه خلال الفترة التي تولوا فيها أمره.

وأضاف أنه لو كانت هذه اللجنة صادقة وحريصة على مستقبل التعليم في البلاد، لما عارضت كل إصلاح، وكان الأولى بها أن تدين منذ البداية ممارسات قوات الدعم السريع، وأن توضح للناس خطورة ما تقوم به هذه المليشيا من حرمان الطلاب من الدراسة وأداء الامتحانات، وأن تبين خطورة هذه الفئة الباغية. كما دعاها إلى تقديم أوراق علمية ورؤى واضحة لإصلاح التعليم، بدلا عما وصفه بالجعجعة وإبراز العضلات ومعارضة كل إصلاح.

وأضاف: "ليت هذه اللجنة جلست مع المعلمين وطرحت برامجها بوضوح، واستقطبتهم عبر طرح جيد ومقنع، ودخلت منافسة شريفة وحميمة مع زملائهم المعلمين، لكنها آثرت العنتريات واستمرأت صمت الحق". وختم بالقول: "دعيني من مقترح كيان لا يمثل إلا نفسه".

على حافة الأفق

مـــن تشجـــع؟

د.صلاح عوض

ملخص

يتناول المقال كيف يُعاد إنتاج سؤال خاطئ كلما طُرح الحديث عن هدنة في السودان، إذ ينزلق النقاش العام سريعًا من سؤال السلام إلى ثنائية ضيقة: من نشجع؟ الجيش أم الدعم السريع، وكأن وقف إطلاق النار امتحان ولاء لا فرصة لإنقاذ المدنيين ووقف الحرب.

يوضح الكاتب أن هذا الانزلاق ليس عفويًا، بل نتيجة خطاب تعبوي صيغ منذ بداية الحرب، نجح في فرض استقطاب حاد يُقصي المجتمع ويمنع رفض الطرفين معًا، ويحوّل الحرب من جريمة بحق المدنيين إلى مباراة لها رابح وخاسر.

ويشير ـ إلى أن أي هدنة مؤقتة تهدد هذا الخطاب، لأنها تُسقط منطق "التشجيع" وتعيد الأسئلة الجوهرية: لماذا اندلعت الحرب؟ ومن صنعها؟ ومن يستفيد من استمرارها؟ لذلك يُعاد تدوير السؤال نفسه لتعطيل المساءلة وإبقاء الوعي أسيرًا للحرب.

في الختام، يؤكد الكاتب أن الموقف الرافض للثنائية ليس حيادًا، بل موقف أخلاقي وسياسي يعيد الاعتبار للمدنيين وللسياسة، وأن السؤال الحقيقي الذي يحتاجه السودان ليس من نشجع؟ بل: كيف نوقف الحرب، نحمي الناس، ونمنع تكرار المأساة.

كيف يُعاد إنتاج السؤال الخطأ في لحظة البحث عن هدنة.

في اللحظة التي أعلن فيها مبعوث الولايات المتحدة إلى السودان، مسعد بولس، أن اتفاق هدنة قد بات قريب التنفيذ، لم يتقدم النقاش العام خطوة واحدة نحو سؤال السلام، بل عاد فوراً إلى مربعه الأكثر ضيقاً وفقراً: من نشجع؟ الجيش أم الدعم السريع؟

كأنما الحديث عن وقف إطلاق النار لا يُستقبل بوصفه فرصة لإنقاذ الأرواح، بل بوصفه امتحان ولاء جديد: من الرابح؟ من الخاسر؟ من سيفرض شروطه؟ أما السؤال الغائب مرة بعد مرة، فهو: ماذا عن المدنيين؟ وماذا عن الحرب نفسها بوصفها جريمة لا مباراة؟

هذا الانزلاق ليس عفوياً، ولا وليد انفعال لحظي؛ إنه نتاج خطاب صيغ بعناية منذ الأيام الأولى للحرب، خطاب نجح فيه من أشعل الحرب – رغم هشاشته المنطقية – في فرضه على المجال العام، بتحويل المأساة الوطنية إلى ثنائية قسرية لا تسمح برفض الطرفين، ولا تعترف بموقع ثالث اسمه المجتمع.

في السياقات الطبيعية، يُفترض أن يفتح الحديث عن هدنة نقاشاً حول مضمونها: شروطها، ضماناتها، آليات مراقبتها، وموقع المدنيين فيها. لكن في حربنا يحدث العكس تماماً. كلما اقترب احتمال وقف إطلاق النار، اشتد الخطاب التعبوي، وكأن الهدنة نفسها خطر يجب احتواؤه.

ذلك لأن أي هدنة – حتى وإن كانت مؤقتة – تُسقط السؤال الذي فُرض على الناس عنوة؛ فإذا خفت صوت السلاح، أو توقفت المعارك، ينهار منطق «التشجيع»، ويعود السؤال الحقيقي إلى الواجهة: لماذا اندلعت هذه الحرب؟ ومن صنع شروطها؟ ومن يستفيد من استمرارها؟

هنا تحديداً يتحول سؤال: من نشجع؟ من أداة تعبئة إلى أداة تعطيل. لم يكن الذين أشعلوا الحرب بعيدين عن جذورها، ولا عن بنيتها، ولا عن مآلاتها. لكنهم أدركوا مبكراً أن أفضل وسيلة للهروب من المساءلة ليست الدفاع عن الذات، بل بإغراق المجال في استقطاب حاد.

وبهذه الطريقة غُيّبت الأسئلة الواجبة: عن تفكيك الجيش وتحويله إلى مؤسسة مسيّسة، سؤال عن صناعة المليشيات ورعايتها ثم فقدان السيطرة عليها، لا يُسأل عن دولة أُفرغت من السياسة، فامتلأت بالسلاح.

بدلاً من ذلك يُوجَّه السؤال إلى المواطن، إلى الضحية، إلى اللاجئ: إنت مع من؟

هكذا يُعاد ترتيب الأدوار؛ الفاعل يصبح حكماً، والضحية متهمة، والموقف الأخلاقي يُختزل في اصطفاف عسكري.

صحيح أن هذا الخطاب نجح جزئياً، خاصة في لحظات الخوف والانهيار، لكنه ظل نجاحاً هشاً. فالواقع كان أفدح من أن يُغطّى بثنائية دعائية؛ المدن المدمرة، والبيوت المنهوبة، والنساء اللواتي تعرضن للعنف بشتى ألوانه، واللاجئون الذين عبروا الحدود، لم يكونوا بحاجة إلى من يحدد لهم من يشجعون، بل إلى من يوقف الحرب.

ومع مرور الوقت، بدأت فجوة واسعة تتشكل بين هذا الخطاب والناس، فتحول السؤال نفسه من أداة تعبئة إلى دليل إفلاس سياسي.

أكثر ما أقلق مروّجي الثنائية هو بروز موقف يقول بوضوح: لسنا طرفاً في هذه الحرب، ولا نقبل تحويلنا إلى جمهور في ساحة قتل.

هذا الموقف لم يكن حياداً سلبياً، بل رفضاً سياسياً وأخلاقياً لمنطق الحرب ذاته. رفضاً للاختيار العسكري بين طرفين حملا السلاح ضد المجتمع، واختلفا فقط على من يحتكر الخراب. لكن لأن هذا الموقف يعيد الاعتبار للسياسة، ويطرح سؤال المسؤولية، جرى تشويهه ووسمه باعتباره تواطؤاً أو هروباً، وهو في الحقيقة نقيض ذلك تماماً.

إذن ليس من المصادفة أن يُعاد تدوير سؤال «من نشجع؟» كلما اقترب الحديث عن هدنة. فالسؤال في جوهره ليس بريئاً، بل وسيلة لإبقاء الحرب حيّة في الوعي، حتى حين تتوقف مؤقتاً على الأرض.

ما يحتاجه السودان اليوم ليس إعادة توزيع مواقع التشجيع، بل إعادة طرح السؤال المؤجَّل: كيف نوقف الحرب؟ كيف نحمي المدنيين؟ وكيف نمنع إعادة هذه المأساة بأسماء جديدة؟

السؤال الحقيقي ليس: من نشجع؟ بل: كيف نكسر هذه الثنائية، ونستعيد حقنا في السلام، بلا ابتزاز ولا شروط؟

حين تتقاتل البنادق ويصمت المدنيون

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى الكاتب أن القوى المدنية السودانية تواجه اختبارًا وجوديًا: هل تستطيع توحيد صفوفها حول برنامج حد أدنى قبل أن يحسم المستقبل خارج إرادتها؟ الحرب أعادت تعريف ميزان القوة لصالح السلاح، وغياب مركز مدني موحد جعل الصوت المدني ضعيفًا مقارنة بالقوى المسلحة.

يوضح أن برنامج الحد الأدنى يجب أن يركز على الأولويات الواقعية: وقف الحرب، استعادة مؤسسات الدولة المدنية، معالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية، وإطلاق عملية سياسية تأسيسية شاملة، مع تأجيل القضايا الخلافية مثل شكل النظام الفيدرالي أو الانقسامات الأيديولوجية.

يؤكد أن أكبر عقبة أمام أي مبادرة مدنية هي فقدان الثقة، الناتج عن الانقسامات السابقة، وارتباط بعض القوى بعسكريين أو أطراف إقليمية، وصراع القيادة والتمثيل، ما يجعل أي محاولة توحيد تبدو إعادة لتوزيع النفوذ أكثر من كونها إنقاذًا للبلاد.

يخلص الكاتب إلى أنه لكي يكون برنامج الحد الأدنى فعالًا ومقبولًا، يجب أن يكون واضحًا أخلاقيًا وسياسيًا، واقعيًا وقابلًا للتنفيذ، بقيادة جماعية لا فردية، مع إدراك أن الزمن ضد القوى المدنية. الوحدة ليست مثالية، لكنها ضرورة وجودية للحفاظ على تأثير المدنيين في مستقبل السودان.

هل توحّد القوى المدنية حول برنامج حد أدنى ممكن ومفيد الآن؟ ولماذا؟

ما القضايا التي يجب أن تكون جزءًا من برنامج الحد الأدنى؟ وما الذي يُؤجَّل ؟

ما الذي يمنع الثقة في أي مبادرة توحيد مدني الآن؟

ما الذي يمكن أن يجعل برنامج الحد الأدنى مقبولًا شخصيًا ؟

تلك هي الاسئلة الأربعة التي حواها الإستطلاع الذي طرحته الدكتورة ناهد محمد الحسن للعامة، وننتهز هذه السانحة لتحيتها والترحيب بعودتها لرفد الساحة بمقالاتها المتميزة العميقة وطرحها الموضوعي والعقلاني، ونحاول هنا الإجابة على الأسئلة الأربعة لأهميتها..وبدءاً نقول لم يعد السؤال اليوم ما إذا كانت القوى المدنية السودانية على حق، ولا ما إذا كانت تملك الشرعية الأخلاقية أو التاريخية، بل سؤال أكثر قسوة وبساطة، هل تستطيع أن تتوحد قبل أن يحسم مستقبل البلاد نهائياً خارجها، فالحرب التي إندلعت لم تكتفِ بتدمير المدن وتشريد الملايين، بل أعادت تعريف ميزان القوة نفسه، حيث أصبح الصوت الأعلى هو صوت السلاح، وأصبح الغياب الأكبر هو غياب المركز المدني الموحد القادر على التأثير. في مثل هذه اللحظات لا تقاس قوة الفاعلين بما يملكونه من خطابات، بل بما يستطيعون بناءه من جبهات مشتركة. غير أن القوى المدنية السودانية، التي قادت الحلم بالتغيير ذات يوم، تجد نفسها اليوم أمام اختبار وجودي، إما أن تتجاوز إنقساماتها وتلتقي حول برنامج حد أدنى يعيد لها دورها في تقرير مصير البلاد، أو أن تواصل التشرذم، فتترك المجال مفتوحاً أمام الآخرين لرسم مستقبل السودان دونها. ليست هذه دعوة مثالية للوحدة، ولا تجاهلاً للخلافات الحقيقية بين المكونات المدنية، بل إدراك لحقيقة أن اللحظات الاستثنائية تتطلب استجابات استثنائية. فالتاريخ لا ينتظر حتى تتفق القوى السياسية على كل شيء، لكنه يمنحها أحياناً فرصة نادرة للاتفاق على ما يكفي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. والسؤال الآن ليس من هو الأحق بالقيادة، بل ما إذا كانت هناك إرادة جماعية كافية لمنع غياب المدنيين الكامل عن لحظة تقرير مستقبل السودان. ففي لحظة تاريخية كالتي يعيشها السودان الآن، لا تبدو أزمة القوى المدنية مجرد خلاف سياسي عابر، بل أزمة وجود سياسي وأخلاقي في آن واحد. فالحرب لم تدمّر المدن فقط، بل كشفت أيضاً هشاشة البنية المدنية التي عجزت حتى الآن، عن إنتاج مركز سياسي موحّد يعبر عن مصالح ملايين المدنيين العالقين بين فكي العنف العسكري والانهيار المؤسسي. هنا يبرز السؤال الجوهري، هل يمكن توحيد القوى المدنية حول برنامج حد أدنى، وإن كان ممكناً، فما الذي يمنع ذلك، وما الذي قد يجعله مقبولاً وفاعلاً، أولاً هل توحيد القوى المدنية حول برنامج حد أدنى ممكن ومفيد الآن؟ من حيث المبدأ نقول نعم هو ممكن بل وضروري. لكن من حيث الواقع السياسي فهو ليس سهلاً ولا مضموناً. المنطق السياسي يقول إن برامج الحد الأدنى تصاغ في لحظات الانهيار الوطني، لا في لحظات الاستقرار. فهي ليست برامج مثالية، بل برامج إنقاذ. والتاريخ السياسي يُظهر أن القوى المدنية لا تتوحد حول رؤى كبرى بقدر ما تتوحد حول مخاطر كبرى. والسودان اليوم يواجه خطراً وجودياً يتمثل في تفكك الدولة نفسها. لكن المشكلة ليست في غياب الحاجة إلى برنامج حد أدنى، بل في غياب الإرادة السياسية لتقديم تنازلات متبادلة. فقد ظلت القوى المدنية السودانية، منذ سقوط نظام البشير، أسيرة صراعات الشرعية والتمثيل، أكثر من انشغالها ببناء مشروع وطني جامع. وأدى ذلك إلى تفتيت المعسكر المدني إلى كتل متنافسة، كل منها تدّعي امتلاك التفويض الأخلاقي أو الثوري. ومع ذلك، فإن استمرار هذا التشرذم يعني ببساطة خروج المدنيين بالكامل من معادلة

التأثير، وترك مستقبل البلاد رهينة للقوة المسلحة وحدها. لذلك فإن برنامج الحد الأدنى ليس مجرد خيار سياسي، بل شرط للبقاء السياسي للقوى المدنية نفسها. ثانياً: ما القضايا التي يجب أن يتضمنها برنامج الحد الأدنى؟ وما الذي يجب تأجيله؟ برنامج الحد الأدنى بطبيعته ليس برنامجاً أيديولوجياً، بل برنامج استقرار. ولذلك يجب أن يركز على القضايا التي تمنع انهيار الدولة، لا القضايا التي تعكس الانقسامات الفكرية. ويمكن هنا تحديد أربع أولويات أساسية، اولها وقف الحرب واستعادة المسار المدني. هذه هي القضية المركزية التي يجب أن تتقدم على كل ما عداها. فلا معنى لأي برنامج سياسي في ظل استمرار الحرب. يجب أن يتضمن البرنامج موقفاً واضحاً ضد الحرب، وضد شرعنة الحكم العسكري، وضد تحويل البلاد إلى مناطق نفوذ مسلحة. ثانيها استعادة مؤسسات الدولة المدنية، فليس الهدف مجرد إنهاء الحرب، بل إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس مدنية ومهنية، بعيداً عن السيطرة العسكرية أو الحزبية الضيقة، وثالث الاولويات هو معالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية. فالملايين نزحوا وفقدوا مصادر رزقهم. لذلك يجب أن يتضمن البرنامج رؤية عاجلة لإعادة الخدمات الأساسية وإعادة تشغيل الاقتصاد، وضمان وصول المساعدات. ورابع الاولويات وآخرها هو إطلاق عملية سياسية تأسيسية شاملة، ليس بهدف اقتسام السلطة، بل بهدف إعادة تأسيس الدولة على عقد اجتماعي جديد. في المقابل هناك قضايا يجب تأجيلها، ليس لأنها غير مهمة، بل لأنها خلافية بطبيعتها، مثل شكل النظام الفيدرالي النهائي، أو القضايا الأيديولوجية، أو إعادة هيكلة الأحزاب. هذه القضايا يجب أن تُترك لمرحلة لاحقة، عندما تكون الدولة نفسها قد استعادت الحد الأدنى من الاستقرار. ثالثاً: لماذا تنعدم الثقة في أي مبادرة توحيد مدني الآن؟ الواقع ان أزمة الثقة هي أكبر عقبة أمام أي مشروع توحيد. وهذه الأزمة ليست نفسية بل سياسية ولها أسباب موضوعية. أول هذه الأسباب هو الإرث القريب من الانقسامات. فقد شهدت السنوات الماضية تحالفات ومواثيق عديدة انهارت بسرعة، مما خلق انطباعاً عاماً بأن التحالفات المدنية هشة وغير موثوقة. ثانيها هو ارتباط بعض القوى المدنية أو اتهامها بالارتباط بأطراف عسكرية أو إقليمية. سواء كان ذلك صحيحاً أو مبالغاً فيه، فإنه أضعف صورتها كقوى مستقلة. ثالثها هو غياب المراجعة النقدية. لم تقم معظم القوى المدنية بمراجعة جادة لأخطائها السابقة، خاصة تلك التي ارتكبت خلال الفترة الانتقالية، عندما كانت جزءاً من السلطة. رابعها هو صراع القيادة والتمثيل. فكل كتلة مدنية ترى نفسها مركز الشرعية، وترفض أن تكون جزءاً من تحالف لا تهيمن عليه. كل ذلك خلق بيئة سياسية يسودها الشك المتبادل، حيث يُنظر إلى أي مبادرة توحيد باعتبارها محاولة لإعادة توزيع النفوذ، لا لإنقاذ البلاد. رابعاً: ما الذي يمكن أن يجعل برنامج الحد الأدنى مقبولاً وفاعلاً؟ لكي يكون برنامج الحد الأدنى مقبولاً، يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط الأساسية، منها الوضوح الأخلاقي والسياسي. إذ يجب أن يكون البرنامج واضحاً في انحيازه الكامل للمدنية، وضد الحرب وضد أي شكل من أشكال الحكم العسكري الدائم. ومنها الواقعية، لا المثالية. حيث يجب أن يكون البرنامج قابلاً للتنفيذ، لا مجرد بيان نوايا. الناس فقدوا الثقة في الشعارات، ويريدون رؤية خطوات عملية. ومنها القيادة الجماعية لا الفردية. فأحد أسباب فشل التجارب السابقة هو تركيزها حول شخصيات أو مجموعات ضيقة. البرنامج الناجح يجب أن يكون ملكاً لجبهة واسعة، لا لمنصة محددة. لكن الأهم من ذلك كله، هو أن تدرك القوى المدنية حقيقة قاسية هي ان الزمن لم يعد في صالحها. فكل يوم يمر دون توحيد الصف المدني، يعزز منطق القوة المسلحة، ويضعف إمكانية العودة إلى مسار مدني ديمقراطي. وبكلمة واحدة نقول ان الوحدة قد لا تكون خياراً مثاليا ولكنها في كل الاحوال تبقى ضرورة وجودية، والسؤال الجوهري ليس ما إذا كان برنامج الحد الأدنى ممكناً، بل ما إذا كانت القوى المدنية مستعدة لدفع ثمنه السياسي. لأن أي وحدة حقيقية تتطلب تنازلات، والتخلي عن أوهام التفوق الأخلاقي أو التنظيمي. فالتاريخ لا ينتظر المترددين. وإذا لم تنجح القوى المدنية في توحيد نفسها الآن، فقد تجد نفسها خارج معادلة المستقبل تماماً، لا لأنها هُزمت، بل لأنها عجزت عن التوحد عندما كان ذلك ممكناً. وفي لحظات كهذه، لا يكون برنامج الحد الأدنى مجرد وثيقة سياسية، بل اختباراً للقدرة على تقديم المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية. والسؤال الذي سيحكم على الجميع لاحقاً ليس هو من كان الأكثر صواباً، بل من كان الأكثر استعداداً لإنقاذ البلاد..

مخاوف من سباق تسلح جديد مع انتهاء معاهدة الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا

ملخص

انتهت صلاحية معاهدة «ستارت الجديدة» بين الولايات المتحدة وروسيا، آخر اتفاق رئيسي يقيّد الأسلحة النووية الاستراتيجية، ما أثار مخاوف واسعة من سباق تسلح جديد. المعاهدة كانت تحدد سقف الرؤوس النووية بـ1550 لكل طرف، وتوفر آليات شفافية قللت مخاطر سوء التقدير بين القوتين النوويتين الأكبر في العالم.

الأمم المتحدة، عبر أمينها العام أنطونيو غوتيريش، حذّرت من أن العالم يدخل مرحلة بلا قيود ملزمة على الترسانات النووية، ودعت واشنطن وموسكو إلى التفاوض العاجل على إطار بديل. كما دعا البابا ليو إلى تجنب سباق تسلح جديد، في وقت يتزايد فيه خطر استخدام السلاح النووي إلى أعلى مستوى منذ عقود.

يأتي انتهاء المعاهدة ضمن سياق انهيار أوسع لمنظومة الحد من التسلح، بعد سقوط اتفاقيات كبرى مثل معاهدة القوات النووية متوسطة المدى، والأجواء المفتوحة، والقوات التقليدية في أوروبا. خبراء ومسؤولون عسكريون حذروا من أن هذه الانهيارات تقوض أسس الأمن العالمي وتزيد من مركزية السلاح النووي في الحسابات الدولية.

في المقابل، تبدو مواقف القوى الكبرى متباعدة؛ فالولايات المتحدة تريد إشراك الصين في أي اتفاق جديد، بينما تصر روسيا على ضم بريطانيا وفرنسا. ومع تسارع تحديث الترسانات وتطوير أسلحة جديدة وفرط صوتية، يتراجع الأمل في اتفاق قريب، ما ينذر بمرحلة دولية أكثر تقلباً وخطورة.

جوناثان بيل *

تحدد معاهدة ستارت الجديدة عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنتشرة لكل من الولايات المتحدة وروسيا بـ 1550 رأسًا لكل منهما

انتهت صلاحية آخر معاهدة للحد من الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا، مما أثار مخاوف من سباق تسلح جديد.

كانت معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والمعروفة باسم «ستارت الجديدة» والتي تم توقيعها في عام 2010، واحدة من عدد قليل من الاتفاقيات المصممة للمساعدة في منع نشوب حرب نووية كارثية.

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن نهايتها «تمثل لحظة خطيرة للسلام والأمن الدوليين» ودعا روسيا والولايات المتحدة إلى التفاوض على إطار عمل بديل «دون تأخير».

وقد شكل انتهاء صلاحيتها، في منتصف الليل بتوقيت غرينتش، نهاية فعلية للتعاون في مجال الحد من التسلح بين واشنطن وموسكو والذي ساعد في إنهاء الحرب الباردة.

وقد حددت المعاهدة عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة لكل طرف بـ 1550 رأسًا، وأرست بعض الشفافية بما في ذلك نقل البيانات والإخطارات وعمليات التفتيش في الموقع.

وحذر غوتيريش قائلاً: «بدون ذلك، فإننا نواجه عالماً بلا أي حدود ملزمة على الترسانات النووية الاستراتيجية» للدول التي تمتلك «الغالبية العظمى من المخزون العالمي للأسلحة النووية».

ودعا الدولتين إلى «إعادة ضبط وإنشاء نظام للحد من التسلح يتناسب مع سياق سريع التطور» حيث أن «خطر استخدام سلاح نووي هو الأعلى منذ عقود».

وقال غوتيريش إنه يرحب بأن كلاً من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أوضحا أنهما يقدران الحاجة إلى منع «الانتشار النووي غير المنضبط»، لكنه حثهما على «ترجمة الأقوال إلى أفعال».

يوم الأربعاء، حث البابا ليو الدولتين أيضاً على تجديد المعاهدة، قائلاً إن الوضع العالمي الحالي يتطلب «دعوات لبذل كل ما في وسعنا لتجنب سباق تسلح جديد».

نصت معاهدة ستارت الأصلية - التي وقعت في عام 1991 من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - على منع كل من الطرفين الموقعين من نشر أكثر من 6000 رأس حربي نووي.

وقد خلفتها معاهدة البداية الجديدة التي وقعت في عام 2010 في براغ بين الولايات المتحدة وروسيا، الدولة الوريثة للاتحاد السوفيتي المنحل.

على الرغم من أن روسيا علقت المعاهدة قبل ثلاث سنوات مع تصاعد التوترات بشأن الحرب الأوكرانية، إلا أنه كان يُعتقد أن كلا البلدين لا يزالان ملتزمين بالمعاهدة.

وقد منع الاتفاق التراكم غير المنضبط للأسلحة النووية، ووفر للدولتين اللتين تمتلكان أكبر ترسانات نووية تدابير شفافة لتجنب سوء تقدير نوايا بعضهما البعض.

يأتي انتهاء صلاحيتها في سياق نمط مثير للقلق. فقد سقطت بالفعل معاهدات أخرى طويلة الأمد للحد من التسلح.

وتشمل:

اتفاقية القوات النووية متوسطة المدى، التي قضت إلى حد كبير على نشر الأسلحة النووية قصيرة المدى داخل أوروبا

معاهدة الأجواء المفتوحة، التي سمحت للدول الموقعة عليها، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا، بتسيير رحلات استطلاع غير مسلحة فوق أراضي بعضها البعض لمراقبة القوات العسكرية

معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي حددت أعداد الدبابات والقوات وأنظمة المدفعية التي يمكن لكل من القوات

الروسية وقوات الناتو نشرها داخل أوروبا

حذر الأدميرال السير توني رادكين، الرئيس السابق للقوات المسلحة البريطانية، من أن البنية والأطر التي ساعدت في الحفاظ على أمن العالم «تواجه الآن خطر الانهيار».

وفي خطاب ألقاه العام الماضي وصف انهيار معاهدات الحد من التسلح الرئيسية هذه بأنه «أحد أخطر جوانب أمننا العالمي الحالي»، إلى جانب «البروز المتزايد للأسلحة النووية».

قال ديمتري ميدفيديف، الرئيس الروسي الذي وقّع معاهدة ستارت الجديدة عام 2010 حين كان رئيساً للبلاد، إن انتهاء صلاحيتها يجب أن «يثير قلق الجميع». وهذا تعليق يدعو للتأمل من سياسي تضمنت تصريحاته الأخيرة تهديدات نووية.

يوم الأربعاء، قال مستشار كبير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه يعتزم «التصرف بطريقة مدروسة ومسؤولة» إذا انتهت صلاحية المعاهدة.

وفي وقت لاحق من اليوم، صرحت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها بأنه «في ظل الظروف الحالية، نفترض أن أطراف معاهدة ستارت الجديدة لم تعد ملزمة بأي التزامات أو إعلانات متماثلة في سياق المعاهدة، بما في ذلك أحكامها الأساسية، وأنها من حيث المبدأ حرة في اختيار خطواتها التالية».

وجاء في البيان: «إن الاتحاد الروسي يعتزم في هذا الصدد التصرف بمسؤولية وبطريقة متوازنة»، مضيفاً أن موسكو «لا تزال مستعدة لاتخاذ تدابير عسكرية تقنية حاسمة لمواجهة التهديدات الإضافية المحتملة للأمن القومي».

بدا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أقل قلقاً. ففي الشهر الماضي، صرّح لصحيفة نيويورك تايمز قائلاً: «إذا انتهت صلاحيتها، فقد انتهت... سنعمل ببساطة على اتفاقية أفضل».

تعتقد واشنطن أن أي معاهدة مستقبلية للحد من التسلح يجب أن تشمل أيضاً الصين، التي تعمل على تعزيز ترسانتها النووية.

وقد ردد وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول هذا الشعور يوم الخميس، حيث قال للصحفيين في كانبرا «يجب إشراك الصين».

وأضاف: «تواصل الصين التأكيد على أنها تقف مع التعددية، وعليها أيضاً أن تُظهر في مجال الحد من التسلح أنها مستعدة لإظهار ضبط النفس وأنها تستثمر الثقة في العلاقات الدولية».

في غضون ذلك، لطالما جادلت روسيا بأن أي معاهدة مستقبلية للحد من التسلح يجب أن تشمل فرنسا والمملكة المتحدة - القوى النووية الأوروبية.

قالت داريا دولزيكوفا، وهي باحثة أولى في برنامج الانتشار والسياسة النووية التابع لمعهد RUSI في المملكة المتحدة، إن انتهاء معاهدة «نيو ستارت» أمر «مثير للقلق، لأن هناك دوافع لدى كلا الجانبين لتوسيع قدراتهم الاستراتيجية».

تعمل كل من الولايات المتحدة وروسيا حالياً على تحديث قواتهما النووية وتعزيز قدراتهما الاستراتيجية. وقد بدأت بالفعل منافسة تسلح جديدة.

قالت دولزيكوفا إن روسيا «تبدو قلقة بشأن قدرتها على اختراق الدفاعات الجوية الأمريكية». وقد ازداد هذا القلق مع خطط ترامب لبناء «القبة الذهبية» لحماية أمريكا الشمالية من الأسلحة بعيدة المدى.

لكن روسيا تعمل أيضاً على تطوير أسلحة جديدة مصممة للتغلب على الدفاعات الجوية. وتشمل هذه الأسلحة «بوسيدون»، وهو طوربيد جديد عابر للقارات، يعمل بالطاقة النووية، وموجه تحت الماء، بالإضافة إلى «بوريفستنيك»، وهو صاروخ كروز يعمل بالطاقة النووية.

تقوم الولايات المتحدة وروسيا والصين بتطوير صواريخ فرط صوتية بعيدة المدى يمكنها المناورة بسرعات تزيد عن 4000 ميل في الساعة (6437 كم/ساعة)، ويصعب إسقاطها بشكل كبير.

وقالت دولزيكوفا إن توسيع القدرات العسكرية من شأنه أن «يزيد من صعوبة» التوصل إلى معاهدة جديدة للحد من التسلح.

يأتي هذا إلى جانب ما وصفته بـ«تزايد أهمية الأسلحة النووية». ويبدو أن المزيد من الدول، وليس أقل، ترغب في امتلاكها كوسيلة ردع.

ولا يبدو أن الولايات المتحدة أو روسيا في عجلة من أمرهما لتوقيع معاهدة جديدة للحد من التسلح.

كان الموضوع مطروحاً على جدول الأعمال عندما التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ترامب في ألاسكا العام الماضي - لكن لم يحدث شيء.

لا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق جديد - لكن انتهاء اتفاقية البداية الجديدة ينذر بعصر أكثر تقلباً وخطورة.

*** مراسل الشؤون الدفاعية في بي بي سي.**

لأول مرة منذ عقود، لا توجد قيود على الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة وروسيا

ملخص

بانتهاء معاهدة «ستارت الجديدة» في 5 فبراير 2026، لم تعد الولايات المتحدة وروسيا خاضعتين لأي قيود على ترسانتيهما النوويتين، في سابقة لم تحدث منذ عقود. هذا الانتهاء أنهى نظاماً استمر 15 عاماً في ضبط عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية، وأعاد العالم إلى وضع أكثر خطورة وعدم يقين.

حققت معاهدة ستارت الجديدة خفضاً كبيراً في الرؤوس النووية المنتشرة إلى 1550 لكل طرف، وأقامت منظومة شفافية غير مسبوقة شملت الإخطارات المتبادلة وعمليات التفتيش الميدانية، ما ساهم في قدر عالٍ من الاستقرار ومنع سوء التقدير بين القوتين النوويتين الأكبر.

انهيار المعاهدة جاء في ظل توترات الحرب في أوكرانيا وفشل التوافق على بديل، رغم عرض روسي لتمديد غير رسمي لمدة عام. في المقابل، تصر واشنطن على أن أي اتفاق مستقبلي يجب أن يشمل الصين، بينما ترى موسكو أن تجاهل مقترحاتها يزيد من تعقيد المشهد.

المخاوف الأبرز تتمثل في احتمال نشوب سباق تسلح نووي ثلاثي مع الصين، خاصة مع تسارع تحديث الترسانات وارتفاع التكاليف. ورغم أن سباق التسلح قد لا يبدأ فوراً، فإن غياب القيود والمفاوضات يدفع الأطراف إلى التخطيط لأسوأ السيناريوهات، ما ينذر بعالم أكثر هشاشة وخطورة.

واشنطن/NPR/
بقلم جيف برومفيل، تشارلز مينز

لم تعد أكبر قوتين نوويتين في العالم، روسيا والولايات المتحدة، تخضعان لأي قيود على ترسانتهما.

في منتصف ليل الخميس، انتهت معاهدة عمرها 15 عاماً تسمى معاهدة ستارت الجديدة، ومعها انتهت القيود المفروضة على عدد الأسلحة التي يمكن للجانبين نشرها على الصواريخ والقاذفات والغواصات.

«لم تعد هناك ضوابط على أحجام الترسانات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا»، قالت كريستين وورموث، رئيسة مبادرة التهديد النووي، وهي جماعة مناصرة للحد من التسلح مقرها في واشنطن العاصمة. «لم يكن هذا هو الحال لعقود».

نشر الرئيس ترامب على وسائل التواصل الاجتماعي يوم الخميس: «بدلاً من تمديد معاهدة «بداية جديدة» (وهي اتفاقية تم التفاوض عليها بشكل سيئ من قبل الولايات المتحدة، والتي يتم انتهاكها بشكل صارخ بغض النظر عن كل شيء آخر)، يجب أن يعمل خبراؤنا النوويون على معاهدة جديدة ومحسّنة وحديثة يمكن أن تستمر لفترة طويلة في المستقبل».

وكان البيت الأبيض قد صرح لإذاعة NPR في وقت سابق بأن ترامب يرغب في «إشراك الصين في محادثات الحد من التسلح».

وفي معرض حديثه عن الانهيار الوشيك للمعاهدة في وقت سابق من هذا الأسبوع، حذر المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف من أن العالم سيكون «أكثر خطورة» بدون قيود على الترسانات النووية الأمريكية والروسية.

ما الذي حققته معاهدة ستارت الجديدة؟

تم التفاوض على معاهدة ستارت الجديدة مع روسيا في عهد الرئيس باراك أوباما. في ذلك الوقت، كانت المعاهدة مجرد حلقة في سلسلة جهود استمرت خمسين عامًا لخفض عدد الأسلحة النووية التي يوجهها كل طرف نحو الآخر. (معاهدة ستارت الجديدة هي اختصار لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة. وقد حلت محل معاهدة ستارت الأولى التي وقعها الرئيس جورج بوش الأب وميخائيل غورباتشوف عام 1991).

في ذروة الحرب الباردة، كان يُعتقد أن هذه الأرقام تبلغ حوالي 12 ألف رأس حربي، وفقًا لما ذكرته روز غوتيمولر، الأستاذة بجامعة ستانفورد التي قادت مفاوضات معاهدة ستارت الجديدة. وأضافت: «خفضت معاهدة ستارت الجديدة عدد الرؤوس الحربية المنتشرة [بين الولايات المتحدة وروسيا] إلى 1550 رأسًا».

لكن معاهدة ستارت الجديدة لم تقتصر على وضع قيود على الرؤوس الحربية فحسب، بل أنشأت نظاماً كاملاً يُلزم الولايات المتحدة وروسيا بإخطار بعضهما البعض في كل مرة تنقلان فيها سلاحاً نووياً.

«على مدار فترة سريان المعاهدة التي امتدت 15 عامًا، تم تبادل أكثر من 25000 من تلك الإخطارات»، كما قال مات كوردا، المدير المساعد لمشروع المعلومات النووية في اتحاد العلماء الأمريكيين. بل إن الجانبين أرسلا مفتشين إلى المواقع النووية.

وقال غوتيمولر: «كنا نذهب إلى قواعد الصواريخ وقواعد القاذفات وقواعد الغواصات الخاصة ببعضنا البعض ونتحقق من التزام كل منا بالتزاماته بموجب المعاهدة».

وقال كوردا إن الحدود والإخطارات وعمليات التفتيش كلها ساهمت في خلق قدر كبير من الاستقرار بين أكبر قوتين نوويتين في العالم.

يقول ديمتري ستيفانوفيتش، وهو باحث في معهد بريماكوف في موسكو: «هناك الكثير من الأشياء الجيدة التي يمكن أن يقولها كل من الروس والأمريكيين عن معاهدة ستارت الجديدة».

«لقد كانت معاهدة جيدة، وقد حققت الكثير من الخير لكلا البلدين وللأمن العالمي.»

مطروح على الطاولة: تمديد غير رسمي لمدة عام واحد

لكن لم يكن من المفترض أن تدوم إلى الأبد. صُممت المعاهدة لتستمر لعقد من الزمن، مع خيار التمديد لخمس سنوات. مارست روسيا والولايات المتحدة خيار التمديد في عام 2021، لكن في العام التالي، غزت روسيا أوكرانيا . قضى هذا الغزو على الآمال في إبرام معاهدة بديلة جديدة.

هذا لا يعني أن روسيا تريد الاندفاع إلى سباق تسلح آخر مع أمريكا، كما يقول بافيل بودفيج، الخبير في القوات النووية الاستراتيجية الروسية في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف.

يقول بودفيغ إن روسيا تعاني من ضائقة مالية بسبب الحرب في أوكرانيا، وليست مهتمة بشكل خاص بتطوير ترسانتها النووية. بالنسبة للحكومة، تُعدّ الأسلحة النووية مسألة فخر أكثر منها فخر.

وقال: «تريد روسيا أن تكون شريكاً متكافئاً للولايات المتحدة». ويُعدّ ترسانتها النووية إحدى الوسائل التي يمكنها من خلالها إثبات التكافؤ.

في الخريف الماضي، عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على واشنطن تمديداً غير رسمي لمدة عام واحد للحدود الواردة في معاهدة ستارت الجديدة لمنح المفاوضين مزيداً من الوقت للتوصل إلى اتفاق رسمي.

لم يقبل الرئيس ترامب حتى الآن عرض بوتين - وهو ما اعتبرته وزارة الخارجية الروسية بمثابة عدم رد.

وقالت وزارة الخارجية في بيان لها: «في الواقع، هذا يعني أن أفكارنا قد تُركت دون رد عمداً. ويبدو هذا النهج خاطئاً ومؤسفاً».

يتفق العديد من الخبراء على ذلك.

خطر سباق تسلح نووي ثلاثي الأطراف

قال وورموث: «أكبر مخاوفي هو أن ننخرط في سباق تسلح نووي غير مقيد مع روسيا والصين في آن واحد». لطالما احتفظت الصين بترسانة أصغر بكثير من الولايات المتحدة وروسيا، لكنها بدأت مؤخرًا بتوسيع قواتها النووية بسرعة بهدف أن تصبح قوة استراتيجية ندًا لهاتين القوتين.

يقول وورموث، وهو وزير سابق للجيش، إنه كما هو الحال بالنسبة لروسيا، فإن تكلفة سباق التسلح ستثقل كاهل الولايات المتحدة.

وقالت: «إن بناء الترسانة النووية سيكون مكلفاً للغاية في وقت يبلغ فيه ديننا الوطني مستويات هائلة. لدينا الكثير من الأولويات الملحة محلياً التي تحتاج إلى استثمار، وبصراحة، فإن الجيش التقليدي للولايات المتحدة يحتاج إلى استثمار».

في الواقع، تجري الولايات المتحدة عملية تحديث كبيرة لأسلحتها النووية الحالية. ومن المتوقع أن تصل تكلفة هذه التحديثات وحدها إلى حوالي تريليون دولار خلال العقد القادم .

لهذه الأسباب، يعتقد عدد قليل من الخبراء أن الولايات المتحدة وروسيا ستبدآن على الفور في إعادة بناء ترساناتهما النووية.

لكن مع انهيار معاهدة ستارت الجديدة، أصبح احتمال سباق التسلح في المستقبل أقرب.

«ليس الأمر كما لو أن سباق التسلح سيبدأ في السادس من فبراير»، كما يقول ستيفانوفيتش من معهد بريماكوف.

وتابع ستيفانوفيتش قائلاً: «لكن إذا لم تكن لدينا أي قيود ولم تكن هناك مفاوضات، فسوف يخطط كلا البلدين لأسوأ السيناريوهات».

من وجهة نظره، كان ذلك يعني أن كلا الجانبين يتحوطان ضد اختلال التوازن الاستراتيجي من خلال بناء ترساناتهما.

في غضون ذلك، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء منافسيها النوويين، ولا سيما الصين. وفي تصريح أدلى به وزير الخارجية ماركو روبيو يوم الأربعاء، قال إن الحكومة لن تنظر في إجراء محادثات بشأن الحد من التسلح ما لم تشارك الصين.

وقال: «لقد كان الرئيس واضحاً في الماضي أنه من أجل تحقيق سيطرة حقيقية على التسلح في القرن الحادي والعشرين، من المستحيل القيام بأي شيء بدون الصين».

في ظل حالة عدم اليقين العالمية، يخشى وورموث من أن الولايات المتحدة قد تبدأ في نهاية المطاف في إعادة النظر في حجم ترسانتها .

وحذرت من أنه إذا حدث ذلك، فمن المرجح أن تكون هناك متطلبات جديدة لنشر المزيد من الأسلحة النووية من أجل استهداف مواقع صينية وروسية جديدة.

وقالت: «سرعان ما تجد نفسك في عالم غريب جداً من منطق الأسلحة النووية»، مضيفة أن المنطق غالباً ما يجعل المزيد يبدو أفضل.

تحليل الأزمات العالمية

ماذا سيحدث عندما لا توجد ضوابط على الأسلحة النووية؟

مع اقتراب انتهاء معاهدة ستارت الجديدة الأسبوع المقبل، قد نشهد سباق تسلح جديد

ملخص

يحذّر المقال من تداعيات انتهاء معاهدة ستارت الجديدة، آخر اتفاقية تضبط التسلح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا، دون تجديد أو بديل. فغياب هذه القيود يرفع خطر الصدام النووي ويفتح الباب أمام سباق تسلح متسارع، وسط ضغوط من منظمات نزع السلاح للحفاظ على حدود المعاهدة الحالية.

تُبرز المعاهدة أهميتها التاريخية بوصفها آلية حدّت من عدد الرؤوس النووية المنتشرة ووفّرت إجراءات تحقق متبادلة، رغم عيوبها. لكن الصفقة التي رافقت التصديق عليها، بما فيها استثمارات ضخمة في تحديث الترسانة النووية الأمريكية، أسهمت في ترسيخ الاعتماد طويل الأمد على الأسلحة النووية بدل تقليصها.

تشير إلى أن الولايات المتحدة وروسيا واصلتا تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية رغم القيود، مع خطط أمريكية مكلفة للغاية وصواريخ باليستية عابرة للقارات توصف بأنها من أخطر الأسلحة بسبب ضيق زمن اتخاذ القرار واحتمالات الخطأ الكارثي. كما ساهمت تهديدات روسيا النووية في أوكرانيا في تصعيد المخاوف العالمية.

يخلص الكاتب إلى أن العالم يقترب من لحظة شديدة الخطورة، كما يعكسها "مؤشر يوم القيامة" الذي بات على بعد 85 ثانية من منتصف الليل. ورغم أن الرأي العام الأمريكي ومعظم دول العالم يؤيدون الحد من الأسلحة النووية، يبقى مستقبل الضبط النووي مرهوناً بإرادة سياسية حقيقية لإحياء الاتفاقيات، بعيداً عن منطق التصعيد والصراع بين القوى الكبرى.

بقلم ويليام هارتونغ *

إنتهت يوم الخميس الماضي معاهدة ستارت الجديدة ، وهي آخر إتفاقية للحد من التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا ، الأسبوع المقبل، ولم يتخذ الرئيس ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين حتى الآن قرارًا بتجديدها. إن السماح بانتهاء المعاهدة من شأنه أن يزيد من خطر نشوب صراع نووي ويفتح الباب أمام سباق تسلح نووي متسارع. ويضغط تحالف من منظمات الحد من التسلح ونزع السلاح على الكونغرس والرئيس للتعهد بمواصلة الالتزام بحدود معاهدة ستارت الجديدة فيما يتعلق بالأسلحة النووية الاستراتيجية المنتشرة من قبل الولايات المتحدة وروسيا.

تُعدّ معاهدة ستارت الجديدة ذات أهمية بالغة. فقد دخلت حيز التنفيذ في 5 فبراير 2011 بعد جهود ناجحة بذلتها إدارة أوباما لحشد تأييد عدد كافٍ من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين لتحقيق أغلبية الثلثين المطلوبة للتصديق على الاتفاقية، وحدّدت عدد الرؤوس الحربية المنتشرة بـ 1550 رأسًا لكل طرف، ووضعت إجراءات تحقق لضمان إلتزام الطرفين بالاتفاقية. ورغم أن معاهدة ستارت الجديدة لم تكن مثالية، إلا أنها وضعت ضوابط ضرورية لتطوير الأسلحة النووية، مما قلّل من احتمالية نشوب سباق تسلح شامل.

الصفقة التي أُبرمت للتصديق على معاهدة ستارت الجديدة في مجلس الشيوخ هي تعهد مثير للجدل باستثمار 85 مليار دولار في الرؤوس الحربية النووية الأمريكية على مدى 10 سنوات، وهو ترتيب جادل بعض النقاد بأنه من شأنه أن يعزز امتلاك الولايات المتحدة وتطويرها للأسلحة النووية على المدى الطويل، مما يجعل من الصعب التوصل إلى إتفاق مستقبلي لخفض مخزونات الرؤوس الحربية إلى ما دون مستويات معاهدة ستارت الجديدة.

لم تمنع القيود التي فرضتها معاهدة ستارت الجديدة على عدد الأسلحة المنتشرة الولايات المتحدة أو روسيا من الاستثمار في جيل جديد من الأسلحة النووية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يمضي البنتاغون قدماً في خطة لبناء جيل جديد من الصواريخ والقاذفات والغواصات النووية - برؤوس حربية جديدة - بتكلفة متوقعة تبلغ 946 مليار دولار على مدى العقد المقبل. وسيُخصص ما لا يقل عن 140 مليار دولار من هذا المبلغ لتطوير وبناء صاروخ باليستي عابر للقارات جديد، هو صاروخ سنتينل. وقد شهد هذا الصاروخ الجديد - الذي تُطوره شركة نورثروب غرومان بعد حصولها على عقد حصري في سبتمبر 2020 - ارتفاعاً هائلاً في التكلفة تجاوز التقديرات الأولية. وقد دفع هذا التجاوز البنتاغون إلى مراجعة البرنامج، إلا أن التقييم أدى إلى قرار بالمضي قدماً بكامل طاقته.

بل إنّ الأهم من مسألة التكلفة هو أن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات تُعدّ «من أخطر الأسلحة في العالم»، كما صرّح وزير الدفاع السابق ويليام بيري، إذ لا يملك الرئيس سوى دقائق معدودة ليقرر ما إذا كان سيطلقها في حالة الأزمات، مما يزيد من خطر نشوب حرب نووية عرضية بناءً على إنذار كاذب. وتشير تحليلات مستقلة أجراها اتحاد العلماء المعنيين ومجموعات خبراء أخرى إلى أن الولايات المتحدة قادرة على الاحتفاظ بالقدرة على ردع أي دولة أخرى عن شنّ هجوم نووي عليها حتى بدون وجود صواريخ باليستية عابرة للقارات في ترسانتها.

كما تعمل روسيا على تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية، وقد أثارت تهديدات الزعيم الروسي فلاديمير بوتين باستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا - مهما كان ذلك غير عملي - مخاوف، لكنها لم تحفز دفعاً فعالاً لفرض قيود جديدة على امتلاك واستخدام هذه الأسلحة التي يحتمل أن تنهي العالم.

دفعت هذه التطورات نشرة علماء الذرة إلى تعديل مؤشرها الزمني ليوم القيامة - وهو تقدير لمخاطر نشوب صراع نووي - إلى 85 ثانية قبل منتصف الليل. وحثّ بيانها الداعم لهذا التقييم قادة الدول النووية الكبرى على التخلي عن تراخيهم واتخاذ إجراءات لكبح جماح ترساناتهم النووية

والحد من خطر استخدامها. وقد قيّموا الوضع الراهن على النحو التالي:

قبل عام، حذرنا من أن العالم بات على حافة كارثة عالمية، وأن أي تأخير في تغيير المسار سيزيد من احتمالية وقوعها. وبدلاً من الاستجابة لهذا التحذير، أصبحت روسيا والصين والولايات المتحدة ودول كبرى أخرى أكثر عدوانية وعداءً ونزعة قومية. تنهار التفاهمات العالمية التي تحققت بشق الأنفس، مما يُسرّع من وتيرة التنافس بين القوى العظمى، ويُقوّض التعاون الدولي الضروري للحد من مخاطر الحرب النووية، وتغير المناخ، وإساءة استخدام التكنولوجيا الحيوية، والتهديد المحتمل للذكاء الاصطناعي، وغيرها من المخاطر الكارثية. وقد استكان عدد كبير من القادة وأصبحوا غير مبالين، بل وتبنوا في كثير من الأحيان خطاباً وسياسات تُفاقم هذه المخاطر الوجودية بدلاً من التخفيف من حدتها.

يتعارض انتهاء معاهدة ستارت الجديدة مع الرأي العام الأمريكي بشأن هذه المسألة. فقد أظهر استطلاع رأي نُشر الشهر الماضي بتكليف من مبادرة التهديد النووي أن 91% من الأمريكيين - بمن فيهم 85% من مؤيدي الرئيس ترامب - يعتقدون أن «على الولايات المتحدة التفاوض على اتفاقية جديدة مع روسيا إما للحفاظ على القيود الحالية على الأسلحة النووية أو لخفض ترسانات البلدين بشكل أكبر».

إن السماح بتجاوز حدود المعاهدة يتعارض أيضاً مع مواقف غالبية دول العالم، حيث صادقت 74 دولة منها على معاهدة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية، بينما وقعت 25 دولة أخرى على المعاهدة لكنها لم تصادق عليها رسمياً بعد.

يتطلب عكس الاتجاهات الحالية واستعادة التزام القوى النووية الكبرى بتقليص ترساناتها النووية والقضاء عليها نهائياً، علاقات أكثر بناءً بين الولايات المتحدة وروسيا والصين. ولكن حتى في ذروة الحرب الباردة، تم التوصل إلى اتفاقيات هامة للحد من تطوير الأسلحة النووية ونشرها، بدءاً من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام 1963 وصولاً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1970.

إن الحفاظ على حدود معاهدة ستارت الجديدة والتفاوض على اتفاقيات جديدة للحد من الترسانات النووية ونشرها يصب في مصلحة جميع الدول، وينبغي أن يتجاوز الخلافات حول القضايا الأخرى. ويبقى السؤال مطروحاً حول ما إذا كان ذلك سيحدث فعلاً.

*** ويليام د. هارتونغ هو زميل باحث أول في معهد كوينسي للحكم الرشيد. ويركز عمله على صناعة الأسلحة والميزانية العسكرية الأمريكية**

تحليل الأزمات العالمية

إننا نسير نائمين نحو كارثة نووية

كما يُظهر غزو ترامب لفنزويلا، فإن معاهدة عدم الانتشار الرئيسية قد تآكلت وتواجه خطر أن تصبح غير ذات صلة

ملخص

يتناول المقال جذور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال قلق الرئيس الأميركي جون كينيدي العميق من اتساع دائرة الدول النووية، خاصة بعد أزمة الصواريخ الكوبية. وقد شكّل خوفه من عالم يضم عشرات الدول النووية الأساس الفكري للمعاهدة التي قامت على "صفقة كبرى" بين الدول النووية وغير النووية.

قامت المعاهدة على ثلاث ركائز: منع الانتشار، الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتزام الدول النووية بنزع السلاح. ورغم انضمام 191 دولة إليها، بقيت دول نووية خارجها مثل إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية، ما أبقى خطر الانتشار قائماً، خاصة في مناطق النزاعات.

تجادل المقال بأن سلوك الولايات المتحدة وحلفائها، من غزو العراق إلى ليبيا وسوريا، وصولاً إلى فنزويلا، بعث برسالة خطيرة مفادها أن امتلاك السلاح النووي هو الضمان الوحيد ضد تغيير الأنظمة، ما شجع دولاً على التفكير بالخروج من المعاهدة أو تطوير قدراتها النووية.

تحذر الكاتبتان من أن فشل مؤتمر المراجعة القادم للمعاهدة قد يفتح الباب أمام سباق تسلح نووي جديد، في ظل غياب التزام حقيقي بنزع السلاح وتهميش دور الأمم المتحدة. وتخلصان إلى أن إنقاذ العالم من كارثة نووية محتملة يتطلب دبلوماسية جادة، واحترام القانون الدولي، وإحياء مسار نزع السلاح، لا الاكتفاء بشعارات عدم الانتشار.

إيفانا نيكوليتش هيوز و بيتر كوزنيك *

في شهر مايو من عامه الأول كرئيس، التقى جون إف كينيدي بالرئيس الإسرائيلي ديفيد بن غوريون لمناقشة البرنامج النووي الإسرائيلي ومحطة الطاقة النووية الجديدة في ديمونا.

في كتابه «دولة بأي ثمن: حياة ديفيد بن غوريون»، كتب المؤرخ الإسرائيلي توم سيجيف عن ما يسمى «القمة النووية»، قائلاً إنه خلال هذا الاجتماع، «لم يحصل بن غوريون على الكثير من الرئيس، الذي لم يترك مجالاً للشك في أنه لن يسمح لإسرائيل بتطوير أسلحة نووية».

انتاب الرئيس كينيدي قلق بالغ إزاء إحتمال امتلاك المزيد من الدول للأسلحة النووية، ورأى في حصول إسرائيل على الأسلحة النووية إشكالية بالغة. ورأى أنه إذا لم نتمكن من إقناع حلفائنا بعدم تطوير هذه الأسلحة، فلن يكون هناك أمل يُذكر في إقناع من تربطنا بهم علاقات أقل ودية.

ازداد خوف كينيدي من انتشار الأسلحة النووية بعد أحداث أزمة الصواريخ الكوبية المروعة في أكتوبر 1962، والتي أظهرت له مدى سهولة انهيار الحضارة الإنسانية في حال استخدام الأسلحة النووية في حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد صرّح كينيدي في خطابه الشهير عام 1963 في حفل تخرج الجامعة الأمريكية بأن عالماً يضم «15 أو 20 أو 25 دولة» تمتلك أسلحة نووية سيصبح بالضرورة أكثر خطورة. وأصبح هذا التشخيص الأساس المنطقي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي تم التفاوض عليها في السنوات التي تلت وفاة كينيدي، ووقّعتها دول رئيسية عام 1968، ودخلت حيز التنفيذ عام 1970.

أدرك كينيدي أنه للحصول على التزام من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالحفاظ على وضعها كدول غير نووية، سيتعين على الدول التي تمتلك أسلحة نووية تقديم شيء في المقابل، ألا وهو إمكانية الوصول إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية والوعد بنزع السلاح في نهاية المطاف. وتحولت فكرة «الصفقة الكبرى» هذه لاحقًا إلى الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ستحتفظ خمس دول كانت تمتلك أسلحة نووية حتى ذلك الحين (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين) بترساناتها النووية، مع موافقتها على التفاوض « بحسن نية « ليس فقط من أجل نزع السلاح النووي، بل من أجل نزع السلاح بشكل عام. أما بقية الدول، فستتخلى عن إمكانية امتلاك أسلحة نووية. وسيكون الاستخدام السلمي للطاقة النووية متاحًا للجميع.

مضى على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر من 55 عامًا، وضمت في عضويتها 191 دولة ، بينما لا تزال خمس دول خارجها حاليًا، أربع منها دول نووية: الهند، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وباكستان (بالإضافة إلى جنوب السودان). وقد طورت إسرائيل أسلحة نووية بعد وفاة كينيدي، حيث أصبح أول سلاح نووي لها جاهزًا للاستخدام عام 1967، قبل مفاوضات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأصبحت الهند وباكستان قوتين نوويتين عامي 1974 و1998 على التوالي، ولا تزال صراعاتهما المتكررة تهدد العالم بأسره منذ ذلك الحين.

لم تصل إلى وضع الأسلحة النووية سوى كوريا الشمالية منذ ذلك الحين، عندما أجرت تجربة قنبلة ذرية في عام 2006. بعد أن كانت دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة في عام 2004 بعد أن تعلمت الدرس التالي من سقوط صدام حسين في عام 2003: الحصول على أسلحة نووية أو مواجهة احتمال حرب تغيير النظام، هذا ما لم تلتزم بالخط الذي رسمته الولايات المتحدة وحلفاؤها.

لقد تعززت هذه الرسالة منذ ذلك الحين، بما في ذلك في ليبيا وسوريا . لكن رسالة الغزو الفنزويلي الأخير أكثر وضوحًا: لا حاجة لأي قوانين وطنية أو دولية من أي نوع. سنفعل ما يحلو لنا. القانون للمتذمرين والجبناء .

سيعقد المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الفترة من 27 أبريل إلى 22 مايو من هذا العام في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك. يُعقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، ومن المتوقع أن يكون مؤتمر هذا العام مثيراً للجدل بشكل خاص في ظل كثرة النزاعات في العالم. لم يُسفر المؤتمران الاستعراضيان الأخيران، اللذان عُقدا في عامي 2015 و2022 (حيث تم تأجيل الأخير من عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19)، عن وثيقة ختامية موضوعية متفق عليها .

قد يؤدي فشل ثالث على التوالي إلى انتكاسة خطيرة للمعاهدة، وربما إطلاق العنان لانتشار

الأسلحة النووية رأسياً وأفقياً. في الواقع، شجعت مقالات حديثة في مجلتي «فورين أفيرز» و «فورين بوليسي» اليابان على تطوير أسلحتها النووية، كما أوصت الأولى بانضمام ألمانيا وكندا إلى النادي النووي، بينما أضافت الثانية كوريا الجنوبية إلى المعادلة.

تتعدد التهديدات التي تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدءًا من الدول والشعوب التي باتت أكثر تشككًا في الطاقة النووية، والتي كان يُعتقد سابقًا أنها « رخيصة جدًا لدرجة لا تسمح بقياسها «، وصولًا إلى غياب أي تقدم ملموس في نزع السلاح من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. والآن، ثمة سباق تسلح جديد يلوح في الأفق . ولم تكن الرسالة يومًا أوضح من الآن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية: إما أن تكونوا معنا أو أن تمتلكوا أسلحة نووية. وإن لم تنتموا إلى أي من الفئتين، فسنجدكم، ونقبض على زعيمكم في جنح الظلام، ونصادر نفطكم.

لكن فكرة انقسام جميع الدول إلى معسكرين، وامتلاك كل من لا يدعم أجندة الولايات المتحدة أسلحة نووية، هي فكرة سخيفة بلا شك. إن عالماً يضم «15 أو 20 أو 25 دولة» مسلحة نووياً سيؤدي إلى حرب نووية وفناء نووي أسرع مما نتصور. لكن هذا هو المصير الذي نتجه إليه تحديداً إذا ما تُركت الفوضى دون رادع، واستمر تهميش الأمم المتحدة وإضعاف دورها.

في الواقع، يكمن الدرس الحقيقي المستفاد من عقود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أن عدم الانتشار دون نزع سلاح جاد من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودون التزام جاد بالقانون الدولي، لا يُجدي نفعاً. ومن المؤكد أن المزيد من إضعاف ميثاق الأمم المتحدة، كما رأينا في فنزويلا، سيزيد الأمور سوءاً. ولن ينقذنا من أنفسنا إلا بذل جهود دبلوماسية وتفاوضية جادة، بما في ذلك تمديد معاهدة ستارت الجديدة وإعادة التفاوض بشأنها بين الولايات المتحدة وروسيا .

*** إيفانا نيكوليتش هيوز هي رئيسة مؤسسة السلام في العصر النووي ومحاضرة أولى في الكيمياء بجامعة كولومبيا. وهي عضو في المجموعة الاستشارية العلمية لمعاهدة الأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة النووية.**

بيتر كوزنيك هو أستاذ تاريخ ومدير معهد الدراسات النووية في الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة. وهو أيضًا مؤلف للعديد من الكتب، ومؤلف مشارك (مع أوليفر ستون) لكتاب التاريخ غير المروي للولايات المتحدة

أسبـوع من الضغـط الدولـي..
أطراف الحرب أمام اختبار الحقيقة

ملخص

تشهد حرب السودان تحولاً نوعياً في التعاطي الدولي، إذ لم تعد أزمة مؤجلة أو ملفاً ثانوياً، بل باتت محور إجماع دولي نادر يتجاوز الخلافات التقليدية، ويضع وقف الحرب كهدف مباشر وملحّ. الأسبوع الماضي عكس انتقال العالم من لغة القلق إلى ممارسة ضغط فعلي ومنسّق.

التقت مصر والسعودية والإمارات على أولوية إنهاء الحرب ومنع انهيار الدولة السودانية، وهو تقاطع عززه لقاء أردوغان وبن سلمان والسيسي، حيث أُدرج السودان كتهديد مشترك يستدعي تنسيقاً سياسياً استراتيجياً، لا مجرد بيانات تضامن.

أوروبياً وأميركياً، تصاعد الزخم بوضوح؛ بريطانيا ناقشت الحرب في البرلمان ورفعت الملف إلى مستوى المساءلة السياسية، فيما أعلنت واشنطن عودة قوية عبر قيادة اجتماع إنساني وتصريحات رئاسية وضعت السودان ضمن أولويات الخطاب السياسي الأعلى، في إشارة إلى انتهاء مرحلة التردد.

انضمت الصين بحذر إلى الدعوة لوقف الحرب، بينما تحركت قنوات خلفية تقودها أطراف مثل النرويج، ما يضع القيادة العسكرية السودانية أمام اختبار حاسم: إما الاستجابة لهذا الإجماع الدولي المتصاعد، أو مواجهة عزلة وضغوط متزايدة، في لحظة تاريخية لا تحتمل سوء التقدير.

أفق جديد

لم تعد حرب السودان شأناً داخلياً مؤجَّلاً على طاولات الدبلوماسية، ولا أزمة هامشية تُدار ببيانات الشجب الموسمية. ما يتشكّل، وبصورة غير مسبوقة، هو إجماع دولي نادر يتجاوز التباينات التقليدية، ويتوحّد – على اختلاف المصالح والمرجعيات – حول هدف واحد واضح: وقف الحرب في السودان.

الأسبوع الذي مضى لا يشبه ما سبقه. فالتكثيف، والتزامن، وتعدّد المسارات، كلها عناصر تشير إلى إنتقال المجتمع الدولي من مربع "القلق" إلى مربع الضغط الفعلي. ولم يعد السؤال المطروح هو: هل يريد العالم وقف الحرب؟ بل: من يجرؤ على الوقوف في وجه هذا الإجماع؟

ضغط إقليمي

البداية جاءت من الإقليم، عبر إجتماع وزراء خارجية مصر والسعودية والإمارات، في لحظة سياسية محمّلة بالدلالات. فهذه العواصم، التي شُكّلت حولها في مراحل سابقة سرديات التباين والاختلاف، تلتقي اليوم على مقاربة واحدة: أولوية وقف الحرب، وفتح الممر الإنساني، ومنع الانهيار الشامل للدولة السودانية.

هذا التقاطع لا يمكن عزله عن إدراك متزايد بأن استمرار الحرب لم يعد يهدد السودان وحده، بل يزعزع استقرار الإقليم بأسره، من البحر الأحمر إلى القرن الإفريقي.

لقاء ثلاثي

في السياق ذاته، جاء اللقاء الذي جمع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ليمنح هذا الزخم بعده الاستراتيجي الأوسع.

ووفق معطيات متطابقة، لم تكن حرب السودان بنداً عابراً، بل فقرة أساسية في النقاش، بما يعكس انتقال الملف من خانة "الأزمة المزمنة" إلى خانة "التهديد المشترك" الذي يستدعي تنسيقاً سياسياً مباشراً بين ثِقَلَي الإقليم.

لم تعد حرب السودان شأناً داخلياً مؤجَّلاً على طاولات الدبلوماسية.

ثقل أوروبي

أوروبياً، تحركت لندن على مستويين متوازيين: دبلوماسي وتشريعي. اجتماع وزيرة الخارجية البريطانية مع ستة من وزراء وسفراء دول إفريقية، المخصص لحرب السودان، لم يكن اجتماع مجاملات، بل نقاشاً صريحاً حول كلفة الصمت ونتائج إطالة أمد الصراع.

الأهم من ذلك، أن البرلمان البريطاني خصص جلسة كاملة للحرب في السودان، ناقش فيها الأوضاع الإنسانية، واستهداف المدنيين، وعرقلة المساعدات. وحين يصل السودان إلى قاعة البرلمان، فإن ذلك يعني أن الملف دخل مرحلة المساءلة السياسية، وهي غالباً البوابة الأولى لإجراءات أكثر صرامة.

عودة واشنطن

التحول الأبرز تمثل في واشنطن. اجتماع الاستجابة الإنسانية لكارثة الحرب في السودان، والذي عُقد بقيادة الولايات المتحدة، مثّل إعلاناً غير مباشر عن عودة أميركية قوية إلى الملف، بعد فترة من التردد والحسابات المعقّدة.

وفي ذروة هذا المشهد، جاء تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب ليكسر اللغة الدبلوماسية المعتادة، معلناً أن حرب السودان ستكون التاسعة التي ينهيها خلال عام، وأنها سترد في خطابه أمام مجلسي النواب والشيوخ في الرابع والعشرين من فبراير.

إدراج السودان في خطاب رئاسي أمام الكونغرس ليس تفصيلاً عابراً؛ بل رسالة مباشرة بأن الملف بات أولوية سياسية عليا، وأن مرحلة المجاملات قد انتهت.

للتكثيف والتزامن وتعدّد المسارات تشير إلى انتقال المجتمع الدولي من القلق إلى الضغط الفعلي.

الموقف الصيني

على الضفة الأخرى، خرجت الصين – بحذرها المعهود – بتصريحات واضحة تدعو إلى وقف الحرب في السودان. ورغم اقتصارها على اللغة الدبلوماسية، إلا أن توقيتها ومعناها السياسي لا يخطئان.

حين تنضم بكين إلى هذا الإجماع، فإنها تفعل ذلك إدراكاً بأن استمرار

الحرب يهدد استقرار منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية، وأن الانحياز لوقفها بات الخيار الأقل كلفة، والأكثر انسجاماً مع المزاج الدولي.

قنوات خلفية

في موازاة المسارات العلنية، تحركت القنوات الخلفية. اجتماع مسعد بولس مع الحكومة النرويجية يعكس دخول وسطاء يمتلكون خبرة طويلة في النزاعات المعقدة، ولا يتحركون عادة إلا حين تتوفر نافذة سياسية حقيقية.

النرويج لا تبحث عن الأضواء، بل عن لحظة يمكن فيها تحويل الضغط الدولي إلى مسار تفاوضي قابل للحياة.

اختبار حاسم

كل هذه التحركات تصب في اتجاه واحد: وضع الفريق عبد الفتاح البرهان وقيادة الجيش السوداني أمام اختبار تاريخي. لم يعد ممكناً الاحتماء بخطاب السيادة، ولا التذرع بتعقيدات المشهد، ولا تحميل المسؤولية للآخرين.

العالم – على اختلاف مصالحه – يقول بوضوح: نريد وقف الحرب الآن.

وأي محاولة للالتفاف على هذا المطلب، أو القفز فوقه، لن تُفسَّر إلا بوصفها إعلاناً صريحاً برفض السلام، مع ما يستتبعه ذلك من عزلة وضغوط وكلفة متصاعدة.

كل هذه التحركات تصب في اتجاه واحد: وضع القيادة السودانية أمام اختبار تاريخي.

مفارقة داخلية

المفارقة القاسية أن هذا الإجماع العالمي يتشكل في وقت ما زالت فيه بعض دوائر القرار داخل السودان تتعامل مع اللحظة بإنكار أو استخفاف. بينما يتحرك العالم "بغضّه وغضيضه" لوقف الحرب، ما زالت لغة المكابرة حاضرة، وكأن معاناة السودانيين تفصيل قابل للتأجيل.

هذه القطيعة بين الداخل والواقع الدولي لا تعكس فقط سوء تقدير سياسي، بل انفصالاً أخلاقياً عن شعب يدفع ثمن الحرب كل يوم.

لحظة فاصلة

ما نشهده ليس ضجيجاً دبلوماسياً عابراً، بل تحولاً في المزاج الدولي. قد لا ينتهي الصراع هذا الأسبوع، لكنه بلا شك دخل مرحلة جديدة، تقل فيها هوامش المناورة، وتتراجع فيها قدرة رافضي السلام على الاختباء خلف الرماد.

السودان اليوم أمام لحظة فاصلة: إما الانخراط في هذا الإجماع النادر، أو الوقوف في مواجهته... والتاريخ لا يرحم من يخطئ قراءة لحظته.

السودان اليوم أمام لحظة فاصلة: إما الانخراط في الإجماع الدولي، أو مواجهة العزلة والضغط.

ترامب في امتحان السودان ؟

ملخص

بعد أكثر من ألف يوم من الحرب، يعلن دونالد ترامب اقتراب إنهاء النزاع في السودان، وسط حديث عن مبادرة سعودية-أميركية وخطة تبدأ بهدنة إنسانية وتنتهي بانتقال سياسي. غير أن هذه الوعود تصطدم بتعقيدات إقليمية تجعل السودان جزءًا من صراع نفوذ أوسع.

شددت السعودية على إدانة هجمات الدعم السريع ضد المدنيين والإغاثة، فيما ردت أطراف موالية للأخيرة باتهامها بالانحياز. ويعكس هذا السجال انتقال الحرب إلى مرحلة أشد ارتباطًا بحسابات الخارج.

يتمسك الجيش بشروطه ويرفض أي هدنة دون تفكيك الدعم السريع، مقابل إصرار الأخيرة على الحسم العسكري، بينما يواصل المدنيون دفع الثمن الأكبر وسط تدهور إنساني متسارع.

يرى مدنيون أن الهدنة الإنسانية قد تفتح نافذة أمل محدودة. ويبقى السؤال ما إذا كان ترامب قادرًا على تحويل التصريحات إلى ضغط فعلي ينهي الحرب.

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن بلاده باتت ‹قريبة من إنهاء الحرب›، مضيفًا أن النزاع السوداني سيكون ‹تاسع حرب نضع لها نهاية خلال هذه الفترة›».

الزين عثمان

بعد أكثر من ألف يوم على اندلاع الحرب في السودان، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن بلاده باتت «قريبة من إنهاء الحرب»، مضيفًا أن النزاع السوداني سيكون «تاسع حرب نضع لها نهاية خلال هذه الفترة». وتأتي هذه التصريحات متزامنة مع تسريبات متداولة عن وجود مبادرة سعودية – أميركية لمعالجة الأزمة السودانية، وسط همس عن تفاهمات سرية يجري العمل عليها بعيدًا عن الأضواء.

وفي سياق الحديث عن الاقتراب من تحقيق السلام، أشاد مسعد بولس، كبير مستشاري الشؤون العربية والأفريقية، بما وصفه بـ«التعاون الملموس» من قبل رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان خلال الفترة الماضية، مؤكدًا أن هذا التعاون أسهم في تهيئة المناخ لإنجاح مؤتمر واشنطن، الذي عُدّ خطوة كبيرة على طريق إحلال السلام في السودان.

وفي الإطار ذاته، انتهى اللقاء الذي جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بنظيره التركي رجب طيب أردوغان إلى توافق على ضرورة التوصل إلى هدنة إنسانية في السودان تفضي إلى وقف إطلاق النار. وتقوم خطة السلام الشاملة التي أعلن عنها مسعد بولس على خمسة محاور رئيسية، تشمل: هدنة إنسانية فورية، وضمان وصول إنساني مستدام مع حماية المدنيين، ووقفًا دائمًا لإطلاق النار، وانتقالًا سياسيًا يقود إلى حكومة مدنية، إضافة إلى إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب.

وبينما تبدو كل الطرق، ظاهريًا، متجهة نحو السلام باعتباره مدخلًا رئيسيًا لتحقيق الاستقرار في الإقليم، يظل السودان في المقابل طرفًا أساسيًا في معادلة إعادة الترسيم الإقليمي، وفق ما تفرضه التحالفات المتنامية والصراعات المحتدمة بينها، الأمر الذي يجعل مسار السلام أكثر تعقيدًا.

وفي خضم هذه التجاذبات، أصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانًا أدانت فيه بشدة هجمات قوات الدعم السريع على مستشفى الكويك العسكري، وعلى قافلة إغاثية تابعة لبرنامج الغذاء العالمي، إضافة إلى استهداف حافلة تقل نازحين مدنيين. وأكد البيان أن هذه «الهجمات الإجرامية» أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين العزل، بينهم نساء وأطفال، فضلًا عن إلحاق أضرار جسيمة بمنشآت وقوافل إغاثية في ولايتي شمال وجنوب كردفان.

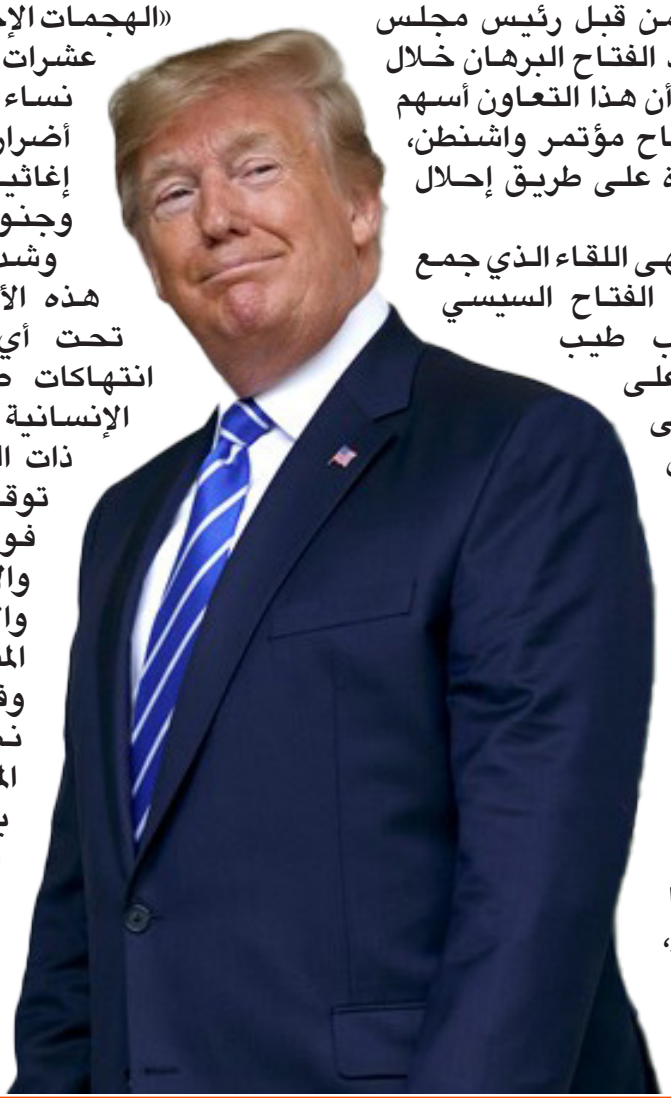

وشددت المملكة على أن هذه الأعمال لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف، معتبرة إياها انتهاكات صارخة لجميع الأعراف الإنسانية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وطالبت بضرورة توقف قوات الدعم السريع فورًا عن هذه الانتهاكات، والالتزام بواجبها الأخلاقي والإنساني في تأمين وصول المساعدات إلى مستحقيها، وفق القوانين الدولية وما نص عليه إعلان جدة الموقع في 11 مايو 2023، بشأن حماية المدنيين في السودان.

كما جددت السعودية تأكيد موقفها الداعم لوحدة السودان وأمنه واستقراره، وضرورة

تواصل رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش ترديد لازمة ‹الكرامة›، مؤكدًا أنه ‹لا هدنة ولا تسوية› إلا وفق شروط السودان وتفكيك قوات الدعم السريع».

«أشاد مسعد بولس... بما وصفه بـ«التعاون الملموس» من قبل رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان خلال الفترة الماضية».

الحفاظ على مؤسساته الشرعية، مع رفضها القاطع للتدخلات الخارجية، واستمرار بعض الأطراف في إدخال السلاح غير الشرعي والمرتزقة والمقاتلين الأجانب، رغم إدعاء دعم الحل السياسي، معتبرة أن هذا السلوك يسهم بشكل مباشر في إطالة أمد الصراع وتعميق معاناة الشعب السوداني.

في المقابل، وصف تحالف «تأسيس» الموالي لقوات الدعم السريع، في بيان له، الإدانات الموجهة ضد هذه القوات بأنها «مضللة»، ولا سيما الاتهام المتعلق باستهداف القافلة الإنسانية في شمال كردفان يوم الجمعة 5 فبراير الجاري. وأعرب البيان عن أسفه لما اعتبره «فقدان بعض الدول والجهات الإقليمية والدولية حيادها يومًا بعد يوم»، عبر بيانات إدانة وصفها بالمنحازة.

ويشير بيان الخارجية السعودية والرد الصادر عن تحالف «تأسيس» إلى ملامح مرحلة جديدة في الصراع السوداني، وواقع مختلف لحرب دخلت عامها الثالث، باتت ترتبط بشكل وثيق بطبيعة النزاعات الإقليمية، ما يعمق المخاوف من استمرارها، في ظل تزايد ارتباطها بمصالح الخارج أكثر من ارتباطها بالداخل. وهو ما يجعل التصريحات المتعلقة بقرب التوصل إلى تسوية، انطلاقًا من هدنة إنسانية، أقرب إلى أحلام لا تجد سندًا واقعيًا قويًا.

وعند متابعة الخطاب الرسمي الحكومي، تبدو الحرب وكأنها حاضر لا يجوز تغييبُه، إذ يواصل رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش ترديد لازمة «الكرامة»، مؤكدًا أنه «لا هدنة ولا تسوية» إلا وفق شروط السودان وتفكيك قوات الدعم السريع. في المقابل، ترد الأخيرة بذات اللغة، رافعة شعار «بل بس» حتى حسم المعركة لصالحها.

وبين هذا وذاك، يدفع السودانيون في كل مكان فاتورة حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، بينما يجدون أنفسهم تحت رحمة المسيّرات، بعد أن تحولت بلادهم إلى حقل تجارب للأسلحة الحديثة. وهو واقع يجعل الرغبة الإقليمية والدولية في إنهاء الحرب تصطدم برغبة داخلية لدى أطراف الصراع في استمرارها، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لفرض السيطرة، في وقت تحول فيه المواطنون إلى أسرى لدى أطراف النزاع، وتعددت مراكز القهر.

وفي هذا السياق، يبرز السؤال الراهن والمستقبلي حول مدى قدرة أطراف الحرب على الاستمرار، ودفع كلفة هذا الخيار. فبالنسبة لكثيرين، لم تفقد الحرب السودانية العبثية مبررات استمرارها فحسب، بل بدت عبثيتها منذ طلقاتها الأولى، إذ لم تحقق كرامة للشعب، ولم تحصّن تماسك الجيش، فضلًا عن استحالة انتظار ديمقراطية أو عدالة أو سلام من أطراف امتهنت انتهاك القيم الإنسانية.

من جانبه، يرى القيادي في تحالف «صمود» خالد عمر يوسف أن هناك فرصة حقيقية لوقف نزيف الدم قريبًا، عبر مقترح الهدنة الإنسانية الذي طرحته الآلية الرباعية، وهو ما أشار إليه الرئيس الأميركي ترامب في تصريحاته الأخيرة، وشرحه المبعوث مسعد بولس عقب مؤتمر واشنطن الإنساني الأسبوع الماضي.

ويؤكد عمر أن الهدنة، ولو ليوم واحد، تمثل نعمة لا تضاهيها نعمة، إذ تحقن الدماء، وتفتح مسارات إيصال المساعدات الإنسانية، وتخفف من وتيرة الجرائم اليومية، كما تخلق مناخًا جديدًا يتراجع فيه الاستقطاب وخطابات الكراهية التي تغذي دائرة العنف. ومن ثم، يشدد على أهمية دعم جهود إنفاذ الهدنة، وحث أطراف النزاع على تنفيذها دون تأخير لا مبرر له.

غير أن هذا الحديث، بحسب مراقبين، يكفي لأن يدفع البعض إلى «تحسس بنادقهم» كلما ذُكرت الهدنة أو أُثيرت إمكانية التوافق نحو السلام، وهم ذات الأطراف التي أشعلت فتيل الموت قبل ثلاث سنوات، وما زالت تستثمر في الحريق. وهي نفسها الأصوات الرافضة اليوم للحديث عن هدنة بحجة أنها تعيد الحياة لـ«مليشيا ماتت»، بينما يتجاهلون أنهم من صنعوها من العدم، ويعيدون إنتاج نماذج مشابهة لها، رافضين السلام لأنه يستهدف أولًا استمرار تنظيمهم في صناعة الموت. ويبقى السؤال مفتوحًا: هل ينجح هؤلاء في إفشال مساعي السلام هذه المرة أيضًا، أم أن ترامب سيقرن القول بالفعل، ويصبح سلام السودان أقرب من أي وقت مضى.

الهدنة، ولو ليوم واحد، تمثل نعمة لا تضاهيها نعمة، إذ تحقن الدماء، وتفتح مسارات إيصال المساعدات الإنسانية».

الحركة الإسلامية من تنظيم عقائدي إلى شبكة مصالح مسلحة (2)

بدأت بعلي طالب الله ولم تنتهِ بالترابي.. سلسلة خيانات تطيح بالقيادات

ملخص

تكشف الحلقة الثانية أن المؤتمر العام للحركة الإسلامية عام 2008 لم يكن ممارسة ديمقراطية حقيقية، بل محطة مفصلية لإعادة إنتاج القيادة عبر أرقام مضخّمة ومؤتمرات قاعدية مشكوك في واقعيتها. الأرقام لم تُستخدم للوصف، بل كأداة تزوير سياسي، تمنح شرعية زائفة لقرارات مُعدّة سلفًا، وتغلق باب المحاسبة باسم القواعد نفسها.

تربط هذا الحدث بسلسلة خيانات أقدم، تعود إلى نشأة التنظيم، حيث بدأ الإقصاء والانقلابات الداخلية مبكرًا بإبعاد علي طالب الله، أول مراقب عام، في أول انقلاب تنظيمي موثّق. ومنذ تلك اللحظة، ترسّخ نمط ثابت: إقصاء المؤسسين، إعادة تعريف التنظيم وفق موازين القوة، وتحويل الخلاف إلى خيانة باسم الوحدة.

وتستعرض الحلقة، عبر شهادات باحثين وضباط سابقين، كيف تطورت الخيانة من ممارسة داخلية إلى منهج عمل شامل، مدعوم بفقه الضرورة والمرحلة، يبرر نقض العهود والكذب والاختراق. بهذا الفقه، انتقلت الحركة من تنظيم عقائدي إلى شبكة مصالح، تتغلغل في الدولة، وتخرب مؤسساتها ببطء، وتصنع "دولة عميقة" تدير الصراع من الداخل.

وتختم بأن الخيانة لم تعد استثناءً أو خطأ أفراد، بل أصبحت هوية تنظيمية متكاملة: خيانة القواعد، ثم الشركاء، ثم الدولة، وصولًا إلى الوطن نفسه. وهو المسار الذي انتهى بأن يشرب قادة التنظيم، وعلى رأسهم الترابي، من الكأس ذاتها، في لحظة كشفت أن الخيانة حين تُعمَّم، لا تستثني أحدًا.

ذلك المؤتمر لم يكن احتفالاً بالديمقراطية... بل إعلانًا صريحًا عن أكبر خيانة داخل التنظيم

في مؤتمر صحفي عُقد يوم الخميس 31 يوليو 2008، أعلنت الحركة الإسلامية عن ترتيبات انعقاد مؤتمرها العام في الفترة من 7 إلى 9 أغسطس من العام نفسه. بدا الإعلان، في ظاهره، تمرينًا تنظيميًا رشيدًا، يُحاكي تقاليد العمل المؤسسي والديمقراطي: حديثٌ عن مؤتمرات قاعدية، وانتخابات داخلية، وحضور واسع من الداخل والخارج. غير أن ما كُشف في ذلك المؤتمر لم يكن احتفالًا بالديمقراطية، بل كان—في جوهره—إعلانًا صريحًا عن واحدة من أكبر الخيانات في تاريخ التنظيم، إن لم تكن أخطرها حتى ذلك الحين.

قال الأستاذ حسن عثمان رزق إن الحركة أكملت مؤتمراتها القاعدية، وإنها عقدت 9100 مؤتمرًا، ولم يتبقَّ سوى 100 مؤتمر فقط، على أن يُصعَّد من هذه القواعد 4000 مندوب لحضور المؤتمر العام، يشاركهم 1000 ضيف من داخل السودان وخارجه. لغةٌ منضبطة، أرقامٌ ضخمة، وسردٌ يوحي بحيوية تنظيمية استثنائية. في الظاهر، كل شيء يبدو مرتبًا، محسوبًا، ومدروسًا بعناية.

ومن حيث الشكل، لا يمكن إنكار أن عقد مؤتمر عام بصورة دورية، بعد هذا العدد الهائل من المؤتمرات القاعدية، يبدو سلوكًا حضاريًا، بل متقدمًا قياسًا بواقع التنظيمات السياسية في البلاد. أن تجتمع الحركة في قاعة واحدة، على صعيد واحد، لانتخاب قيادتها—وليس لمحاسبتها—قد يبدو، للوهلة الأولى، دليلًا على حيوية داخلية واستقرار تنظيمي.

لكن المشكلة لم تكن في الشكل. كانت في الرقم.

فبالحساب البسيط، إذا افترضنا—تحفظًا—أن كل مؤتمر قاعدي حضره خمسون عضوًا فقط، فإن ذلك يعني أن العضوية النشطة المتحركة للحركة الإسلامية تفوق 460 ألف عضو. أي ما يقارب نصف مليون عضو. رقم لا يثير الدهشة فحسب، بل يفتح الباب على مصراعيه لسؤال خطير: أين كانت هذه الكتلة البشرية؟ ومتى، وكيف، وبأي آليات، شاركت فعلًا في صناعة القرار؟ أم أن الأرقام هنا لم تكن أداة توصيف، بل أداة تزوير سياسي منظم؟

في تلك اللحظة، لم يكن المؤتمر العام مجرد فعالية تنظيمية، بل تحوّل إلى وثيقة اتهام صامتة. فإما أن الحركة تمتلك بالفعل هذا العدد الهائل من العضوية النشطة، وفي هذه الحالة تكون قد احتكرت المجال العام، وابتلعت الدولة والمجتمع دون تفويض شعبي حقيقي، أو أن الأرقام كانت مضخّمة، مُفبركة، ومُستخدمة لإضفاء شرعية زائفة على قيادة معلومة سلفًا، لا تُنتخب بقدر ما تُعاد إنتاجها.

هنا، تحديدًا، تتجلى الخيانة في أوضح صورها: خيانة القواعد باسم القواعد، وخيانة التنظيم للتنظيم، وخيانة السياسة باسم التنظيم. مؤتمرٌ قُدِّم بوصفه تتويجًا للعمل القاعدي، بينما كان في حقيقته آلية إحكام سيطرة، وإغلاق دائرة القرار، ومنح القيادة القائمة صكّ براءة مسبق، لا عبر المحاسبة، بل عبر الأرقام.

ذلك المؤتمر لم يكن حدثًا عابرًا في تاريخ الحركة الإسلامية، بل كان علامة فارقة في مسارها: اللحظة التي اكتمل فيها الانفصال بين الخطاب والممارسة، بين القواعد والقيادة، بين التنظيم بوصفه فكرة، والتنظيم بوصفه أداة سلطة. ومنذ تلك اللحظة، لم تعد الخيانة فعلًا مستترًا، بل ممارسة معلنة، تُدار بالأرقام، وتُبرَّر بالإجراءات، وتُقدَّم في مؤتمرات صحفية، على أنها قمة الانضباط التنظيمي.

ذلك المؤتمر كان أكبر خيانة حتى ذلك التاريخ. وربما لم يكن الأخيرة.

رافقت الخيانة التنظيم منذ لحظة ميلاده الأولى. لم تأتِ لاحقًا بوصفها انحرافًا طارئًا، بل كانت كامنة في البنية منذ التكوين. فالعودة إلى أربعينات القرن الماضي تكشف أن الجماعة، في نشأتها الأولى بالسودان، لم تكن أكثر من مجموعة صغيرة متناثرة، أغلبها من طلاب الجامعات، وقلة من العمال، وأقل منهم من المزارعين. تنظيم محدود العدد، واسع الطموح، وسريع التصدّع.

في تلك المرحلة المبكرة، نشط أول مراقب عام للجماعة في السودان، الشيخ علي طالب الله، المولود بمدينة القطينة بوسط السودان. وقد جرى تجنيده للجماعة عبر محمد عاشور، مسؤول الصيانة بالري المصري في الخرطوم. ومنذ ذلك الحين، انخرط علي طالب الله في

الأرقام هنا لم تكن أداة توصيف... بل أداة تزوير سياسي منظم.

خيانة القواعد باسم القواعد... وخيانة التنظيم للتنظيم.

تأسيس النواة الأولى للتنظيم، بجوب مدن وأقاليم السودان شرقًا وغربًا، مبشّرًا بالفكرة الجديدة، داعيًا الناس من المساجد، ومن البيوت، وحتى من الأسواق، للانضمام إليها.

شكّل علي طالب الله ما عُرف آنذاك بـ«الأُسرة»، واستطاع، بخطابته المفوّهة وشخصيته الكاريزمية، وبحكم عضويته في اللجنة الستينية لمؤتمر الخريجين، أن يضع اللبنة الأولى لتنظيم الإخوان المسلمين في السودان. وبايعته المجموعة الصغيرة مراقبًا عامًا للتنظيم. غير أن الخلاف سرعان ما دبّ في هذه النواة المحدودة، في وقت لم تكن فيه الجماعة قد اشتدّ عودها بعد.

يقول أبو المكارم، نجل الشيخ علي طالب الله، في حوار أجرته معه صحيفة الصيحة في أغسطس 2015، إن هؤلاء هم من بدأوا تكوين جماعة الإخوان المسلمين في السودان، وإنهم شرعوا في إنشاء «شُعَب» و«أُسر» في الأقاليم الشمالية التسعة المعروفة آنذاك. وقد انضمت مجموعات كبيرة في تلك الفترة إلى الجماعة، كان أغلب أفرادها من الخريجين الذين ربطتهم علاقات سابقة بالشيخ علي طالب الله خلال عمله في مؤتمر الخريجين.

ويضيف أبو المكارم أن الشيخ علي طالب الله كان رئيس تحرير جريدة المؤتمر، وكانت له شبكة من المندوبين في الأقاليم الشمالية التسعة، وهو ما سهّل عملية انتشار الجماعة في الأقاليم. كما كان الأزهري على علم بما يقوم به الشيخ علي طالب الله، بل كان يعاونه، باعتبار أن النشاط يُنظر إليه حينها بوصفه عملًا إسلاميًا. وكان العمل يتم في إطار من السرية، مع بدء الاتصال بالجهات النشطة، وعلى رأسها كلية غردون الجامعية، في وقت كان فيه إخوان مصريون يزورون السودان بصورة منتظمة.

أولى الخيانات

في تلك الأثناء، بدأ الإنجليز يشعرون بأن حركة الإخوان المسلمين أخذت في الاتساع، وأن الدعوة في المساجد تنامت ونشطت. فاتصلوا بالشيخ علي طالب الله، وحذّروه من الاستمرار في التواصل مع محمد عاشور، وأبلغوه بنيّتهم نقل الأخير، مطالبين الجماعة بالتهدئة.

وعندما علم الشيخ علي طالب الله من محمد عاشور بأنه سيتحرك يوم الجمعة من محطة السكة الحديد بالخرطوم، قام بإخطار الإخوان المسلمين، فتجمعوا في المحطة يوم سفر محمد عاشور وهتفوا ضد الإنجليز. وخلال المظاهرة، هدّد الشيخ علي طالب الله علنًا بأنهم مستعدون لمقاتلة الإنجليز. تعاملت السلطات مع الأمر بجدية بالغة، وقامت باعتقاله فورًا.

بعد الاعتقال، فتش الإنجليز منزل الشيخ علي طالب الله، وعثروا على مسدس داخل حقيبته. حُكم عليه أولًا بأربعة أشهر سجنًا، ثم أُعيدت محاكمته في قضية المسدس، ليُستكمل الحكم إلى عام كامل.

ويمضي أبو المكارم في سرده قائلًا: عندما سمع الشيخ حسن البنا باعتقال الشيخ علي طالب الله وبحادثة محمد عاشور، أرسل مناديب مصريين إلى السودان لمساندته. كما أصدر قرارًا باعتبار الشيخ علي طالب الله مراقبًا عامًا للإخوان المسلمين في السودان. وهكذا، خرج علي طالب الله من السجن ليجد نفسه مراقبًا عامًا بقرار صادر من مؤسس الجماعة ومرشدها الأول.

غير أن الخلافات داخل التنظيم لم تهدأ. فقد كان الشيخ علي طالب الله يركّز على أن تكون حركة الإخوان المسلمين حركة جماهيرية، لا حركة صفوية مغلقة، معتمدًا أسلوب التربية أساسًا للعمل. وهنا بدأ الخلاف بينه وبين بعض الإخوان، الذين دفعوا باتجاه العمل السياسي المباشر، والتوسع في مجال المرأة. وكان من أبرز هذه المجموعات بعض طلاب الجامعة، مثل بابكر كرار، وناصر السيد، وعبد الله زكريا. وقد أطلق عليهم الطلاب آنذاك وصف «الشيو . إسلاميين»، في إشارة إلى خليط من الشيوعية والإسلام، وكان الشيخ علي طالب الله يحذّر منهم صراحة.

أكثر من 21 مليون شخص — أي نحو نصف سكان السودان — مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد

اللحظة التي اكتمل فيها الانفصال بين الخطاب والممارسة

الانقلاب الأول

في عام 1954، انعقد أول مؤتمر عام للإخوان المسلمين في السودان. والمفارقة أن الشيخ علي طالب الله لم يُدعَ للمؤتمر. وهو ما يُعد، بحسب أبو المكارم، أول انقلاب داخلي في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في السودان. علم الشيخ بأن وفودًا بدأت تتوافد إلى الخرطوم للمشاركة في المؤتمر، فرفض الحضور، وأعلن صراحة أنه لا علاقة لي بهذا المؤتمر ولن أحضره، رغم أن الخطابات الموجهة للأقاليم كانت قد أُرسلت باسمه.

وفي اليوم التالي لانعقاد المؤتمر، جاءت مجموعة من الإخوان إلى الشيخ علي طالب الله وذكروا له أنه المراقب العام ولن يستطيع أحد إقصاءه. غير أنه ردّ عليهم قائلًا إن الدين عند الله الإسلام، وإنه مسلم، وإنه كان يشعر بثقل المسؤولية بعد توسع العمل. وأضاف أنه طالما أقدموا على هذه الخطوة فليتحملوا مسؤوليتها، ورفض العودة إلى المنصب، حتى لا يقود ذلك إلى انشقاق داخل الجماعة.

حسن الترابي

لاحقًا، جاءه وفد من الإخوان المصريين، أرسله المرشد العام آنذاك الهضيبي، وطالبوه إما بإعادة انعقاد المؤتمر، أو عودته إلى موقعه كمراقب عام. لكنه اعتذر مجددًا، متمسكًا بموقفه، وطلب إعفاءه من الأمر، حرصًا على وحدة الجماعة. وظلت علاقته بالإخوان بعد ذلك جيدة، لكنه خرج عمليًا من موقع القيادة.

هكذا، منذ لحظاتها الأولى، سجّل التنظيم أول خيانة داخلية موثّقة: إقصاء المؤسس التنظيمي الأول، والانقلاب عليه باسم التنظيم نفسه. واقعة ستتكرر لاحقًا بأشكال أكثر قسوة، لكنها في هذه اللحظة المبكرة كانت بمثابة الإعلان الصامت عن طبيعة المسار الذي سيسلكه هذا الكيان.

«الخيانة شُعبةٌ من شُعَب النفاق».

بهذه العبارة افتتح الصحافي والباحث السياسي الجميل الفاضل حديثه لـ«أفق جديد»، لا بوصفها توصيفًا أخلاقيًا مجرّدًا، بل باعتبارها مدخلًا لفهم مسارٍ كامل، ظلّ يتكرّر في تاريخ الحركة الإسلامية، حتى صار قاعدة لا استثناء.

ويضيف الجميل الفاضل أن النفاق، وفق التعريف النبوي، يقوم على أركانه وصفاته المعروفة—ثلاثًا كانت أو أربعًا—وفي مقدمتها تلك الخصلة الفاصلة: «إذا اؤتمن خان». وهي، بحسب حديثه، ليست عارضًا طارئًا في سلوك جماعة الإخوان المسلمين، بل جزء أصيل من منهجها التربوي والتنظيمي، الذي تشكّل عبر الزمن داخل منظومة فقهية تبريرية متكاملة، تُجيز الكذب عند الحاجة، وتسوّغ نقض العهود والأمانات، وتخفّف من وطأة عدم الوفاء بالوعود، وتدفع إلى الفجور في الخصومة حتى أقصى مداه.

ويؤكد الجميل الفاضل أن هذا الكلام ليس حديثًا مرسلًا، ولا اتهامًا سياسيًا عابرًا، بل خلاصة قراءة طويلة في تاريخ الحركة الإسلامية منذ نشأتها الأولى. فبمجرد تقليب صفحات هذا التاريخ، والإنصات إلى وقائعه الداخلية قبل خصوماته العلنية، تتجسّد هذه الصفات فعلًا وقولًا، ممارسةً وسلوكًا، لا بوصفها أخطاء أفراد، بل باعتبارها نمطًا متكررًا تحكمه الضرورة التنظيمية وتغذّيه ثقافة الطاعة والسرّ.

ويمضي الجميل الفاضل في حديثه لـ«أفق جديد» إلى تفكيك البنية الفقهية التي استندت إليها هذه الممارسة، مشيرًا إلى أن من أخطر

فروعها ما عُرف داخل التنظيم بـ«فقه الضرورة» و«فقه المرحلة». وهما، بحسب توصيفه، أقصر وأسهل الطرق لتطبيق المنهج الميكافيلي في السياسة، لكن هذه المرة بغطاء ديني مقدس، يرفع الحرج الأخلاقي عمّن يمارس هذه الأفعال، ويمنحها مشروعية زائفة.

في هذا الإطار، تصبح الخيانة—وفق هذا الفقه—فعلًا مباحًا، لا قيد عليه ولا شرط: خيانة على أي مستوى، ومن أي نوع، وضد أي جهة، وبأي درجة، ما دامت تُبرَّر بأنها ضرورة، أو مرحلة، أو مقتضى بقاء. ويضيف الجميل الفاضل قائلًا: «في ظني، تحوّل فعل الخيانة داخل هذا التنظيم من سلوك طارئ، مؤقت، وفردي، إلى هوية جامعة ودائمة».

وبحسب هذا الفهم ذاته، يذهب الجميل الفاضل إلى أن الدكتور حسن الترابي نفسه برّر—لنفسه ولأنصاره—خيانة قواعد اللعبة الديمقراطية التي صعدت بحزبه إلى موقع الحزب الثالث وفق نتائج آخر انتخابات ديمقراطية شهدتها البلاد، قبل أن يُطوى المسار كله بانقلاب لم يكن معزولًا عن هذا المنهج التبريري.

وإذا كان حديث الجميل الفاضل يخلص إلى أن الخيانة سلوك متأصّل في بنية الجماعة، فإن اللواء (م) مازن محمد إسماعيل يقدّم، في مقال نشره في نوفمبر 2025، رواية تبدو للوهلة الأولى مغايرة، لكنها تتقاطع في جوهرها مع هذا الاستنتاج، وتلتقي في بعض جزئياتها مع ما أورده أبو المكارم، نجل الشيخ علي طالب الله، حول البدايات المبكرة للتنظيم.

يضيء اللواء مازن إحدى أكثر الصفحات إظلامًا في تاريخ الجماعة بالسودان، مستعيدًا وقائع تعود إلى مطلع الخمسينات. ففي عام 1952، دار حوار بين حركة التحرير الإسلامي بقيادة السيد بابكر كرار النور، وتنظيم الإخوان المسلمين في السودان بقيادة الأستاذ علي طالب الله، بهدف الاندماج. غير أن الحوار انتهى دون اتفاق، بعد أن أصرت حركة التحرير الإسلامي على الاحتفاظ باستقلالها وسودانيتها، مع استمرار التنسيق، وهو ما أحدث—بحسب الرواية—التباسًا لدى القواعد، وفتح الباب لاختراق الحركة من قبل عناصر الإخوان.

قادت هذه الأوضاع إلى استقالة بابكر كرار النور من قيادة حركة التحرير الإسلامي في أواخر عام 1952 احتجاجًا على هذا التقارب. غير أنه عاد إلى قيادة الحركة في عام 1953، مع تأكيد قاطع على رفض تغيير اسمها، وتم فصل أعضاء القيادة المتعاطفين مع الإخوان المسلمين، في محاولة لإعادة ضبط البوصلة التنظيمية.

لكن هذه المحاولة لم تصمد طويلًا. ففي عام 1954، وقع ما يصفه اللواء مازن بانقلاب تنظيمي داخل حركة التحرير الإسلامي، قاده نحو أربعين عضوًا من عناصر الإخوان المسلمين فيما عُرف بـ«مؤتمر العيد». أقرّ المؤتمر رسميًا تبعية الحركة لتنظيم الإخوان المسلمين، في خطوة لم تخلُ من تعاطف عاطفي مع التنظيم الذي كان يتعرض آنذاك لأقسى حملات التنكيل في مصر، مستندين إلى ما عُرف عن سرعة استجابة السودانيين لمشاهد الاستكبار واستضعاف المظلومين.

أسفر هذا الانقلاب التنظيمي عن تكليف الرشيد الطاهر بكر مراقبًا عامًا، واختيار محمد خير عبد القادر أمينًا عامًا، وهو ما قاد إلى انقسام الحركة إلى نصفين. خرجت مجموعة بابكر كرار النور، وأعلنت انفصالها،

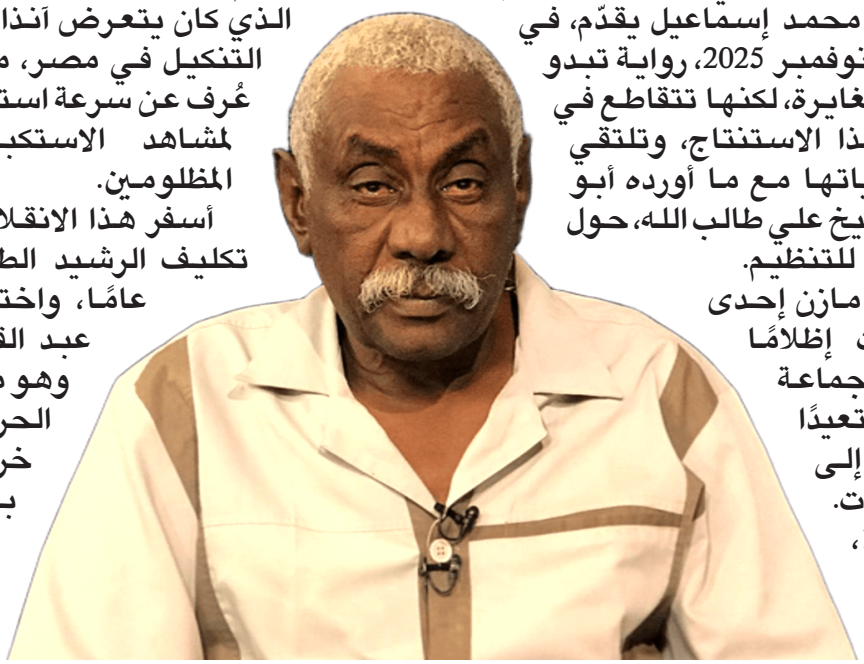

الجميل الفاضل

«الخيانة شُعبة من شُعب النفاق» – مدخل لفهم تاريخٍ كامل، لا توصيفًا أخلاقيًا عابرًا.

«إذا أؤتمن خان»... خصلة تحوّلت من وصفٍ نبوي إلى منهج تربية وتنظيم.

وأطلقت على نفسها اسم «الجماعة الإسلامية»، قبل أن تتحول لاحقًا إلى «الحزب الاشتراكي الإسلامي».

في المقابل، لم تعترف مجموعة الإخوان المسلمين بقيادة الأستاذ علي طالب الله بشرعية قيادة الرشيد الطاهر بكر، وتمسك علي طالب الله—الذي لم تتم دعوته أصلًا إلى مؤتمر العيد—بشرعية قيادته المستمدة من تكليف الإمام حسن البنا. جرى احتواء الخلاف بوساطة مصرية في عام 1955، أبقت على الرشيد الطاهر بكر مراقبًا عامًا، مع استبدال بقية وظائف الحزب بعناصر من مجموعة علي طالب الله.

غير أن هذه التسوية، كما يصفها اللواء مازن، كانت هشّة. فقد اعتزل علي طالب الله العمل التنظيمي لاحقًا، مكتفيًا بإدارة مكتب مقاطعة إسرائيل بوزارة الخارجية، مع الحفاظ على علاقات طيبة مع الجميع. ومع ذلك، لم يستقر التنظيم الجديد، وبقيت تناقضاته كامنة.

وجاء عام 1959 ليكشف عمق الأزمة، حين أُلقي القبض على الرشيد الطاهر بكر بتهمة تدبير محاولة انقلابية ضد حكومة الفريق إبراهيم عبود، دون إبلاغ الحركة، وبمشاركة عناصر شيوعية، ما أحدث اضطرابًا واسعًا داخل التنظيم. وتفاقم الاضطراب في عام 1961، مع إنشاء تنظيم الإخوان المسلمين في مصر مكتب تنسيق في جدة، وطلبه من إخوان السودان الانضمام إليه، الأمر الذي أيقظ رفضًا قديمًا لفكرة الارتباط الخارجي.

عندها، انقطعت الصلة تمامًا، ودخل التنظيم في حالة سبات عميق لعدة سنوات، تفككت خلالها بنيته التنظيمية، واقتصر حضوره على مجهودات فردية متناثرة، داخل أطر سياسية واجتماعية أخرى، حتى عام 1964، حيث بدأ ميلاد جديد، مختلف في الشكل، لكنه—كما ستكشف الفصول اللاحقة—لم يكن مختلفًا كثيرًا في الجوهر.

جعفر نميري

الخيانة الثانية

ويمضي اللواء (م) مازن محمد إسماعيل في تتبّع مسار الانقسامات المبكرة داخل الحركة الإسلامية، مشيرًا إلى أن عام 1968م مثّل محطة مفصلية، شهدت بروز خلافٍ عميق داخل جبهة الميثاق الإسلامي بين تيارين متعارضين في الرؤية والمنهج.

التيار الأول، الذي عُرف بتيار التربية، كان الأقرب إلى النهج التقليدي لجماعة الإخوان المسلمين، الداعي إلى التركيز على تزكية الأعضاء، وتشديد شروط العضوية، والحفاظ على طابع صفويٍّ منضبط. وقد قاد هذا التيار السيد محمد صالح عمر.

في المقابل، برز التيار السياسي، الذي مال إلى الاستكثار من الأنصار، والتركيز على النتائج والعمل العام، ولو على حساب الصرامة التنظيمية القديمة. وكان على رأس هذا التيار الدكتور حسن عبد الله الترابي، الذي أخذ يدفع بالحركة نحو أفق أوسع، وأكثر انخراطًا في المجال السياسي المباشر.

تصاعدت الخلافات بين التيارين، وبلغت ذروتها في مؤتمر عُقد في أبريل 1969م، حيث حاول أنصار المدرسة التقليدية إزاحة الدكتور الترابي من القيادة. غير أن المحاولة فشلت، واقترب التنظيم من لحظة انشقاق حاسم. إلا أن هذا الانشقاق لم يكتمل آنذاك، بسبب وقوع انقلاب مايو 1969م، الذي جاء بحكومةٍ يسارية معادية للإسلاميين، زجّت بهم—وبغيرهم—في السجون، وفتحت معهم معارك طويلة استمرت حتى عام 1977م.

غير أن جذوة الخلاف لم تنطفئ. ففي عام 1973م، أنشأ تنظيم الإخوان المسلمين في مصر ما عُرف بالتنظيم الدولي، وتقدّم بدعوة لضم جبهة الميثاق الإسلامي إلى عضويته. هنا، تجدّد الرفض القديم. فقد اعترضت جبهة الميثاق على تركيبة التنظيم الدولي وصلاحياته، وطرحت، بدلًا عنه، مقترح إنشاء جهاز تنسيق فضفاض، يتيح لكل حركة استقلالها الداخلي،

دون خضوع مركزيٍّ ملزم.

لم يُرضِ هَذا المقترح قيادة التنظيم الدولي. ونتيجة لذَلك، انشق عن جبهة الميثاق جناحٌ قاده السيد محمد صالح عمر—استُشهد لاحقًا في الجزيرة أبا مع الإمام الهادي—وتلقّف التنظيم الدولي هذا الجناح المنشق، وأسند قيادته إلى السيد صادق عبد الله عبد الماجد..

غير أن ما تلا ذلك كان أخطر. فوفق هذا المسار، يسرد اللواء مازن ما جرى بوصفه تطورا في التنظيم غير ان التعريف الحقيقي له هو»الخيانة الثانية» في تاريخ الحركة الإسلامية. إذ لم يكتفِ الدكتور حسن الترابي بتكريس هيمنته على القيادة، بل أقدم على فصل مجموعة من مؤسسي الحركة الإسلامية أنفسهم، ومن بينهم من بايعوا مؤسس الجماعة، الإمام حسن البنا، في وقتٍ مبكر. ولم يتوقف الأمر عند حدود الفصل التنظيمي، بل فُرضت عليهم مقاطعة شاملة: لا سلام، ولا بيع، ولا زواج، في ممارسةٍ عقابية غير مسبوقة، حوّلت الخلاف الفكري والتنظيمي إلى قطيعة اجتماعية كاملة.

إعادة تعريف

بهذا القرار، لم تُقصَ مجموعة قيادية فحسب، بل جرى إعادة تعريف الجماعة نفسها: من تنظيمٍ متعدد المرجعيات والتجارب، إلى كيانٍ متمركزٍ حول زعامة واحدة، لا تقبل الشراكة، ولا تحتمل الذاكرة القديمة. وكان ذلك، بحسب هذا السرد، انتقالًا حاسمًا من الخلاف إلى الإقصاء، ومن التنافس إلى الخيانة.

في عام 1977م، توجّه الرئيس جعفر محمد نميري إلى المصالحة مع الجبهة الوطنية، التي ضمّت الأحزاب الثلاثة الكبرى: الأمة، والاتحادي، وجبهة الميثاق. مثّلت هذه المرحلة فرصةً كبرى للحركة الإسلامية، إذ تغلغت في الحكم ومارست فقه التقية الذي تجيده، بتماهيها مع النظام المايوي الذي تختلف توجهاته الأيديولوجية مع ما تنادي به. ففيما خرج كل من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي من النظام وواصلا نضالهما ضده باعتباره ديكتاتوريًا لم تتغير بنيته، واصل قادة الحركة الإسلامية وجودهم، بل باتوا مدافعين شرسين عن النظام، يقدّمون له الغطاء حين يحتاج، ويستثمرون فيه حين يتاح.

ويقدّم الخبير الأمني والعسكري اللواء (م) هاشم أبو رنات، في حديثه لـ«أفق جديد»، شهادةً كاشفة عن واحدة من أخطر مراحل تشكّل الخيانة بوصفها منهج عمل داخل تنظيم الإخوان المسلمين. يقول أبو رنات إن التنظيم اعتمد، منذ وقت مبكر، سياسة التغلغل المنهجي داخل أجهزة الدولة، لا بغرض الإصلاح، بل بقصد تقويضها من الداخل. كانوا—كما يصف—يُظهرون خلاف ما يُبطنون، ويقدّمون خطابًا علنيًا مغايرًا تمامًا لأهدافهم الفعلية.

ويضيف اللواء أبو رنات أنه أدرك بوضوح سعي الإخوان إلى السلطة منذ عام 1976، عقب مشاركتهم في ما عُرف بغزو المرتزقة، تلك العملية العسكرية القادمة من ليبيا، والتي شاركت فيها عدة أحزاب سودانية. غير أن ما رسّخ قناعته لم يكن مجرد المشاركة، بل السلوك الدموي الذي نفذته الجماعة: قتل الجنود وهم نيام داخل المدرعات، وذبح الضباط من العنق في دار الهاتف. عند تلك اللحظة—يقول—اتضح له حجم وحشيتهم وجشعهم للتسلط، واستعدادهم لاجتياز كل الخطوط الأخلاقية في سبيل الوصول إلى الحكم.

بعد ذلك بعام واحد، دار نقاش بينه وبين أحد كوادر التنظيم، وكان هذا الكادر يؤكد، دون مواربة، أنهم بصدد صناعة جهاز أمن أقوى من جهاز الأمن السوداني نفسه. حديثٌ بدا حينها صادمًا، لكنه—كما يعلّق أبو رنات—تحقق لاحقًا بعد سنوات، وبصورة تجاوزت حتى ما كان يُتصوَّر.

أولى الخطوات التي اتخذها التنظيم، بحسب شهادة أبو رنات، كانت السعي المنهجي لتجنيد ضباط من داخل المؤسسة العسكرية، بعدما أدرك ضعف كادره داخل القوات المسلحة. ولتحقيق ذلك، لجأ إلى جملة من الوسائل الماكرة:

أولًا: استغلال شهر رمضان، عبر إنشاء حلقات لتلاوة القرآن داخل المعسكرات، ثم الحرص على استمرارها خارج الشهر الكريم، بوصفها مدخلًا آمنًا للتأثير الأيديولوجي.

ثانيًا: إنشاء دورات دراسات إسلامية للضباط في المعهد الإفريقي، الذي أصبح لاحقًا جامعة إفريقيا العالمية، لتكون غطاءً أكاديميًا للتجنيد والتنظيم.

بالتوازي مع ذلك، كثّف التنظيم حضوره الإعلامي والصحافي وسط الجمهور، وركّز خطابه على حالة الإحباط العامة، وارتفاع تكاليف المعيشة، واستشراء الفساد، مقدّمًا نفسه بوصفه البديل الأخلاقي والمنقذ المنتظر،

بينما كان يعمل، في الخفاء، على تفكيك الدولة ذاتها.

ويمضي اللواء أبو رنات أبعد من ذلك، كاشفًا أن التنظيم لم يكتفِ بالتغلغل الفكري، بل تدخّل مباشرة في عمل القوات المسلحة، عبر تسليط الضوء إعلاميًا على المعارك الفاشلة التي خاضها الجيش، وتضخيم الإخفاقات، وبث الإحباط داخل الصفوف. ثم انتقل إلى مرحلة أخطر: استهداف بعض الطيارين المبرزين، وإغراقهم في مرابحات وديون، قبل تجنيدهم ودفعهم إلى الواجهة، ثم إلى الموت، بكل خبث محسوب، لتحويل قضاياهم إلى مآس عامة، وإشاعة شعور داخل المؤسسة بأن الخلاص لن يكون إلا بانقلاب.

كل ذلك—بحسب اللواء أبو رنات—كان يجري في إطار مشروع متكامل لإنشاء الدولة العميقة. مشروع لا يعتمد المواجهة المباشرة، بل التخريب البطيء، والاختراق الصامت، وصناعة طبقة من «الوسطيين» أو «الكومبروميزرز»، القادرين على التسلل إلى كل الأنظمة، والتكيف معها، ثم إدارتها من الداخل لصالح المشروع التنظيمي، بمساندة آلة إعلامية فاعلة.

ويرى أبو رنات أن جميع الأنظمة، من نظام مايو وحتى استيلاء الإخوان على السلطة، وقعت—بدرجات متفاوتة—في شَرَك هذا النظام الخادع، لأن التنظيم كان قد أعدّ أدواته بعناية، وأتقن فنون المواربة والكذب والمخاتلة.

ذات الكأس

ويؤكد أن الدولة العميقة لم تبدأ فعليًا إلا بعد الانقلاب الذي جاء به الإخوان إلى السلطة، وهو انقلاب كان هو نفسه خدعة كبرى، انطلت حتى على بعض منفذيه، ممن شاركوا في إسقاط النظام الديمقراطي، دون أن يدركوا أنهم يفتحون الباب لمشروع سيبتلع الدولة ويعيد تشكيلها على صورة التنظيم.

ويؤكد حديث أبو رنات ماذهب اليه الجميل الفاضل اذ يقول أن الخيانة، في تجربة الإخوان المسلمين، ليست حادثة عرضية، ولا سلوك أفراد، بل طابع متأصل في الجماعة وفي علاقات أفرادها ببعضهم وبغيرهم، إلى الحد الذي أصبح فيه التنظيم يقرأ تاريخه كله—داخليًا وخارجيًا—بوصفه تاريخًا للخيانة: خيانة الشركاء، وخيانة المؤسسات، وخيانة الدولة، ثم خيانة الوطن نفسه..

ومعلوم أن بئر الخيانة لا قاع له. فسرعان ما شرب د. حسن الترابي من ذات الكأس، بل أشد مرارة. فجرى ترتيب محاولة لإزاحته من المشهد برمته من داخل تنظيمه، في واحدة من أكبر المؤامرات التي دشّنت نظامهم العامر بالخيانات. وبحسب شهادة خطّها الإسلامي الراحل عمار محمد آدم، ودوّنها على صفحته الشخصية في فيسبوك بتاريخ 2 مارس 2025، عن واقعة الاعتداء على الدكتور حسن الترابي في كندا، فإن الحادثة لم تكن، في نظره، واقعة منفصلة أو عارضة، بل جاءت ضمن سياق أوسع من الخيانة التي أحاطت بالترابي في سنواته الأخيرة.

ويؤكد عمار محمد آدم أنه لا يملك دليلًا قاطعًا يخرج الواقعة من دائرة الظنون والتأويلات، ولا يزعم أن الاعتداء كان مدبّرًا بصورة مباشرة، لكنه يرى أن الخيانة الحقيقية لم تتجسد في الضربة ذاتها، بل في الطريقة التي جرى بها التعامل مع الحدث عقب وقوعه.

وبحسب شهادة عمار، فقد انقسمت القيادات فور وقوع الاعتداء إلى مجموعتين واضحتين. الأولى ضمّت ما وصفه بـ«الحرس القديم»، ومن بينهم المرحوم موسى حسين ضرار، والسنوسي، ويس عمر، مع إشارته إلى عدم وضوح موقف علي الحاج آنذاك، وقد اتخذت هذه المجموعة من مباني المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي مقرًا لها. أما المجموعة الثانية، فيقول عمار محمد آدم، فقد تعاملت مع الحدث ببرود لافت، واعتبرت أن الترابي قد انتهى

سياسيًا، وكان على رأسها علي عثمان محمد طه وعوض الجاز.

ويروي عمار محمد آدم أنه كان حاضرًا في منزل العميد عثمان أحمد حسن حين جاءهم من قال، بلهجة حاسمة: «الترابي انتهى...». ثم أضاف، كما يذكر عمار: «لكن نحن في السودان بنقول عن الزول وهو يحتضر: لسه كويس».

ويعلّق عمار محمد آدم على هذه العبارة بأنها كانت كاشفة لطريقة التفكير السائدة داخل تلك الدائرة؛ إذ لم يعد الترابي يُنظر إليه كفاعل سياسي أو مرجعية، بل كحالة تنتظر الإعلان الرسمي عن نهايتها. غير أن هذه المجموعة نفسها، بحسب الشهادة، فوجئت لاحقًا بأن الكابتن شيخ الدين أقلع بطائرة خاصة إلى كندا لإعادة الترابي، وهو ما أربك حساباتها، إذ عاد الرجل الذي اعتُبر منتهيًا فجأة إلى المشهد.

ويشير عمار محمد آدم إلى أنه حتى بعد وصول الطائرة إلى مطار الخرطوم، كانت هناك محاولة لإخفاء الترابي وإبعاده عن الأنظار، غير أنه قاوم ذلك وعاد إلى منزله. ويؤكد أن الغموض ظل يكتنف تفاصيل الاعتداء على الترابي وعلى الأستاذ أحمد عثمان المكي في كندا، دون أن تتكشف رواية رسمية مكتملة.

وينقل عمار محمد آدم عن الأستاذ أحمد سليمان، المحامي، قوله إنه حذّر الترابي في وقت سابق من الطريقة التي عرض بها نفسه في الولايات المتحدة، معتبرًا أن الصورة التي قدّم بها نفسه قد تعرّضه للخطر.

كما يذكر عمار محمد آدم أن أحمد عثمان المكي، رفيق الترابي في تلك الرحلة، والذي تعرّض لما تعرّض له الترابي، لم يحدثه قط عن تفاصيل ما جرى، رغم العلاقة الوطيدة بينهما، وهو ما زاد من علامات الاستفهام حول الواقعة.

ويتساءل عمار محمد آدم، في شهادته، عن مدى معقولية الرواية المتداولة حول الاعتداء، قائلًا إن من الصعب تصديق أن شخصًا يُقال إنه بطل كاراتيه ويحمل الحزام الأسود، يمكن أن يعتدي على رجل في الستين وآخر مريض، دون أن تترك الضربات كدمات واضحة أو جراحًا ظاهرة. كما يتساءل عن دور الحارس الصومالي الذي كان برفقتهما، ولماذا لم يشتبك أو يتدخل.

ويختم عمار محمد آدم شهادته بالإشارة إلى ما رواه له الترابي نفسه، إذ قال إن الدماء تدفقت من أنفه حتى ملأت صدره، ثم حدّثه، بعد أن أفاق، عن المرأة التي جاءت لتعلمه اللغة، فأجابها، ساخرًا، بأن العربية والإنجليزية والفرنسية يجيدها، وأنه يمكنها أن تعلمه الهولندية.

ويضيف عمار محمد آدم أنه كان حاضرًا في بيت الترابي عند عودته إلى الخرطوم، ولاحظ عليه الوهن والضعف الشديدين، وأن الترابي طلب منه الجلوس إلى جواره وطلب الدعاء، وهو ما كان يفعله مع كل من يدخل عليه، ومن بينهم عبدو عجبين.

ويختم عمار محمد آدم شهادته بالتأكيد على أن ما جرى لا يمكن فصله عن سياق أوسع من الانقسامات والخذلان داخل التنظيم، معتبرًا أن هذه الواقعة تكشف كيف يُدار السقوط داخل دوائر السلطة والتنظيم، لا بالحماية والوفاء، بل بالانتظار البارد للنهاية..

سؤال بلا مجيب (2):
الحلول لا تأتي من الخارج

محمد عمر شمينا

ملخص

يركز المقال على أن أزمة السودان لا يمكن حلها عبر تدخلات خارجية، مهما بدت داعمة، لأن الحل الحقيقي يرتبط بالإرادة الوطنية وتحمل المسؤولية الداخلية. فالتجارب السابقة أثبتت أن الضغوط والوساطات الدولية لا تصمد دون توافق محلي حقيقي.

يوضح الكاتب أن الدولة ليست ملفاً يُدار من الخارج، بل مشروع اجتماعي وسياسي يحتاج إلى قرارات صعبة يتخذها السودانيون أنفسهم، وأن التدخل الخارجي قد يؤجل الانهيار، لكنه لا يعالج جذور الأزمة ولا يعيد بناء الثقة بين الناس.

يشير إلى وجود قوى وطنية داخلية، وإن كانت محدودة أو مشتتة، قادرة على إحداث فرق لأنها تعمل في الواقع وتحافظ على الحد الأدنى من النظام والخدمات، وتمتلك فهماً أعمق لتعقيدات المجتمع السوداني.

يخلص الكاتب إلى أن الوطنية اليوم ممارسة عملية لا شعار، وأن التمثيل الحقيقي يُقاس بالفعل اليومي والقدرة على الصمود وإعادة التأسيس، لا بالبيانات أو الوساطات، فالسودان لن يُنقذ إلا بإرادة سودانية خالصة.

كما أشرنا سابقاً في مقالنا الأول (سؤال بلا مجيب) من يمثل السودان في لحظته الأكثر قسوة الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2025، يظل السؤال عن القوى الوطنية ومن يتحمل المسؤولية في لحظة الانهيار، وربما أصبح أكثر إلحاحاً اليوم. إذا كان المقال الأول قد ركّز على هشاشة الخطاب الوطني وتراجع القدرة على الفعل، فإن المرحلة الراهنة تقدم درساً إضافياً،الحلول الكبرى لا يمكن أن تأتي من الخارج، ولا يمكن تفويضها لأحد خارج حدود السودان.

الخارج، مهما بدا داعماً أو وسيطاً، لا يمكنه إعادة بناء الثقة بين الناس، ولا خلق توافق حول قواعد الدولة، ولا معالجة جذور المشكلات التي أنتجها الواقع الداخلي المعقد. التدخلات الخارجية غالباً ما تكون أدوات لإدارة الأزمة لا لإنتاج حل دائم، وما يُقدّم بوصفه مساعدة أو وساطة، إذا غابت الإرادة المحلية، يصبح مجرد تأجيل للانفجار.

التاريخ القريب يعلمنا أن أي اتفاق أو ضغط دولي لم يصمد حين غابت الإرادة الداخلية، وحين لم يكن هناك استعداد لتحمل كلفة القرارات الصعبة.

الدولة ليست ملفاً فنياً يُدار من عواصم بعيدة، بل مشروع اجتماعي وسياسي يتطلب رؤية مشتركة، تضحية، وقرارات يتحملها أصحابها. ما تقدمه الوساطة أو الدعم الخارجي يبقى ناقصاً ما لم يقترن بقدرة داخلية على الفعل، كما يوضح الواقع اليوم في مختلف مؤسسات الدولة الهشة وفي مناطق لم تتوقف فيها الأزمات اليومية عن اختبار القدرة على الصمود.

في هذا السياق، يرتبط سؤال التمثيل الوطني الذي طرحناه سابقاً بسؤال جديد،من سيأخذ على عاتقه مسؤولية الحل الواقعي؟ والإجابة واضحة ضمنياً.

لن يأتي الحل من الخارج، ولن يُمنح، بل يُصنع داخلياً من خلال إرادة السودانيين أنفسهم، ومن خلال من يعي حجم التحدي ومستعد لتحمل كلفته.

الحقيقة التي يفرضها الواقع هي أن السودان يمتلك قوى وطنية، وإن كانت صغيرة أو مشتتة، تستطيع أن تُحدث فرقاً إذا توفرت لها الإرادة والوضوح في الرؤية. هذه القوى ليست بالضرورة أطرافاً سياسية تقليدية، لكنها مجموعات وكيانات تعمل على الأرض، تحافظ على الحد الأدنى من النظام، وتثبت أن الدولة ليست مجرد شعار، بل ممارسة مستمرة ومسؤولية يومية.

أحد أبرز الدروس أن أي محاولة لإحلال حلول خارجية دون الاستناد إلى هذه القوى المحلية لن تؤدي إلا إلى مزيد من الارتباك. القوى الداخلية، وإن كانت محدودة الموارد، تمتلك ميزة لا يمتلكها الخارج وهي عدم فهم الواقع السوداني، القدرة على التحرك ضمن تعقيداته، والالتزام بالمصلحة الوطنية على المدى الطويل. الخارج يمكن أن يراقب، يمكن أن يضغط، يمكن أن يموّل، لكنه لا يمكن أن يتحمل كلفة القرارات المصيرية التي يجب أن تتخذ داخل المجتمع.

هذا الواقع يجعل من الاعتماد على الخارج في أزمة سودانية خالصة ليس مجرد خيار خاطئ، بل وهم يبعد التركيز عن الأولويات الحقيقية. الأولوية هي بناء قدرة داخلية على الفعل، وتشكيل نواة من القوى المتماسكة القادرة على وضع خطة واضحة لحماية المدنيين، وإدارة الخدمات الأساسية، وإطلاق مسارات إصلاح المؤسسات، كل ذلك قبل أي حديث عن التفاوض أو الوساطة الدولية.

الاعتماد على الخارج في كثير من الأحيان يحجب الحقيقة عن الفاعلين المحليين، وهي أن الحلول لا تُستعار، بل تُنتَج من الداخل، وأن أي تأجيل لتحمل المسؤولية الداخلية يضاعف تكلفة الأزمة، ويُرجئ لحظة الإصلاح.

الوطنية في هذه اللحظة ليست شعاراً يُرفع، بل ممارسة يومية، وتحمل كلفة القرار الصعب، والاستمرار في إدارة ما يمكن إنقاذه رغم الظروف المعقدة.

التمثيل الحقيقي في هذه المرحلة لا يُقاس بمنصة أو بيان، بل بما ينجزه الفعل من استقرار جزئي، وبما يحافظ على أمل الدولة والوطن حتى تصبح لحظات السياسة الكاملة ممكنة.

من ينجح في هذه المهمة ليس بالضرورة من يملك رؤية كاملة للمستقبل، بل من يحافظ على الحد الأدنى من النظام والوظيفة اليومية للدولة، ويحول الفوضى إلى مسار، والضجيج إلى ترتيب، والانهيار إلى فرصة لإعادة التأسيس.

هذا النهج يضع على القوى الوطنية مسؤولية مضاعفة ليس فقط المحافظة على ما تبقى من الدولة، بل أيضاً خلق أرضية تسمح بالتحرك السياسي لاحقاً، وإعادة بناء الثقة بين الناس، وإنتاج خطاب وطني قائم على الواقع، لا على مجرد الشعارات. هنا يظهر الفرق بين من يدير

الأزمة لمجرد البقاء، ومن يخطط لإعادة تأسيس الدولة تدريجياً، خطوة خطوة، دون انتظار ضامن خارجي.

من هنا، يمكن القول إن السودان يحتاج اليوم إلى تمثيل وظيفي أكثر من كونه رمزي. التمثيل الحقيقي مرتبط بما يفعله الداخل في الواقع، وليس بما يقال في البيانات أو ما يُعلن عن الوساطات الدولية. القدرة على المبادرة، وخلق توافق جزئي، وإدارة الموارد المتاحة بحكمة، هي عناصر التمثيل الواقعي الذي يهم الناس فعلاً. الخارج قد يساعد في بعض التفاصيل، لكنه ليس صانعاً للحلول الأساسية.

السودان لا ينقصه المبادرات الخارجية، بل ينقصه لحظة إدراك داخلي بأن لا أحد سيبني الدولة نيابة عن أهلها، وأن الطريق مهما كان صعباً لا يمكن شقه إلا من الداخل إلى الداخل. القوى المحلية، حين تدرك هذا، تصبح قادرة على تحويل الأزمة إلى فرصة، على الأقل للحفاظ على الدولة، وعلى بناء قواعد لإعادة التأسيس مستقبلاً.

إن السؤال القديم (من يمثل السودان؟) لا يزال مفتوحاً، لكن الإجابة العملية اليوم تأخذ شكلاً واضحاً من يملك الإرادة للعمل، ومن يستطيع الصمود ضمن المعطيات الواقعية، ومن يضع مصلحة البلاد فوق أي حسابات أخرى. الخارج قد يسهم، لكنه لن يكون البطل، ولن يحل ما يجب أن يحله السودانيون بأنفسهم.

وفي نهاية المطاف، الدرس واضح السودان لن يُنقذ إلا بأيدٍ سودانية، ولن تتغير قواعد اللعبة إلا حين تدرك القوى الوطنية حجم التحدي، وتتخذ الموقف الذي يلزم لإنقاذ الدولة والمجتمع.

هذه الإرادة الداخلية هي الشرط الأول لأي أفق جديد يمكن أن يُؤمل به فعلاً في المستقبل، وأي حديث عن الحلول بدونها يظل مجرد حلم بلا أرضية.

ألعابنا الشعبية ثقافتنا التربوية

محمد عليش حسن*

ملخص

يتناول المقال الألعاب الشعبية السودانية بوصفها جزءًا أصيلًا من التراث الثقافي، نشأ في سياق التنوع الإثني والاجتماعي، وحمل قيماً تربوية وأخلاقية أسهمت في تنشئة الأجيال. فهذه الألعاب لم تكن مجرد ترفيه، بل ممارسة جماعية غرست التعاون، والابتكار، والانتماء، وربطت الأطفال بثقافتهم وذاكرتهم الشعبية.

يشير الكاتب إلى أن الألعاب الشعبية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز العمل الجماعي وروح الفريق، إذ يتعلم الأطفال من خلالها احترام الآخرين، وتقدير الجهد المشترك، والالتزام بالقواعد. كما تزرع قيم الولاء والانتماء، عبر السعي الجماعي لتحقيق هدف واحد، ما يجعلها أداة تربوية فعّالة في بناء الشخصية الاجتماعية.

يؤكد أنه من الناحية الجسدية، تعتمد الألعاب الشعبية على الحركة والنشاط، ما يسهم في بناء أجسام صحية، ويقلل من مخاطر السمنة والأمراض الناتجة عن قلة الحركة، بخلاف الألعاب الإلكترونية التي تشجع على الجلوس الطويل أمام الشاشات. وهي بذلك تربط بين سلامة الجسد ونشاط العقل.

يختتم الكاتب بأن هذه الألعاب تسهم في تنمية الحواس والقدرات الإدراكية والتركيز لدى الأطفال، وتفتح آفاقاً فنية يمكن توظيفها في المسرح والفنون الأدائية، لما تحمله من جماليات حركية وغنائية. ويخلص المقال إلى أن الألعاب الشعبية تجربة تربوية شاملة، أقل تكلفة وأكثر أماناً، مع التأكيد على أهمية تحقيق التوازن بينها وبين الألعاب الإلكترونية.

تمهيد:

يزخر التراث الشعبي السوداني بممارسات كثيرة لا تحصي وذلك لما يميز السودان من تعدد اثني وثقافي واجتماعي إذ نجد الاختلافات المتعددة في شكل الممارسة حسب المنطقة الجغرافية وموقعها في خريطة السودان الشاسعة، وفي هذا المقال نتطرق إلى إحدى الممارسات الشعبية التي تعد من أهمها لما تحمله من قيم فكرية وتربوية وثقافية ساهمت بشكل كبير في تربية الاجيال في السودان الا وهي الألعاب الشعبية القديمة، فهي نوع من النشاط المهم والذي ساهم في تعزيز مبادئ قيمية واخلاقية وتربوية بشكل أساسي. ان الألعاب الشعبية القديمة تحمل في مضمونها قيم كبيرة أولها التعاون واللعب في جماعات والقدرة على الابتكار وخلق نوع من الترفيه المفيد للأطفال وأحيانا الصبية إناثاً وذكور. الألعاب الشعبية هي جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي للشعوب، فهي تحمل في طياتها عادات وتقاليد الأجداد ومن خلال ممارسة هذه الألعاب، يتعرف الأطفال على ثقافتهم وتاريخهم، مما يعزز الشعور بالانتماء والهوية.

ان الألعاب اليدوية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز قيمة العمل الجماعي وصناعة أجسام صحية للأطفال غالبًا ما تتطلب الألعاب اليدوية العمل الجماعي، حيث يتعاون الأطفال لتحقيق هدف مشترك. هذا يعلمهم أهمية التعاون والتنسيق مع الآخرين، وكيفية حل المشكلات بشكل جماعي. ومن خلال اللعب يتعلم الاطفال إحترام آراء الآخرين وتقدير جهودهم والتعامل مع الاختلافات وفق قواعد اللعبة التي تجمعهم في مكان واحد. ان الألعاب الشعبية القديمة تعمل ايضا على بناء روح الفريق والعمل بروح واحدة من أجل هدف واحد وهو الفوز في اللعبة وتحقيق النصر مما يزرع في نفوس الاطفال قيم الولاء والانتماء.

من ناحية أخرى تعتبر الالعاب الشعبية مهمه في بناء جسم الأطفال، لأنه تعتمد على الحركة المستمرة أثناء اللعب مما تدفع الطفل لبناء جسم مقاوم للدهون وتجعله أكثر نشاطاً وحيوية، فالجسم السليم في العقل السليم وهذا ما يتحقق في اللعب اليدوي بأنواعه المختلفة على عكس الجلوس لساعات أمام الشاشات في الألعاب الإلكترونية، فإن الألعاب الشعبية تشجع على الحركة والنشاط، مما يقلل من خطر السمنة والأمراض المرتبطة بقلة الحركة كالغضاريف ومشاكل النظر وغيرها من امراض تأتي بسبب عدم الحركة لساعات طويلة بسبب التركيز على شاشة الهاتف الذكي او الايباد وغيره من وسائل مشاهدة الألعاب.

الألعاب الشعبية تعمل على تنمية جميع الحواس لدى الأطفال، من خلال اللمس والسمع والبصر والشم والتذوق. هذا يساعد على تطوير قدرات الأطفال الإدراكية وزيادة وعيهم بالبيئة المحيطة بهم كما تتطلب الألعاب الشعبية تركيزًا وانتباهًا مستمرين، مما يساعد على تطوير مهارات التركيز والإنتباه لدى الأطفال، وهي مهارات ضرورية للنجاح في الدراسة والحياة اليومية، لو نظرنا للطريقة التي يتم اللعب بها سنجد مدي جماليات الحركة لكل لعبة على حدي، وهذا يقودنا الي البحث في امكانية تحويل هذه الألعاب الي اعمال فنية مسرحية ولان المسرح في مضمونه الفكري فعل جماعي لابد علينا النظر والتفكر في هذه الألعاب والاستفادة من جماليات حركتها واغانيها التي تشبه اغاني الكورس في المسرح الاغريقي.

باختصار، الألعاب الشعبية اليدوية تقدم تجربة لعب أكثر شمولية وتنمية أوسع للقدرات، فهي لا تقتصر على الترفيه بل تساهم في النمو الشامل للطفل على المستويات الجسدية والعقلية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى ذلك، الألعاب الشعبية غالبًا ما تكون أكثر أمانًا وأقل تكلفة من الألعاب الإلكترونية، فهي لا تتطلب أجهزة إلكترونية متطورة ولا تسبب الإدمان الذي قد يصاحب الألعاب الإلكترونية ولكن هذا لا يعني أن الألعاب الإلكترونية لا تحمل أي فوائد، فهي قد تساعد في تطوير بعض المهارات مثل حل المشكلات وسرعة البديهة. ومع ذلك، يجب الحرص على تحقيق التوازن بين نوعي الألعاب، وتشجيع الأطفال على ممارسة الألعاب الشعبية إلى جانب الألعاب الإلكترونية

*** مخرج وباحث في التراث**

عودة اللون من تحت الركام..

معرض كلية الفنون الجميلة بيان صامت ضد الحرب

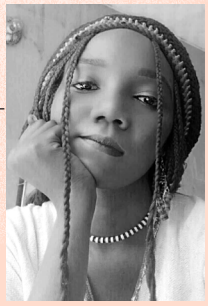

جالازهاء الطاهر

في صباح الثالث من فبراير، لم تكن أبواب كلية الفنون الجميلة والتطبيقية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تُفتح على معرض فني فحسب، بل على لحظة إستعادة رمزية لزمنٍ انكسر ثم حاول أن ينهض من تحت الركام. كان المكان، الذي طالته الحرب كما طالت كل شيء، يستعيد صوته ببطء، كمن يختبر حنجرته بعد صمتٍ طويل. ثلاثة أعوام كاملة انقضت منذ آخر نشاط شهدته الكلية، ثلاثة أعوام كانت كافية لأن يتراكم الغبار على الجدران، وأن تصمت القاعات، وأن تتبدد الطمأنينة التي كانت تُلازم هذا الفضاء الأكاديمي والفني. ومع ذلك، حين عاد المعرض، عاد محمّلاً بما هو أكثر من اللوحات والألوان؛ عاد بوصفه إعلاناً هادئاً لكنه عميق بأن الفن، مهما حوصِر، لا يُهزم.

لم يكن الإعلان عن المعرض واسعاً، ولم تُمهَّد له الطرق كما كان يحدث في الأزمنة المستقرة. ومع ذلك، شهد المعرض حضوراً كثيفاً، كأن الناس كانوا ينتظرون هذه اللحظة دون أن يُقال لهم صراحة. بدا الحضور متنوعاً: طلاب، خريجون، أساتذة، مهتمون بالفن، ووجوه جاءت بدافع الفضول أو الحنين. وكان الإحساس الغالب، كما لاحظت «أفق جديد»، أن الجميع يدخلون مكاناً يستعيد شيئاً من روحه، ويشهدون حدثاً يتجاوز قيمته الجمالية المباشرة.

لحظة سكون

في القاعات، توزعت الأعمال الفنية في تنوّع لافت، لا من حيث الموضوعات فحسب، بل من حيث التقنيات والخامات أيضاً. لوحات الطبيعة الصامتة بدت كأنها محاولة للإمساك بلحظة سكون نادرة في زمن صاخب، بينما حملت البورتريهات وجوهاً مشدودة بين التعب والأمل، بين ذاكرة الحرب ورغبة النجاة. الزخرفة والخط العربي حضرا بوصفهما امتداداً لتقاليد راسخة، لكنهما في هذا السياق اكتسبا معنى إضافياً، إذ تحوّلا إلى فعل مقاومة ثقافية، وإلى تذكير بأن الهوية لا تُمحى بسهولة.

تنوعت الخامات المستخدمة بين الفحم والرصاص والألوان الزيتية، في مشهدٍ يوحي بأن الفنانين عملوا بما توفر، لا بما هو مثالي. هنا، لم تكن قلة الإمكانات عائقاً، بل تحوّلت إلى جزء من اللغة الفنية ذاتها. الفحم، بسواده الحاد، بدا كأنه يعبّر عن ثقل التجربة، فيما منحت الألوان الزيتية بعض اللوحات دفئاً مقاوماً للخراب. حتى الرصاص، بأثره الخفيف والدقيق، بدا وكأنه يكتب تفاصيل صغيرة، لكنها عنيدة، في سجل الذاكرة.

إحساس الحرمان

وفي حديثها لـ«أفق جديد»، قالت ضحى عوض الماحي، خريجة دفعة 76، إن فكرة المعرض وُلدت من إحساس بالحرمان المؤجل. وأوضحت أن دفعتها حُرمت من إقامة معرضها الخاص بسبب اندلاع الحرب، وهو تقليد ظل راسخاً لسنوات طويلة قبل أن تقطعه الأحداث. وأضافت: «في البداية فكرنا في إقامة معرض يقتصر على أعمال الخريجين فقط، كما جرت العادة قبل الحرب، لكننا أدركنا لاحقاً أن هذا

الخيار لا يعبّر عن واقع الكلية اليوم». وتابعت، بحسب ما نقلت «أفق جديد»، أن النقاش قادهم إلى توسيع الفكرة لتشمل أعمال كل المنتسبين إلى الكلية، طلاباً وخريجين، في محاولة واعية لجمع ما فرّقته الحرب، والتأكيد على أن الكلية كيان واحد لا تُختزل في دفعة أو جيل.

ورش فنية

رافق المعرض عدد من الورش الفنية، في إشارة واضحة إلى رغبة المنظمين في تجاوز عرض الأعمال المكتملة إلى مشاركة المعرفة نفسها. من بين هذه الورش، ورشة الخط العربي التي أشرف عليها دكتور خالد والأمين توتي، حيث اجتمع المشاركون حول الحرف بوصفه شكلاً ومعنى في آن. وقد لاحظت «أفق جديد» أن الورشة تحوّلت إلى مساحة حوار مفتوح حول علاقة الخط بالذاكرة، ودوره في تثبيت المعنى في زمن التصدع.

الورشة الأخرى، التي جذبت اهتماماً خاصاً، كانت ورشة صناعة الحبر بإشراف دكتور ميرغني سعيد. وفي إفادته لـ«أفق جديد»، استعاد ميرغني سعيد طرق صناعة الحبر قديماً، موضحاً أن شيوخ الخلاوي كانوا يصنعون حبر الكتابة على الألواح من السواد المتخلف عن النار في أواني الطهي على الحطب. وقال إن هذا السواد كان يُجمع ويُعاد إلى النار مع الصمغ العربي والماء، بمقادير دقيقة، ثم يُصفّى ليصبح صالحاً للاستخدام. وأضاف أن هذه الطريقة لم تكن مجرد حيلة تقنية، بل تعبيراً عن قدرة الناس على تحويل أبسط الموارد إلى أدوات للمعرفة.

وفي حديثه عن تجربته المعاصرة، أوضح ميرغني سعيد لـ«أفق جديد» أنه استخدم مادة طبيعية تُعرف بحصى الجوز، والتي تحمل لونين، الأسود والبني. وشرح أن العملية تبدأ بغلي الماء مع قليل من الصمغ لضمان تماسك الحبر واستدامته على الورق، ثم تُضاف معالق من حصى الجوز وتُخلط حتى تذوب تماماً. وأشار إلى أن اللون الناتج يعتمد على نوع الحصى المستخدم، وأن الحبر بعد أن يبرد يمكن حفظه في علب واستخدامه في الخط أو بعض أعمال الرسم. وبحسب وصفه، فإن هذه التجربة تربط بين المعرفة التقليدية والإمكانات

المتاحة اليوم، وتفتح أفقاً لتجريب مواد محلية في الممارسة الفنية.

آخر نشاط

وللمفارقة، فإن آخر نشاط شهدته الكلية قبل هذا المعرض كان في الشهر نفسه قبل ثلاث سنوات، في الرابع من فبراير 2023. يومها، أقامت جمعية الخطاطين السودانيين تأبيناً لبروف عبد الله حسن بشير جلي، أحد أبناء الكلية وخريجيها في سبعينات القرن الماضي من قسمي التلوين والخطوط. ووفق ما رصدته «أفق جديد»، كان بروف جلي شخصية محورية في تاريخ الكلية، عمل مدرساً بقسم التلوين ثم ترأسه لاحقاً. عُرف بحبه العميق للتلوين، غير أن تفانيه في التدريس وانشغاله بطلابه جعلاه أقل إنتاجاً للأعمال المعروضة في الصالات، وأكثر حضوراً في ذاكرة الأجيال التي تتلمذت على يديه.

وفي إفادتها لـ«أفق جديد»، رأت وسام البشير، الطالبة في السنة الثانية، أن النوستالجيا شكّلت المحرك الأساسي لهذا المعرض، لكنها نوستالجيا واعية لا تقف عند حدود الحنين. وقالت إن الفنون هي أساس المجتمعات وركيزة التعمير، مؤكدة أن دور الفنان لا يقتصر على صناعة الجمال فقط. وأضافت أن هذا الدور يتسع، خاصة في زمن الحرب، ليشمل إعادة تأهيل المجتمع نفسياً، وتوثيق ما جرى من جرائم وتدمير، وإدانة الجهات والدول الداعمة للعنف. وشددت وسام، بحسب حديثها لـ«أفق جديد»، على أن إعمار الكلية هو في جوهره إعمار للمجتمع والثقافة، لأن الفضاءات الفنية ليست ترفاً بل ضرورة.

حضور الخراب

هذا الوعي بدور الفن انعكس بوضوح في أجواء المعرض. لم تكن اللوحات معزولة عن سياقها، ولم يكن المكان محايداً. آثار الخراب كانت حاضرة في المباني، في الجدران التي تحمل ندوباً واضحة، وفي القاعات التي فقدت بعض تجهيزاتها. ومع ذلك، لاحظت «أفق جديد» إصرار الطلاب على تنظيف الكلية وترتيبها بأيديهم، بدعم من عمال الكلية، في محاولة لإعادة شيء من النظام إلى المكان. لم تكن هذه الجهود كافية لإصلاح كل الأضرار، لكنها حملت معنى رمزياً قوياً: أن استعادة

الفضاء تبدأ بالفعل الجماعي، مهما بدا محدوداً.

في هذا السياق، بدا المعرض أشبه بتجربة جماعية لاستعادة المعنى. لم يكن الهدف إبهار المتلقي، ولا تقديم أعمال مكتملة وفق معايير الصالات الكبرى، بل كان الهدف الأساسي هو الفعل ذاته: أن تُقام المعارض مرة أخرى، وأن تُفتح الورش، وأن يعود النقاش حول الفن ودوره في المجتمع. وكان في ذلك تواضع واضح، لكنه تواضع واثق، يدرك أن البدايات غالباً ما تكون هشة، لكنها ضرورية.

بيان غير مكتوب

هكذا، تحوّل معرض الثالث من فبراير إلى ما يشبه البيان غير المكتوب. بيان، كما ترصده «أفق جديد»، يقول إن الفنون قادرة على الصمود، وإن المؤسسات الثقافية، مهما تضررت، يمكن أن تستعيد وظائفها الأساسية. ويقول أيضاً إن الحرب، مهما طال أمدها، لا تستطيع أن تُلغي الحاجة إلى التعبير، ولا أن تُطفئ الرغبة في الجمال والمعنى. في أروقة الكلية، وبين اللوحات والورش والأحاديث الجانبية، كان ثمة إحساس عام بأن ما جرى ليس نهاية، بل بداية جديدة، متواضعة لكنها صادقة، في طريق طويل نحو استعادة الحياة الثقافية، وإعادة بنّاء ما تهدّم، حجراً ومعنى.

لغز الاغتيال..

حفتر أم قوى خارجية.. من المستفيد من تصفية سيف الإسلام القذافي وخلط أوراق ليبيا؟

ملخص

شهدت ليبيا في 3 فبراير 2026 حدثًا غامضًا باغتيال سيف الإسلام القذافي في مدينة الزنتان، في عملية معقدة نُفذت داخل نطاق يُفترض أنه مؤمّن، دون تبنٍّ رسمي أو دلائل حاسمة. ورغم غيابه النسبي عن المشهد السياسي، ظل سيف الإسلام رمزًا ثقيلًا لمرحلة لم تُحسم بعد، ما جعل تصفيته تفتح باب الأسئلة حول الجهة المستفيدة ودوافع الجريمة.

تبادلت أطراف ليبية وخارجية الاتهامات، إذ وُجهت أصابع الشبهات نحو معسكر خليفة حفتر ونجله صدام، باعتبار أن اغتياله يزيل ورقة رمزية قد تربك التوازنات السياسية، فيما رجّحت تحليلات أخرى تورط قوى دولية تسعى لإدامة الفوضى أو حماية مصالح مرتبطة بالأموال الليبية المجمدة والأسرار الحساسة التي كان يحملها سيف الإسلام.

أظهرت تفاصيل العملية — من تعطيل الكاميرات، وانسحاب الحراسة، وسرعة التنفيذ، إلى العرض العلني للجثمان — طابعًا احترافيًا عزز فرضية العمل الاستخباراتي أكثر من كونه تصفية ميليشياوية تقليدية. ورغم فتح تحقيق رسمي ودعوات لضبط الخطاب، لم تُعلن حتى الآن نتائج حاسمة، ما أبقى الجريمة في دائرة الغموض.

أدى الاغتيال إلى إقصاء رمز كان قادرًا، ولو نظريًا، على إعادة خلط الأوراق أو تمثيل خيار ثالث خارج ثنائية الشرق والغرب، وهو ما قد يزيد الاحتقان ويعمّق الفراغ السياسي. ويحذّر مراقبون من أن تصفية الخيارات السياسية تعيد ليبيا إلى مربع العنف، وتفتح باب الاغتيالات كأداة لإدارة الصراع بدل المسار الانتخابي والمصالحة الوطنية.

بدت عملية اغتيال سيف الإسلام، نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، التي وقعت في 3 فبراير/شباط 2026 بمدينة الزنتان شمال غربي طرابلس، واحدة من أكثر الأحداث غموضًا وإثارة للريبة في المشهد الليبي المضطرب.

فالزنتان، التي لا تخضع لسيطرة سلطة مركزية فاعلة، شكلت مسرحًا مثالياً لعملية اغتيال بلا بصمات واضحة، في وقت لم يكن فيه سيف الإسلام حاضرًا بقوة على الساحة السياسية، باستثناء محاولته الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2021، وهي انتخابات أُلغيت قبل أن ترى النور.

ورغم محدودية تأثيره السياسي الفعلي، قُتل سيف الإسلام لأنه ظل، في نظر خصومه، "رمزًا" لمرحلة ليبية لم تُغلق بعد؛ مرحلة يرى البعض ضرورة دفنها نهائيًا، بينما يرى آخرون في إحيائها وقودًا محتملاً لإشعال صراعات جديدة وخلط أوراق المشهد الهش.

في الداخل الليبي، تبادلت أطراف متصارعة الاتهامات، إذ حمّل خصوم قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، لا سيما نجله صدام حفتر الصاعد سياسيًا وعسكريًا، مسؤولية الاغتيال، بوصفه خطوة تهدف إلى إخلاء الساحة من "شبح القذافي"، وتضييق هامش الخيارات أمام أي مسار انتخابي محتمل في المستقبل.

وفي المقابل، وجّهت أصابع اتهام أخرى نحو قوى خارجية يُعتقد أن لها مصلحة مباشرة في إستمرار الإنقسام والفوضى في ليبيا، وهي ذاتها القوى المتهمة بتغذية النزاعات في ساحات إقليمية أخرى، كالسودان واليمن، ضمن صراع أوسع على النفوذ والموارد.

يُذكر أن سيف الإسلام القذافي كان يُنظر إليه، قبل عام 2011، بوصفه الوريث المحتمل لوالده، في سياق موجة "توريث الجمهوريات" التي شملت آنذاك نجل الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، ونجل الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح، قبل أن تُطيح ثورات الربيع العربي بتلك المشاريع وتعيد خلط الحسابات السياسية في المنطقة.

وأحاط الغموض بعملية اغتيال سيف الإسلام القذافي من جميع جوانبها. فقد كان يقيم في مدينة الزنتان، وهي منطقة تُعد تقليديًا محصّنة أمنيًا، ويخضع لحراسة كتيبة "أبو بكر الصديق" المعروفة بقوتها وتنظيمها، واستقلالها النسبي عن كلٍّ من قوات خليفة حفتر وسلطات حكومة طرابلس، ما يثير تساؤلات جدية حول كيفية اختراق هذا الطوق الأمني وتنفيذ العملية.

وحسب المعطيات المتداولة، نُفذت عملية الاغتيال بواسطة أربعة مسلحين فقط، داخل منزل عجمي العتيري، قائد المليشيا المحلية التي كانت تؤوي سيف الإسلام. وتمت تصفيته بسرعة لافتة، في غياب أي مرافقة أمنية تُذكر باستثناء شخص واحد، مع تعمد إطفاء كاميرات المراقبة، وهو ما زاد من غموض العملية ودوافعها الحقيقية.

كما بدا عرض جثمان سيف الإسلام في مؤخرة سيارة من طراز "تويوتا" وتصويره، وكأنه "توقيع علني" على الجريمة أو رسالة مقصودة، قبل أن يختفي المنفذون دون إصدار أي بيان أو تبنٍّ رسمي، ما فتح الباب أمام جميع السيناريوهات والاتهامات المتبادلة.

ومنذ اعتقاله عام 2011، كان سيف الإسلام يتمتع بحماية كتيبة "أبو بكر الصديق"، التي أعلنت عام 2017 الإفراج عنه وتبرئته من التهم الموجهة إليه، وهو ما يجعل مقتله داخل نطاق نفوذها تطورًا بالغ الحساسية.

حتى الآن، لم يصدر أي تصريح رسمي من جهة ليبية أو دولية يحدد المسؤول عن عملية الاغتيال، كما لم تُعلن نتائج تحقيقات تُدين طرفًا بعينه، في حين بدأت أطراف ليبية متنافسة في تبادل الاتهامات على وقع الحادثة.

وأعلنت النيابة العامة الليبية فتح تحقيق رسمي لكشف ملابسات الاغتيال وتحديد هوية الجناة، دون أن تعلن حتى اللحظة نتائج حاسمة أو أسماء مشتبه بهم بشكل قطعي.

وفي هذا السياق، دعا رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، في بيان رسمي، القوى السياسية إلى "انتظار نتائج التحقيقات الرسمية" التي يجريها مكتب النائب العام بشأن مقتل سيف الإسلام القذافي، مؤكدا متابعته القضية "بدقة لضمان عدم الإفلات من العقاب"، ومقرًا بوجود "مصادر قلق مشروعة".

كما دعا المنفي "القوى السياسية والإعلامية والاجتماعية إلى ضبط الخطاب العام، ورفض التحريض"، ويرى أن الهدف من الاغتيال هو "ضرب جهود المصالحة الوطنية، وعرقلة إجراء انتخابات حرة ونزيهة يختار فيها الشعب قيادته".

يُذكر أن سيف الإسلام القذافي نجا من الموت مرتين قبل اغتياله الأخير، الأولى عام 2011، حين قُتل شقيقاه، سيف العرب وخميس، في

غارات لحلف شمال الأطلسي (ناتو) استهدفت شخصيات بارزة في نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

أما المرة الثانية، فكانت بعد إلقاء مليشيات الزنتان القبض عليه أثناء محاولته الفرار متنكرا بزي بدوي باتجاه النيجر؛ حيث حُكم عليه حينها بالإعدام رميًا بالرصاص بتهمة التحريض على قتل المتظاهرين.

وقضى القذافي قرابة خمس سنوات في سجن بجبال الزنتان، بعدما رفضت المليشيات تسليمه إلى سلطات طرابلس، في ظل صراع محتدم بين المدن الليبية على النفوذ القضائي والسياسي، والسيطرة على الموارد، وفي مقدمتها النفط، أكبر مصادر إيرادات الدولة. لكنه، انتهى قتيلًا في الزنتان ذاتها التي وفّرت له الحماية لسنوات.

من صاحب المصلحة؟

تمحورت غالبية التحليلات التي تناولت اغتيال سيف الإسلام القذافي حول سؤال «من المستفيد؟» انطلاقًا من موقعه بوصفه رمزًا للنظام السابق، وما يمثله من ثقل رمزي قادر على إرباك التوازنات الهشة داخل المشهد الليبي.

فقد نظر إليه خصومه كعامل تهديد محتمل، سواء كمرشح «شعبوي» في أي استحقاق انتخابي مقبل، أو كورقة قد تعيد خلط الأوراق في ظل الانقسام القائم بين الشرق والغرب، وربما كخيار وسطي يلقى قبول شريحة من الليبيين، بحسب ما أوردته وكالة «رويترز» في 3 فبراير/شباط 2026.

ورغم غيابه الطويل عن الأضواء، لم يتراجع حضوره السياسي أو الرمزي؛ إذ ظل اسمه حاضرًا في النقاشات المتعلقة بالانتخابات والمصالحة ومستقبل الدولة الليبية المنقسمة.

بالنسبة للبعض، مثّل سيف الإسلام رمزًا لفقدان السيادة واستمرارية الماضي، بينما رآه آخرون إرثًا لا يمكن إصلاحه من الحكم الاستبدادي، وفق موقع «ليبيا أوبزرفر» (4 فبراير 2026).

وذكرت مجلة «جون أفريك» الفرنسية، في تقرير بتاريخ 4 فبراير/شباط 2026، أن سيف الإسلام لم يكن يمتلك طموحات سياسية فعلية، مرجحة أن اغتياله يعود بالأساس إلى كونه «رمزًا سياسيًا ثقيلًا في الذاكرة الليبية».

فقد ظل جزء من الليبيين، حتى عام 2021 حين ترشح للانتخابات الرئاسية، ينظر إليه بوصفه احتمالًا لعودة النظام السابق أو مدخلًا للاستقرار وسط الصراع بين حكومة طرابلس وقوات خليفة حفتر شرق البلاد.

آنذاك، راهن أنصار النظام السابق على بقاء اسم القذافي ذا وزن رمزي داخل ليبيا، وأطلقوا حملة ترويج منظمة صوّرته كإصلاحي محتمل، غير أن مسار ترشحه اتسم بالارتباك، إذ رُفض ملفه ثم قُبل، قبل أن تُلغى الانتخابات برمتها في ظل الانسداد السياسي وعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، بدا اغتياله وكأنه «اغتيال لرواية كاملة» ونهاية لحقبة سياسية، وفق توصيف الباحث المتخصص في الشأن الليبي جلال الحرشاوي، في حديثه لمجلة «جون أفريك».

فبعد مقتل أشقائه: المعتصم بالله، وخميس،

وسيف العرب، لم يبق من أبناء القذافي من أبدى رغبة في لعب دور سياسي سوى سيف الإسلام، ما جعل تصفيته أشبه بمحو آخر رمز لتلك المرحلة.

من جهته، قال الباحث هشام الشلوي لموقع «مدى مصر» (4 فبراير 2026): إن شهرة سيف الإسلام «لا تعود إلى امتلاكه تيارًا سياسيًا منظمًا»، بل إلى قدرته على «سحب مكونات من المقاومة الخضراء من فلك حفتر والدبيبة، وإعادة تشكيل شبكة محسوبيات بديلة خارج سيطرتهما».

وكان رئيس المجلس الأعلى للدولة سابقًا، خالد المشري، قد أشار إلى أن اغتيال سيف الإسلام يصب سياسيًا في مصلحة عدة أطراف فاعلة، من بينها خليفة حفتر ونجله صدام حفتر، دون أن يعني ذلك توجيه اتهام جنائي مباشر.

وأكد، في تصريحات لبرنامج «المسائية» على قناة الجزيرة مباشر (5 فبراير 2026)، أن خروج لاعب بحجم سيف الإسلام يخفف من ازدحام المشهد السياسي، لا سيما في ظل الحديث عن انتخابات مقبلة. مشددًا في الوقت نفسه على ضرورة الفصل بين الاستفادة السياسية والمسؤولية الجنائية، وترك مهمة تحديد الجناة للقضاء.

وأضاف المشري أن نجل القذافي لم يكن، في الفترة الأخيرة، طرفًا داعيًا إلى التصعيد أو المواجهة، حتى بعد عودته الجزئية للمشهد السياسي وتسجيله في انتخابات 2020، ما يجعل اغتياله مثار تساؤل واسع.

وتشير مصادر إعلامية متعددة إلى احتمال تورط مليشيات محلية متحالفة مع قوى داخل المشهد الليبي المتشظي، سواء من فصائل في الزنتان أو أطراف قبلية وعسكرية رأت في بقائه عائقًا أمام طموحاتها السياسية، في سياق داخلي معقد تتحكم فيه المجموعات المسلحة بمفاصل النفوذ الأمني والعسكري.

وكانت جنازة سيف الإسلام، التي أُقيمت في مدينة بني وليد غربي ليبيا في 6 فبراير/شباط 2025، بمثابة استفتاء قبلي، إذ شهدت حضور آلاف من أنصاره ورفعت خلالها رايات الجماهيرية الخضراء، في مشهد عكس حجم الغضب والحنين لدى شريحة من الليبيين.

ورجّح الصحفي المصري محمد خيال، عبر حسابه على «فيسبوك»، أن يكون الاغتيال قد نُفذ من طرف دولي بأدوات داخلية، في إطار صراع المحاور الإقليمية وتعقيدات المعادلة الأميركية. ورأى أن الجنازة شكلت ردًا مباشرًا على من قللوا من وزنه السياسي، ودليلًا على أنه كان رقمًا صعبًا في المعادلة الليبية.

وأشار إلى أن سيف الإسلام استطاع، خلال السنوات التي أعقبت الإفراج عنه، بناء تيار لا يُستهان به، خاصة في ضوء التركيبة الجهوية والقبلية، إلى جانب تشكيل شبكة مصالح ضمت متعاطفين مع النظام السابق وناقمين على النخب السياسية التي تعاقبت منذ 2012، فضلاً عن استقطاب مجموعات مسلحة مهمشة بين طرابلس وبنغازي.

في السياق ذاته، قال الصحفي مصطفى بركات، المتخصص في الشأن الليبي، إن «الجميع وافق، بشكل أو بآخر، على التخلص من سيف الإسلام القذافي». موضحًا أن دوافع الخارج تعود إلى كونه «سرّ أبيه» والشاهد الوحيد على الحجم الحقيقي للأموال الليبية المجمدة في الخارج، فضلًا عن امتلاكه معلومات حساسة تتعلق بعلاقات فاسدة مع زعماء أوروبيين.

وحسب وثائق نشرتها وزارة العدل الأميركية، تضمنت مراسلات مرتبطة بالملياردير جيفري إبستين، ناقشت استغلال حالة الفوضى في ليبيا لنهب الأصول المجمدة، بالتعاون مع عناصر من الاستخبارات البريطانية والإسرائيلية، في إطار سعي للسيطرة على أموال تُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات.

ويقدّر مسؤولون ليبيون قيمة هذه الأصول بما يصل إلى 200 مليار دولار موزعة على دول أوروبية في شكل ودائع واستثمارات وأصول ثابتة.

ويرى بركات أن أجهزة استخبارات تدرك أن بقاء سيف الإسلام حيًا قد يشكل عقبة أمام مشاريع التقسيم، كونه الشخصية الوحيدة التي حملت خطابًا وحدويًا خارج معسكرات الصراع، فيما رأت أطراف داخلية في اغتياله خطوة لتصفية طريق السلطة شرقًا وغربًا.

هل قتله آل حفتر؟

نظرًا لتمركز قبيلة القذاذفة داخل مناطق نفوذ قوات خليفة حفتر المدعومة إماراتيًا وبدرجة ما مصريًا، ولما تمثّله عائلة القذافي من رمزية اجتماعية في تلك المناطق، بما قد يتعارض مع نفوذ صدام حفتر الصاعد بوصفه الوريث الفعلي لإدارة شرق ليبيا، وُجّهت أصابع الاتهام نحوه بوصفه أحد المستفيدين المحتملين من تصفية سيف الإسلام.

ونقلت «منصة طبرق» عن مصدر من «كتيبة أبو بكر الصديق» التي كانت تتولى حماية سيف الإسلام سابقًا، قوله: إن «صدام حفتر يقف خلف عملية اغتيال نجل القذافي».

وأكد المصدر أن العملية لم تكن اشتباكًا عشوائيًا أو تصفية عرضية، بل تنفيذًا مباشرًا لاستهداف مُسبق، ضمن سلسلة محاولات سابقة ومتكررة لتصفية سيف الإسلام.

وذكر المصدر أن صدام حفتر قاد خلال السنوات الماضية عدة محاولات لتعقّب أو تصفية سيف الإسلام، كان أبرزها ملاحقته في مدينة سبها عقب إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2021، عبر قوة تابعة له، قبل أن ينجو بعد تسرب معلومات عن التحرك الأمني الذي كان يستهدفه.

في المقابل، جرى الترويج لاتهامات نالت اللواء 444 قتال التابع لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس، بزعم صلته بمقتل سيف الإسلام، غير أن اللواء نفى، في بيان رسمي، بشكل قاطع أي علاقة له بالاغتيال أو حتى بملاحقته في السابق.

وخلال جنازة سيف الإسلام في مدينة بني وليد، ظهر عناصر من اللواء 444 وهم يؤمّنون مراسم التشييع، ويوزعون المياه والعصائر على المشيعين، ويتعاملون معهم باحترام لافت، في مشهد بدا وكأنه رد عملي مباشر على محاولات

الزج باسم اللواء في الجريمة.

وعلى النقيض من ذلك، ورغم بيانات التعزية والإدانة الصادرة عن أطراف في حكومة طرابلس، رفضت القوات المسيطرة على شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر دفن سيف الإسلام في مدينة سرت، مسقط رأسه ومركز ثقل قبيلته، وأُفيد بأن صدام حفتر أصدر أوامر بالتعامل الفوري مع أي شخص يرفع علم الجماهيرية الليبية القديم.

وتنتمي أسرة القذافي إلى مدينة سرت الواقعة وسط ليبيا، والخاضعة حاليًا لسيطرة قوات حفتر، فيما تقع مدينة بني وليد، التي كان يحظى فيها سيف الإسلام بدعم اجتماعي وسياسي واسع، ضمن نطاق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس.

ورغم ذلك، أشارت مجلة «جون أفريك» إلى أن سيف الإسلام كان يدرك محدودية فرصه في مواجهة الجهاز الأمني والعسكري الذي بناه صدام حفتر في شرق البلاد، معتبرة أنه لم يكن منافسًا حقيقيًا له على السلطة.

إلا أن المجلة لفتت إلى أن شائعات التنافس السياسي بين الطرفين جرى توظيفها من قبل أطراف محلية في الزنتان، استخدمت اسم سيف الإسلام كورقة ضغط أو تهديد بين الحين والآخر، وربما مهدت، بشكل غير مباشر، لاغتياله.

ويكتسب توقيت الاغتيال دلالة إضافية، إذ جاء بعد نحو 48 ساعة فقط من اجتماع باريس، الذي جرى بوساطة أميركية، وجمع صدام حفتر، نجل القائد العسكري المسيطر على شرق ليبيا، بابن شقيق رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، في إطار ترتيبات سياسية وأمنية غير معلنة، ما فتح الباب أمام تساؤلات جديدة بشأن خلفيات الجريمة وسياقها الإقليمي والدولي.

تداعيات الاغتيال

يتوقع مراقبون ليبيون أن يؤدي اغتيال سيف الإسلام القذافي إلى زيادة منسوب الاحتقان في المناطق التي كان يتمتع فيها بنفوذ اجتماعي وسياسي، لا سيما في الوسط والجنوب الليبي، مثل الزنتان وبني وليد، وهو ما قد ينعكس سلبًا على أي مسار انتخابي محتمل في المرحلة المقبلة.

ويرى آخرون أن الاغتيال خلّف فراغًا سياسيًا مفاجئًا، إذ كان سيف الإسلام يُعد من أبرز الشخصيات القادرة، نظريًا، على إعادة خلط أوراق التحالفات داخل المشهد الليبي، أو استقطاب جزء من أنصار النظام السابق، ما يجعل تصفيته عاملًا قد يدفع البلاد مجددًا نحو دوامة عدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، كتب الفريق السياسي لسيف الإسلام القذافي، عبر صفحته على موقع فيسبوك، أن مقتله جاء «إثر عملية اغتيال غادرة وجبانة نفذتها أيادٍ آثمة في منزله بمدينة الزنتان»، واصفًا الجريمة بأنها «اغتيال لفرص السلام والاستقرار في ليبيا». وأكد البيان أن هذه الجريمة «لن تمر دون ملاحقة ومعاقبة كل من شارك في التخطيط لها وتنفيذها».

في المقابل، قلّل رئيس المجلس الأعلى للدولة السابق، خالد المشري، من احتمالات انفجار الوضع العام أو انزلاق البلاد إلى فوضى شاملة، معتبرًا أن أنصار سيف الإسلام لا يملكون أدوات القوة الخشنة، ولا يشكلون تهديدًا أمنيًا مباشرًا، خاصة أن بياناتهم دعت إلى التهدئة وضبط النفس.

إلا أن المشري حذّر في الوقت ذاته من خطورة تكرار الاغتيالات العلنية، سواء في طرابلس أو غيرها، معتبرًا أن ذلك يعكس انفلاتًا أمنيًا غير مقبول، أو احتمال وجود تواطؤ من جهات أمنية تسعى إلى طمس الأدلة وتعقيد مسارات التحقيق.

وتذهب تقديرات ليبية إلى أن اغتيال نجل القذافي قد يكون مرتبطًا بسيناريوهات سياسية مستقبلية، إذ بسقوطه سقطت ورقة سياسية كانت حاضرة، ولو بشكل رمزي، في مساومات داخلية تستبعد قطبي الصراع التقليدي في الشرق والغرب.

وباغتياله، جرى إقصاء رمز سياسي كان قادرًا، نظريًا، على تجميع قواعد اجتماعية واسعة، لصالح قوى داخلية تسعى إلى إعادة إنتاج الدولة وفق منطق تقاسم النفوذ العسكري والقبلي بدل المسار السياسي، بما يعمّق حالة الفراغ وعدم الاستقرار.

ففي حال ثبت أن اغتياله نفذته ميليشيات تابعة لقوات خليفة حفتر لصالح نجله صدام، الذي تراهن عليه قوى داخلية وخارجية، فإن ذلك يمهّد، على الأقل في شرق ليبيا، لإخلاء الساحة أمام صدام حفتر دون منافس رمزي ذي وزن.

أما إذا كانت الجريمة من تدبير أطراف في الغرب الليبي أو جهات مرتبطة بحكومة طرابلس، رغم غياب أي أدلة أو مؤشرات داعمة لهذا السيناريو، فإن النتيجة ستكون أيضًا إزاحة عنصر ثالث من معادلة الصراع مع حفتر، ودفع جزء من أنصار سيف الإسلام للالتحاق بمعسكر الغرب في مواجهة الشرق.

وفي الحالتين، يبدو أن صدام حفتر هو الأكثر استفادة سياسيًا من إزاحة ورقة سيف الإسلام، إذ يؤدي غيابه إلى إبقاء المشهد السياسي مفتوحًا وملتبسًا، خاصة في حال عودة نجل القذافي إلى سباق الترشح للرئاسة أو المناصب السيادية عن قبيلته في سرت، الواقعة ضمن نطاق سيطرة قوات حفتر.

وتحذر «مجموعة الأزمات الدولية» من أن تصفية الخيارات السياسية تعيد ليبيا إلى مربع الصراع المسلح، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الفرنسية في 4 فبراير/شباط 2026.

ووصفت كلوديا غازيني، محللة الشأن الليبي في المجموعة، توقيت مقتل سيف الإسلام بأنه «غريب»، فيما اعتبر أنس القماطي، رئيس معهد صادق للأبحاث في طرابلس، أن التوقيت كان «صارخًا».

من جهته، قال حسني عبيدي، مدير مركز الدراسات والبحوث حول العالم العربي والمتوسطي في جنيف، إن مقتل سيف الإسلام «يفيد جميع الفاعلين ا لسيا سيين » المتنافسين حاليًا على السلطة في ليبيا.

في حين رجّح أنس القماطي احتمال تورط قوى أجنبية، مشيرًا إلى أن «تعقيد العملية، وعدد المنفذين، والقدرة على الوصول إلى الداخل، وتعطيل كاميرات المراقبة، كلها مؤشرات أقرب إلى عمل استخباراتي من كونها عملية ميليشياوية تقليدية».

وعززت هذه الشكوك معلومات نشرتها قناة «العربية»، لا يُعرف مدى دقتها، نقلًا عن مصادر في لجنة التحقيق النيابية، تفيد بالعثور على 19 رصاصة في جسد سيف الإسلام، وبانسحاب الحراسة من محيط إقامته قبل نحو ساعة ونصف من تنفيذ الاغتيال.

ويحذر المحلل المتخصص في الشأن الليبي علاء فاروق من أن يتحول الاغتيال إلى أداة جديدة في الصراع الليبي، متسائلًا عبر حسابه على فيسبوك: «هل يفتح اغتيال سيف القذافي باب الاغتيالات أمام كل من يفكر في الترشح للرئاسة؟ أم أن سيف حالة خاصة استُهدف بسبب مشروعه ورمزيته؟».

وأشار فاروق إلى أن الحديث المتداول عن تخطيط خارجي وخيانة داخلية يضع جميع الأطراف الليبية تحت ضغط ومسؤولية مضاعفة، في ظل قوى خارجية لا ترى مصالحها مع سيف الإسلام، واختارت توقيت الذكرى الخامسة عشرة لثورة فبراير لتنفيذ عملية تصفيته.

ترند السبعينات...

حنين جماعي إلى «الزمان لِسّع رضي»

ملخص

يعكس ترند «العودة إلى السبعينات» حالة حنين جماعي لدى السودانيين، حيث امتلأت منصات التواصل بصور تحاكي تلك الحقبة، مستحضرةً الجمال والبساطة والانسجام الاجتماعي الذي ترسخ في الذاكرة الجمعية بوصفه زمناً كان «الزمان لِسّع رضي»، ومقارنةً بحاضر مثقل بالحرب والاضطراب.

انطلق الترند من تجربة فردية لسالي صلاح، التي استخدمت الذكاء الاصطناعي لإعادة إنتاج صورة بروح السبعينات، قبل أن يتحول سريعاً إلى موجة واسعة شارك فيها سودانيون من داخل البلاد وخارجها، في ما بدا كهروب رمزي من واقع قاس إلى عصر يُنظر إليه كمرحلة ذهبية ثقافياً وفنياً.

تُستدعى السبعينات في هذا الحنين بوصفها زمناً للسلام النسبي والازدهار الثقافي، ارتبط باتفاقية أديس أبابا، وتألق رموز فنية كبرى مثل محمد وردي، رغم أنها كانت أيضاً فترة مركّبة شهدت استبداداً سياسياً وتحديات اقتصادية أسهمت في تشكيل أزمات لاحقة.

يتجاوز الترند حدود النوستالجيا ليطرح سؤال الحاضر؛ إذ يربط كثيرون تدهور السودان بصعود الإسلاميين بعد 1977، مقابل صورة لسبعينات بلا حروب ولا مليشيات. وبين الهروب البصري إلى الأبيض والأسود، يظل الحنين تعبيراً عن توقٍ جماعي لزمن أبسط، يحمل في طياته وعداً خافتاً بالأمل: «لا بد يوم باكر يبقى أخير».

أفق جديد

في العوالم الافتراضية، يقرر السودانيون، جماعاتٍ وأفراداً، العودة طوعاً إلى سبعينات القرن الماضي، إلى زمنٍ يتبدّى في الذاكرة الجمعية بوصفه أكثر الأزمنة جمالاً واتساقاً مع الذات. تمتلئ منصات التواصل الاجتماعي بصور تلك الحقبة؛ الجلباب الأبيض وقد لُفّ بعناية، في هيئة تستدعي نص الراحل محمد طه القدّال:

«العِمّة ملوية والشال على كتفي
الناس حنان وظراف والدنيا حرية».

وتتجلّى ملامح الظرف واللطافة في وجوه الناس، كما يمكن تتبّعها اليوم في صور سودانيات اخترن، بوعيٍ وحنين، العودة رمزياً إلى سبعينات الزمن الجميل.

هذا "الترند" الذي يحمل عنوان العودة إلى السبعينات، انطلق من تجربة فردية للسودانية سالي صلاح على صفحتها في "فيسبوك"، حين استعانت بالذكاء الإصطناعي لتصميم صورة لها تحاكي صور السبعينات؛ تلك الصور التي تكاد تكون حاضرة في كل بيت سوداني. وبحسب سالي، فإن السودانيين والسودانيات في تلك الفترة كانوا أكثر هدوءاً، وشياكة، وأناقة، مقارنةً بالواقع الراهن.

وسرعان ما انتشر الوسم انتشار النار في الهشيم، وتلقّفه السودانيون من مختلف الأماكن، في مشاركة واسعة بدت وكأنها محاولة جماعية للهروب من حاضرٍ غارق في الفوضى، إلى عصرٍ يُنظر إليه بوصفه العصر الذهبي للبلاد. فالسبعينات في السودان تُعدّ، في الوجدان العام، امتداداً لعصر ذهبي حقيقي، تميّز بحيوية ثقافية وفنية استثنائية، وازدهار موسيقي وتنوّع إبداعي، جعل منها حقبة مفصلية في التاريخ الثقافي والسياسي بعد الاستقلال. شهدت تلك الفترة تألق رموز فنية كبرى، في مقدمتهم الفنان محمد وردي.

وربما كان الحدث الأبرز في تلك السنوات، وسط النزاعات السياسية التي عرفها السودان، هو توقيع اتفاقية أديس أبابا للسلام بين حكومة الرئيس جعفر محمد نميري وحركة "أنانيا 1" في جنوب السودان، وهي الاتفاقية التي أرست سلاماً استمر لعشر سنوات. وتُعدّ السبعينات من أكثر الفترات تأثيراً في تاريخ السودان الحديث، إذ شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، ارتبطت بحكم نميري ومحاولات بناء نظام سياسي جديد وسط صراعات داخلية وإقليمية، إلى جانب تنفيذ عدد من المشاريع التنموية في البنية التحتية.

شكّلت تلك الحقبة مرحلة مركّبة، جمعت بين الاستقرار النسبي والسلام من جهة، والاستبداد السياسي والأزمات الاقتصادية من جهة أخرى، وأسهمت أحداثها في رسم ملامح الأزمات التي واجهها السودان في العقود اللاحقة. ومع ذلك، اختار معظم المشاركين في الوسم ترديد عبارة: «رجّعونا السبعينات»، وهي عودة تبدو منطقية، في نظرهم، عند مقارنتها بالواقع المعاش اليوم. ففي سبعينات ذلك الزمن، كانت الخرطوم تسهر حتى الصباح، مقبلةً على الحياة بخطى متسارعة، وكان أهلها متصالحين مع أنفسهم

ومع من يشاركونهم الوطن. كان «الزمان لِسّع رضي»، والناس «ظروفها مقدّرة»، والجنيه في أعلى قيمته، و«صقور الجديان» أبطالاً للقارة، التي كانت تنظر إلى السودان بعينٍ مغايرة لتلك التي تراه اليوم من خلالها بوصفه «رجل القارة المريض».

ومن وحي هذا الحنين، كتب الفنان التشكيلي عماد عبد الله تعليقاً لافتاً قال فيه:

«الترند الحايم بتاع (السبعينات) ده.. لا حولاً يا إخوانا.. يا بنات، ياخي أرجعن أبقن كده عليك دينكن، الشي ده ساحر جد.

يمكن عشان الأبيض والأسود فيهو حاجة آسرة أكتر من اللون، يمكن الإيه آي زاد للبنات ديل جرعة السماحة، يمكن ويمكن.. لكن في المحصلة الحاجة دي جمال وأنوثة وحلاوة.. شي بديع.

معليش وشكراً شديد لصاحبات الصور، والله ما بعرفكن، لكن غلبني أفوّت شي زي ده. لكنكن جمّلتن هذا الفضاء بهذه السماحة السودانية العجيبة».

وفي سياق هذا الحنين، كتبت الإعلامية نادين علاء الدين: «هيّا بنا إلى السبعينات، حيث لا كيزان ولا بلابسة ولا مليشيات». ويعيد هذا الوسم، المستجلب من زمنٍ قديم، طرح أزمة الحاضر، رابطاً تراجع السودان بعد السبعينات بصعود الإسلاميين إلى المشهد السياسي عقب مصالحة عام 1977، حين بدأ يتبلور مشروعهم القائم على إعادة صياغة الإنسان السوداني، قبل أن يقود، في نظر كثيرين، إلى حقبة تسلط امتدت لثلاثة عقود بدأت عام 1989. من هنا، بدأ تحطيم أسطورة السودان السمح، واستبداله بسودان الصراعات والنزاعات والانقسام والتشظي.

ومن مفارقات التاريخ، أن تسعينات القرن الماضي كانت زمناً لتشييد عدد كبير من الجسور والكباري في البلاد، بينما يشهد السودان اليوم معركة حول كبري الحلفايا، بعد أن أثار توقيع السلطات عقداً لإعادة تأهيل الجسر الذي دمّرته الحرب، بقيمة 11 مليون دولار، موجة واسعة من الجدل والانتقادات، وسط اتهامات بغياب الشفافية وتجاوز الضوابط القانونية. والمفارقة أن أعمال الصيانة بدأت بالفعل، وهو أمر لم يكن يحدث في سودان السبعينات، حيث لا كيزان، ولا حروب، ولا مليشيات. كما لم يكن من المألوف آنذاك متابعة مشاهد استغلال مسؤولين لسلطاتهم في قضايا الأراضي، كما يُتداول اليوم.

وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة، إلا أن وسم «صور السبعينيات» حظي بتفاعل واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، عكس رغبة عميقة لدى السودانيين في تداول محتوى يبعدهم عن ضغوط الواقع الراهن، وصور الحرب والدمار والتشريد، ويعيدهم – بصرياً على الأقل – إلى زمنٍ أبسط. غير أن "الترند داخل الترند" كان ما فعلتْه الدكتورة تماضر الحسن، حين نشرت صورها بالأبيض والأسود مرفقة بعبارة: «حتى لا يفوتنا الترند»، وأتبعتها بمقطع يحمل وعد الأمل القديم:

«لا بد يوم باكر
يبقى أخير».

الجيش السوداني: ما بين ميزان الدولة وموازين الصراع (1)

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يناقش المقال الجيش السوداني بوصفه عمود الدولة الفقري، مؤكدًا أن وجود الدولة لا يستقيم بدون جيش محترف ووطني، وأن الإصلاح المدني–العسكري يتطلب إخراج المؤسسة من التجاذبات الأيديولوجية والسياسية لتصبح حارسة للدستور وخاضعة للرقابة المدنية.

يوضح الكاتب أن الجيش السوداني بدأ ببدايات واعدة عبر تاريخ طويل من الانضباط والاحتراف العسكري، لكنه تأثر بالوصاية الاستعمارية، مما أسس لانقلابات متكررة وجعل المؤسسة تتحول تدريجياً من حارس للحدود إلى فاعل سياسي مهيمن يصادر إرادة الشعب ويخلط بين المصالح العسكرية والسياسية.

يشير إلى أن فترات الانتقال المدني فشلت في تحييد الجيش عن الصراعات السياسية، رغم محاولات مثل ميثاق الصادق المهدي، حيث بقيت الشراكات المدنية–العسكرية هشة، وعززت الانقلابات وتكرار التدخل العسكري شعور السودانيين بانحراف الجيش عن مهمته الوطنية، ما أضعف الثقة العامة فيه.

يؤكد الكاتب أن أزمة الجيش السوداني الجوهرية تكمن في فقدان عقيدته الاحترافية، إذ تحولت بعض التشكيلات المسلحة إلى أدوات سياسية واقتصادية، وأصبح المواطنون خط الدفاع الأول، ما أدى إلى تعدد مراكز القرار الأمني، وتقويض وحدة السلاح، وحدّة الانقسامات، مؤكدًا أن استقرار الدولة وشرعيتها مرتبطان بعقيدة عسكرية موحدة وقيادة مركزية خاضعة للرقابة المدنية.

مقدمة:

يأتي هذا المقال ضمن سلسلة مقالاتنا حول «أسئلة اليوم التالي»، والتي سعينا من خلالها إلى تفكيك الاشتباك في المشهد السوداني، بدءاً من تعقيدات القبيلة والمجتمع المدني، وصولاً إلى أدوار الأحزاب والنقابات والحركات النسوية والشبابية، مروراً بملفات الحركة الإسلامية والدعم السريع والحركات المسلحة. واليوم، نناقش المحور الأكثر حساسية وإلحاحاً عند الشعب السوداني؛ ألا وهو المؤسسة العسكرية.

إن الحديث عن المؤسسة العسكرية «الجيش السوداني» يتطلب قدراً عالياً من التوازن الذهني؛ فهو حوارٌ يجب أن يترفع عن شطط الكراهية التي قد أفرزتها مرارات الممارسة، وفي الوقت ذاته، يجب أن يبتعد عن عاطفية التقديس التي تُعفي الجيش من النقد والمساءلة. فنحن هنا لا نتحدث عن جماعة أو كيان، وإنما نتحدث عن العمود الفقري للدولة، والمؤسسة التي يمثل استعدال بوصلتها شرطاً لبقاء السودان ككيان موحد، وانهيارها يعني الإنزلاق نحو «اللا دولة».

ينطلق المقال من فرضية؛ لا دولة بلا جيش، ولا جيش بلا عقيدة وطنية محترفة. ومن هذا المنطلق، نفتح ملف الجيش بوصفه مؤسسة عامة ملكاً للشعب السوداني، تُحلل إخفاقاتها لتُقوَّم، وتُشرح عيوبها لتعالج، وتُعاد صياغة دورها على ضوء تجارب الانقلابات والحروب.

يبحث المقال عن المفقود في علاقة الجيش بالدولة والسياسة والاقتصاد، والإجابة على سؤال: كيف يُستبعد الجيش من التجاذبات الأيديولوجية والبيزنس العسكري وصراعات السلطة، ليعود مؤسسة قومية تحرس الدستور وتحمي الأرض، وتخضع للإرادة المدنية التي هي جوهر العقد الاجتماعي الجديد؟ إنه دعوة لحوار هادئ، ليس بغرض النيل من الجيش، وإنما لإنقاذ فكرة الدولة عبر إصلاح أهم أجهزتها.

الجيش في فلسفة الدولة الحديثة:

في فلسفة العلوم السياسية، تُمثّل الجيوش مبدأ الاحتكار الشرعي الوحيد لأدوات العنف، وهو المبدأ الذي صاغه ماكس فيبر كشرط أساسي لقيام الدولة الحديثة. فالدولة، بوصفها كياناً قانونياً سيادياً، لا تستقيم إلا حين تحتكر استخدام القوة في إطار الشرعية والقانون. ومن هنا، يُنظر إلى الجيش في الدولة الحديثة بوصفه الضامن للعقد الاجتماعي، ومؤسسة وظيفتها حماية الدولة التي يمارس فيها الشعب حريته وتنميته.

ينطلق احتراف الجيوش الحديثة من ثلاثة مرتكزات أساسية: السيادة الوطنية، والحياد السياسي، والتبعية الكاملة للسلطة المدنية. فالجيش في الدولة الحديثة هو درع للوطن لا سيف على رقبته، وأداة تنفيذية للسياسات العليا التي تقررها الإرادة الشعبية. وتُقاس قوة الجيوش بمدى انضباطها تحت لواء سيادة حكم القانون، وابتعادها عن الحكم أو منافسة المواطنين في أرزاقهم، لتبقى مؤسسة تسمو فوق الانقسامات، وتدخل التاريخ من باب التضحية والمهنية لا من باب الهيمنة والوصاية.

تتمحور طبيعة الجيش في هذا الإطار حول مفهوم الاحترافية، التي تقتضي خضوع القوات المسلحة للقرار المدني. وتُعرّف المعايير الدولية الجيش كأداة تنفيذية للدولة تنحصر مهامها في حماية الدستور وصون النظام القانوني. وتتأسس هذه العلاقة على مبدأ الشفافية، بحيث تخضع ميزانية الجيش وعقيدته القتالية ومشتريات السلاح للرقابة، مع الفصل بين العمل العسكري والنشاط الاقتصادي أو الحزبي. وبالتالي يُعد الجيش مؤسسة قومية تعكس تنوع المجتمع وتلتزم بالقانون الدولي الإنساني، وتستمد شرعيتها من ولائها للدولة بما يضمن تفرغها لتطوير قدراتها الدفاعية والتقنية لمواجهة مهددات الأمن القومي.

قدمت التجارب المقارنة دروساً في كيفية تحول الجيوش من أدوات للقمع أو فواعل سياسية إلى مؤسسات احترافية. ففي جنوب أفريقيا، نجحت عملية الدمج في صهر مقاتلي حركات التحرر داخل الجيش النظامي وفق معايير مهنية وتحت إشراف مدني، مما جعله حامياً للديمقراطية لا مهدداً لها. وفي البرازيل، تطلبت العودة إلى المسار الديمقراطي عقوداً من الإصلاح الهيكلي الذي ركز على سحب الامتيازات الاقتصادية من المؤسسة العسكرية وإعادتها إلى ثكناتها عبر قوانين تمنع تدخلها في الشأن العام. وتتجلى نجاعة التحول العسكري كذلك في تجارب إفريقية وعربية ملهمة؛ فقد استطاعت رواندا، بعد الإبادة الجماعية، بناء جيش وطني موحد عبر دمج الفصائل المتحاربة في هيكل احترافي واحد. وانتقلت غانا من سلسلة الانقلابات إلى

الاستقرار الديمقراطي بفضل إصلاحات عميقة عززت العقيدة المهنية وفصلت بين الطموح السياسي والواجب العسكري. وعربياً، تبرز التجربة التونسية كنموذج لجيش نأى بنفسه عن التجاذبات السياسية وحمى الانتقال الديمقراطي، وكذلك تجربة موريتانيا التي شهدت أول انتقال سلمي للسلطة.

تؤكد هذه التجارب أن مفتاح النجاح يكمن في توفر قوات عسكرية تؤمن بأن استدامة المؤسسة مرتبطة بخروجها من السياسة، مع وجود رقابة وضمانات دستورية. كما يتطلب الإصلاح حزمة متكاملة من العدالة الانتقالية. وتتلخص الدروس المستفادة في جملة من المبادئ: تطهير المؤسسة من الولاءات الحزبية، والدمج وفق معايير الكفاءة بما يضمن وحدة القيادة والسيطرة؛ والحياد الإيجابي الذي يؤكد أن قوة الجيش تكمن في ابتعاده عن الحكم، وقبوله بالرقابة المدنية، مقابل التزام الدولة بتوفير تمويل مستدام لتطوير قدراتها التقنية والتسليحية، بما يخلق جيشاً قوياً تكنولوجياً وضعيفاً سياسياً.

وعلى ضوء هذه المعايير، تشهد الساحة الدفاعية تحولات جوهرية في بنية الجيوش، تفرض على الدول إعادة تقييم نماذجها الدفاعية ومقارباتها القتالية وأولوياتها الاستراتيجية. وقد فتح ذلك نقاشاً واسعاً حول مدى جاهزية الجيوش للتكيّف مع نزاعات معقدة وممتدة. ويضع هذا التحول صناع القرار أمام تحدٍ مركب يتمثل في تحقيق توازن فعال بين ثلاثة عناصر مترابطة: الكتلة العسكرية البشرية والمادية، والتفوق التكنولوجي، والتماسك العملياتي القادر على الصمود والاستمرارية.

الجيش السوداني: البدايات الواعدة وإرث الوصاية وانحراف المسار:

لم يكن الجيش السوداني وليد الدولة الحديثة، بل يستند إلى تقليد عسكري ضارب في عمق التاريخ. فمنذ الممالك الكوشية والمروية، تكرّست صورة المقاتل السوداني بوصفه رمزاً للصلابة والدقة؛ حتى أن الرماة السودانيين عُرفوا بـ «رماة الحدق» لدقتهم الاستثنائية. وفي سلطنتي الفونج والفور، وكذلك لدى العبدلاب، ظل الجندي السوداني مصدر هيبة الدولة، رغم أن تلك التشكيلات لم تكن جيوشاً نظامية بالمفهوم الحديث، غير أنها أورثت المؤسسة العسكرية عنصري التماسك الداخلي، والارتباط بفكرة حماية الحدود.

تمثل حقبة المهدية انعطافة مهمة في تشكّل الشخصية العسكرية؛ فللمرة الأولى يتكوّن جيش وطني يتحدى إمبراطورية عالمية وينتصر عليها، مستنداً إلى تنظيم «الرايات» الذي جمع بين العقيدة التعبوية والانضباط الميداني. فقد ضمّ فرسان استطلاع، وقوات اقتحام، وقوة نيران، في صيغة مبكرة لما يمكن تسميته ببنية عملياتية متكاملة. كانت تلك اللحظة بمثابة بروفة تاريخية لجيش وطني يرفض وصاية الخارج.

ومع تأسيس «قوة دفاع السودان» دخلت العسكرية السودانية طور الاحتراف. صحيح أنها نشأت تحت إشراف بريطاني، إلا أن نواتها سودانية خالصة؛ حيث تلقى الضباط تدريباً نظامياً، واكتسبوا خبرات تنظيمية وإدارية، وصارت المؤسسة العسكرية مختبراً لصهر المكونات القبلية في بوتقة الجندية. وبحلول الاستقلال، كان السودان يمتلك تقاليد عسكرية في المشاة والبحرية والجوية تُعد الأعرق في أفريقيا والعالم العربي.

غير أن هذه البداية الواعدة حملت في داخلها بذور الإشكال؛ فقد صاغ المستعمر عقيدة الجيش السوداني بوصفه «حارس الحكم» لا خادماً للدستور، أي مؤسسة فوق المجتمع لا داخله. هذه الرؤية، التي منحت الجيش إحساساً بالوصاية، أسست لجدلية مزمنة بين مهامه الدفاعية وأدواره السياسية. ومن هنا يمكن فهم جذور الانقلابات، بوصفها امتداداً لبنية ذهنية ترى أحقية الجيش بالحكم.

هكذا أصبح الجيش، على حد تعبير د. عبد الله علي إبراهيم، «الفيل داخل غرفة السياسة السودانية». فمنذ الاستقلال، شهد السودان نحو عشرين محاولة انقلابية، في ظاهرة تعكس ما وصف بـ «الحلقة الشريرة»؛ فكلما بدأت ملامح مسار مدني في التبلور، تدخل الجيش بحجة حماية الاستقرار أو فض النزاعات، ليعيد إنتاج دورة الانقضاض على الخيار الشعبي.

بدأ هذا النمط بانقلاب عبود 1958، ثم تعمّق مع انقلاب نميري 1969، حيث دخل الجيش في تحالفات أيديولوجية، ولم يكتفِ بإدارة الدولة بل أعاد تشكيلها سياسياً واقتصادياً، مما رسخ سابقة شرعنة الحكم العسكري عبر غطاء مدني مؤدلج. وتكرّس هذا المنحى بصورة أكثر حدة في انقلاب البشير 1989، الذي قام على تحالف عضوي بين الجيش والحركة الإسلامية، فجرى إعادة هيكلة الدولة وفق

مشروع أيديولوجي. ولم يكن انقلاب البرهان 2021 إلا حلقة جديدة في هذه السلسلة؛ إذ لم يعد التدخل العسكري مجرد تصحيح مسار، بل عملية تجريف كاملة للتربة الديمقراطية. وهكذا تحوّل الجيش من حارس للحدود إلى فاعل سياسي مهيمن يصادر حق السودانيين في إدارة شأنهم العام.

يتمثل أحد أكبر الإخفاقات البنيوية في تاريخ السودان في إدمان الجيش على الاحتماء بقوى سياسية لتوفير غطاء مدني لانقلاباته. فقد تحالف تارةً مع اليسار، وتارةً مع اليمين، في علاقة متبادلة؛ يمنح السياسيون الجيش شرعية الوصاية، ويمنح الجيش السياسيين القوة الخشنة للوصول إلى السلطة خارج صناديق الاقتراع. هذه العلاقة غير الشرعية أفضت إلى تسييس الجيش وجعلته طرفاً في الصراع، وأفقدته مهنيته.

ومن هنا يمكن القول إن السمة الناظمة للجيش السوداني تاريخياً تعكس حالة التوتر الدائم بين مهنيته وطموحه؛ بين تقليد عسكري عريق وبنية وصائية. لقد حمل الجيش في داخله، منذ لحظة التكوين الحديث، جدلاً بين كونه مؤسسة جامعة، وكونه وصياً على الدولة. هذا الجدل يفسر مساره المتعرج؛ بدايات واعدة ثم انحرافات تحت وطأة إرث لم يُفكك، وتحالفات قوّضت حياده، وأبقت السودان عالقاً في حلقة جهنمية.

فترة الإنقاذ تمثل في تقدير كثير من الباحثين، اللحظة التي بلغ فيها تسييس الجيش ذروته. فالتحالف بينه وبين الجبهة الإسلامية لم يكتفِ بالاستيلاء على السلطة، ولكنه مضى إلى إعادة تشكيل الجيش نفسه وفق سياسة التمكين. وقد لخّص العميد الركن السر أحمد السعيد في كتابه «السودان نحو الجمهورية الثانية» ملامح هذه السياسة: إبعاد كل من يُشتبه في صلته بأحزاب أخرى أو حتى من لا يُظهر حماساً كافياً، إخضاع الضباط وضباط الصف لمراقبة أمنية لصيقة في العمل والسكن، انتقاء العناصر الأضعف أو الأكثر قابلية للولاء، واستخدام الترهيب والترغيب والامتيازات. كما أُحكمت السيطرة على لجان القبول بالكلية الحربية لضمان تدفق كوادر موالية، واستُخدمت أدوات تعبئة أيديولوجية مثل استنفار المجاهدين، وبرنامج «في ساحات الفداء»، ومنظمة الشهيد، والتوجيه المعنوي؛ لإعادة تعريف عقيدة الجيش وهويته. ولم تتوقف الملاحقات عند الخدمة الفعلية، بل امتدت إلى الضباط المحالين للتقاعد. ولم يقتصر الأمر على تسييس الرتب القيادية، بل شمل إنشاء جيوش موازية مثل الدفاع الشعبي والدعم السريع، لتقويض وحدة القرار العسكري ومنع الجيش من الانحياز لمصالح الشعب. كما حوّل النظام القوات المسلحة إلى أداة للحضور الاقتصادي والحزبي، ما أدى إلى خلط مصالح الدولة بمصالح التنظيم، وخلق طبقة من الضباط المسيسين الذين أصبحت ولاءاتهم التنظيمية تفوق التزاماتهم المهنية والدستورية.

هذه السياسات خلفت إرثاً مشوهاً داخل الجيش، أضعف المهنية والتنوع وأعاد هندسته على أساس الولاء السياسي، حتى بدا الجيش، طوال أكثر من ثلاثة عقود، أقرب إلى ذراع تنظيمي منه إلى مؤسسة قومية. والنتيجة أن الإقصاء الواسع دفع أعداداً من الضباط المفصولين إلى تكوين حركات مسلحة، ما عمّق الانقسام وأدخل البلاد في دورة جديدة من العسكرة والصراع. بذلك لم تكتفِ الإنقاذ بإدارة الجيش، وإنما غيّرت طبيعته، وخلخلت أسسه المهنية على نحو ما تزال آثاره ماثلة في بنية الدولة السودانية حتى اليوم.

العلاقات المدنية-العسكرية:

ظلت هذه العلاقات منذ الاستقلال محكومة بتعقيد تاريخي لم يُحسم، حيث تعاقبت فترات الحكم العسكري مع محاولات انتقال مدني جاءت غالباً في أعقاب الثورات الشعبية. غير أن هذه اللحظات، رغم زخمها الجماهيري، لم تنجح في ترسيخ معادلة مستقرة تعيد الجيش إلى موقعه المهني. فتكرار تدخل الجيش في الحكم يعكس هشاشة البنية المدنية والنزوع العسكري للوصاية، كما تجلى في نموذج نميري الذي جمع بين القيادة العسكرية ورئاسة الاتحاد الاشتراكي، ثم البشير الذي ترأس المؤتمر الوطني وهو في موقع القائد العام، في مفارقة مع قانون القوات المسلحة الذي يحظر الانتماء الحزبي ويقصر مهمة الجيش على حماية الوطن والدستور. وفي المقابل، لم تفلح القوى السياسية في بناء توافقات مستدامة أو في تحييد الجيش عن الاستقطاب، بل سعت بعض تياراتها إلى استمالته أو اختراقه. وهكذا بقيت جدلية المدني والعسكري أحد المفاتيح الأساسية لفهم تعثر الدولة السودانية وسؤالها المفتوح حول إعادة ترسيم الحدود بين السلطة

والسلاح على أسس دستورية.

تاريخ الانتقال في السودان يكشف أن كل المحاولات نحو الحكم المدني قامت، بدرجة أو بأخرى، على صيغة شراكة أو تفاهم بين القوى الثورية والمؤسسة العسكرية، باعتبارها القوة المنظمة القادرة على تأمين الانتقال وتهيئة الطريق لانتخابات عامة. هكذا كان الحال عقب ثورتي أكتوبر 1964 وأبريل 1985، وتكرر المشهد في أبريل 2019، حين تأسست الشراكة بموجب الوثيقة الدستورية على أمل إعادة ترسيم العلاقة بصورة مؤقتة تنتهي بخروج الجيش من السياسة. غير أن التجربة كشفت فشل هذا الرهان؛ إذ سرعان ما اتجهت قيادة الجيش إلى احتكار القرارين السياسي والاقتصادي، ونقض الأساس الذي قامت عليه الشراكة، لتتحول من ضامن للانتقال إلى طرفٍ منقلب عليه. وقد جرى تحصين هذا المسار بإجراءات قمعية أفضت إلى سقوط شهداء ومصابين، الأمر الذي عمّق فجوة الثقة بين الشارع والجيش، وأعاد طرح السؤال الجوهري: كيف يمكن بناء علاقة مستقرة إذا ظلت فترات الانتقال تنتهي عند لحظة انفراد العسكريين بالسلطة؟

طرح الإمام الصادق المهدي فكرة «ميثاق عسكري» ضمن مواثيق استدامة الديمقراطية، كرؤية مبكرة لمعالجة إشكالية العلاقة المدنية - العسكرية. فقد أدرك من واقع التجربة أن المطلب الديمقراطي في دولة مثقلة بالانقلابات لا يمكن أن يقوم على منطق الغلبة، وإنما على إعادة تعريف الأدوار وبناء الثقة. وكان طرحه قراءة واقعية لموازين قوى مختلة وبناء وطني هش. ففي تجربته في الحكم، سعى المهدي إلى إدارة علاقة مع الجيش في ظل حرب أهلية وضغوط حادة، محاولاً الحفاظ على قومية المؤسسة وعدم الزج بها في استقطاب حزبي، مع الدفع نحو حلول سياسية تقلل من استنزافها في الحرب. ورغم ما واجهته حكومته من اختلالات وضغوط، ظل يؤكد أن إصلاح العلاقة مع الجيش يبدأ بتحصينه لا بمواجهته.

وفي المرحلة الانتقالية الأخيرة، عاد المهدي ليطرح مقاربة تقوم على حوار مؤسسي يهدف إلى طمأنة العسكريين بشأن مستقبلهم المهني، مقابل التزام واضح بخروجهم المنظم من العمل السياسي. كان ينظر إلى الانتقال بوصفه عملية دقيقة تتطلب تأمين مخارج آمنة، لا دفع الجيش إلى الزاوية الحرجة التي تدفعه للتشبث بالسلطة. لذلك حذر من الخطاب الاستفزازي الذي قد يدفع بالجيش في مواجهة التغيير؛ فقد كان يرى أن حماية الديمقراطية لا تتحقق بعزل الجيش أو شيطنته، بل بإعادة إدماجه في دوره الدستوري، جيشاً مهنياً تحت سلطة مدنية، لا خصماً لها ولا وصياً عليها.

قدّم صموئيل هنتغتون في كتابه «الجندي والدولة» إطاراً نظرياً لفهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في الدول الحديثة. ينطلق هنتغتون من أن الاحتراف العسكري هو الضامن الرئيس لحياد الجيش واستقراره المؤسسي، وطرح مفهوم «الضبط الموضوعي» بوصفه النموذج الأمثل للعلاقة المدنية–العسكرية، حيث تتمتع المؤسسة العسكرية باستقلال مهني كامل في شؤونها الفنية والتنظيمية، مقابل خضوعها الصارم للسلطة الشرعية في تحديد الأهداف والقرارات الاستراتيجية. ورأى أن أزمات الانقلابات وتداخل الأدوار بين العسكري والسياسي تعكس الانزلاق نحو تسييس الجيش وإقحامه في الصراع. وحذّر هنتغتون من أن هذا النمط يضعف الاحتراف ويدفع المؤسسة العسكرية إلى لعب أدوار سياسية مباشرة، بما يقوّض بناء الدولة الحديثة. وشدد على الفصل الواضح بين الوظيفة العسكرية والسلطة السياسية، وترسيخ عقيدة مهنية وطنية، بحيث تصبح قوة الجيش نابعة من انضباطه واحترافيته لا من حضوره في المجال السياسي.

وعلى ذات النسق؛ قدّم عزمي بشارة في كتابه «الجيش والسياسة» مقاربة نقدية للعلاقة المدنية - العسكرية في السياق العربي، متجاوزاً التفسيرات التي تختزل تدخل الجيوش في السياسة بعوامل ثقافية. انطلق بشارة من تفكيك الإطار النظري، مبيّناً أن تسييس الجيوش ليس ناتجاً عن نزعة عسكرية ذاتية، بل عن فشل بناء الدولة الوطنية الحديثة، وغياب الشرعية الديمقراطية، وتحوّل الجيش إلى أحد أعمدة النظام السياسي بدل كونه أداة وطنية محايدة. وأكد أن الجيوش العربية نشأت في كثير من الحالات بوصفها جيوش أنظمة لا جيوش دول، ما جعلها منخرطة في صراعات السلطة، ومعرّضة للأدلجة والاستخدام الزبائني. كما أوضح بشارة أن عسكرة السياسة تقابلها بالضرورة تسييس العسكرية، بما يقوّض الاحتراف ويضعف وحدة الجيش وقدرته القتالية. وخلص الكتاب إلى أن إخراج الجيش من السياسة لا يتحقق بالشعارات أو بالضبط القسري، وإنما بإعادة

تأسيس المجال السياسي على قاعدة المواطنة والشرعية الدستورية، وبناء عقد اجتماعي مدني يجعل من خضوع الجيش للسلطة المدنية نتيجة طبيعية لبناء الدولة.

الجيش السوداني ومفارقة ميزان الدولة:

تمثل جوهر أزمة الجيش السوداني في انزياحه من موقع الحارس الدستوري إلى موقع الفاعل السياسي. فقد تطور سلوك قياداته من دور محدد إلى وصاية كاملة، مدفوعة ببراغماتية سلطوية تجلت بوضوح في الاحتفاظ بامتيازات اقتصادية وأمنية خارج نطاق الرقابة المدنية، وفي اللجوء إلى أدوات قمعية لمواجهة المطالب الديمقراطية، كما حدث في فض الاعتصام وما أعقب انقلاب 25 أكتوبر، بما يعكس خللاً عميقاً؛ حيث يُنظر إلى الانتقال الديمقراطي بوصفه تهديداً للمصالح لا استكمالاً للشرعية.

هذا المسار عطل التحول الديمقراطي وأضعف الثقة في الجيش كمؤسسة جامعة، إذ انشغلت قياداته بتأمين وضعيتها السياسية والاقتصادية أكثر من انشغالها بإصلاح بنيته المهنية، ودمج التشكيلات المسلحة، وبناء عقيدة قتالية موحدة. وبدلاً من أن يكون الجيش إطاراً احترافياً خاضعاً للسلطة المدنية، نشأت حوله منظومة مصالح اقتصادية معقدة، تحولت فيها الشركات التابعة للأجهزة النظامية إلى اقتصاد موازٍ يعمل خارج رقابة المؤسسات الدستورية. هذا الواقع خلق شبكة من المصالح تجعل من تسليم السلطة للمدنيين مخاطرة بامتيازات القادة المالية.

يتعمق نقد تجربة الجيش السوداني حين تتبدل علاقته بالمواطن من واجب الحماية إلى منطق الاستخدام. فالمشهد يكشف خللاً استراتيجياً مقلقاً، حيث يُدفع مدنيون عُزّل إلى حمل السلاح لسد فراغات ميدانية، في ظل غياب غطاء عملياتي منظم وعقيدة واضحة. هذا النمط لا يعكس تنظيماً رشيداً للدفاع الشعبي بقدر ما يشي بتراجع الدولة عن مسؤوليتها الدستورية، إذ يصبح المواطن خط الدفاع الأول بدلاً من أن يكون الجيش هو درعه الواقي. والفارق بين تنظيم مقاومة منضبطة تحت قيادة مهنية، وبين تسليح أزمة بلا إطار مؤسسي، هو الفارق بين دولة تحمي شعبها ودولة تتركه في مواجهة مصيره.

يزداد المشهد تعقيداً بالنظر إلى تاريخ الترتيبات الأمنية، من أديس أبابا 1972 إلى نيفاشا 2005 ثم اتفاق جوبا 2020، حيث تكشف التجارب عن نمط متكرر من المعالجات الجزئية التي تعاملت مع الحركات المسلحة بوصفها كتلاً سياسية تسترضى، لا أفراداً يُعاد دمجهم في عقيدة قومية. وقد أدى ذلك إلى شرعنة واقع تعدد الجيوش، وتحويل عمليات الدمج والتسريح إلى استيعاب شكلي يُبقي الولاءات التنظيمية قائمة داخل المؤسسة الرسمية. فالتجربة أثبتت أن الاتفاقيات التي تؤجل الحسم لمسألة احتكار السلاح لا تصنع سلاماً، بل تؤسس لصراعات مؤجلة بأدوات أكثر تعقيداً تحت مظلة الجيش نفسه.

يبرز أحد أخطر أوجه أزمة الجيش السوداني في التحول الذي أصاب عقيدته القتالية؛ إذ تراجعت أولوية حماية الحدود لصالح الانخراط في صراعات داخلية طويلة الأمد. فبدلاً من أن يكون عامل توحيد وطني، دخل في حروب داخلية استنزفت الموارد وأرهقت المجتمع، وقد أفضت المقاربات الخشنة إلى تعميق الانقسامات وتهجير المواطنين، الأمر الذي أضعف الرابطة المعنوية بين الجيش والمجتمع.

سياسياً، أسهم تواتر الانقلابات في تكريس تصور مفاده أن قوة السلاح هي الطريق الأقصر إلى السلطة، ما أضرّ بتطور المؤسسات المدنية وأعاق ترسيخ التداول السلمي للحكم. ومع تمدد النشاط الاقتصادي المرتبط بالمؤسسة العسكرية خارج الأطر الرقابية المعتادة، نشأ تضارب مصالح بنيوي بين الدور الدفاعي والمكاسب الاقتصادية، الأمر الذي قوّض الشفافية وأضعف الثقة العامة.

أما الخطأ الاستراتيجي الأعمق فتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على قوى مسلحة موازية خارج التسلسل القيادي التقليدي كالدعم السريع والحركات المسلحة وغيرها. فقد أدى توسيع الاعتماد على تشكيلات غير مندمجة في المنظومة العسكرية إلى تقويض مبدأ احتكار الدولة للسلاح، وإلى تعدد مراكز القرار الأمني. ومع انفجار الصراع بين مكونات القوة نفسها، تكشفت كلفة هذا المسار على وحدة السلاح وعلى بقاء الدولة موحدة. الدرس هنا واضح: «لا استقرار دون عقيدة مهنية موحدة، ولا سيادة دون جيش واحد خاضع لقيادة مركزية ورقابة مدنية».

يتبع...

من «تسقط بس» إلى «بل بس»

رحلة سرقة الثورة من هتاف الشوارع إلى خنادق التخوين

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يرى المقال أن حرب 15 أبريل لم تكن صراعاً عسكرياً محضاً، بل خطة مدروسة من بقايا الحركة الإسلامية لاستعادة السلطة عبر ضرب الحاضنة الشعبية لثورة ديسمبر. فبعد العجز عن هزيمة الثورة في الشارع، نُقلت المعركة إلى الوعي، باستهداف لغة الثورة ورموزها، وتحويل رفاق السلمية إلى أعداء متشاكسين.

يوضح الكاتب أنه جرى تفريغ شعار «تسقط بس» من معناه الثوري السلمي، واستبداله بشعار «بل بس» كرمز للانتقام والعنف. هذا التحول لم يكن عفوياً، بل سعى لمحو ذاكرة ديسمبر، وإعلان نهاية السلمية، وتبرير التصفية باسم الحرب والكرامة.

يشير إلى أنه بعد ذلك انتقل الاستهداف إلى اغتيال الرمزية المدنية، عبر شيطنة القيادات السياسية، وعلى رأسها عبد الله حمدوك، بدرجة فاقت الهجوم على المليشيا نفسها. استُخدمت مؤسسات الدولة والإعلام لإقناع الثوار بأن العدو هو المدني الباحث عن حل سلمي، لا من يحمل السلاح ويدمر المدن.

يخلص الكاتب إلى أن النتيجة كانت تفتيت الصف الثوري وعودة رموز النظام البائد بواجهة جديدة تحت شعار "حرب الكرامة". وبذلك قُبل بعض الثوار عودة الدولة الأمنية القديمة، بينما المعركة الحقيقية – كما يخلص المقال – هي استعادة البوصلة والوعي، بعد أن سُرقت الشعارات، وخُوِّن القادة، وتُرك المسرح للجلاد ليعود في ثوب المنقذ.

لم تكن حرب الخامس عشر من أبريل مجرد مواجهة عسكرية بين جنرالين، بل كانت في جوهرها عملية جراحية خبيثة صممتها غرف الحركة الإسلامية المظلمة لاستعادة السيطرة عبر تدمير الحاضنة الشعبية لثورة ديسمبر. لقد أدرك كيزان السوء أن هزيمة الثورة في الشارع مستحيلة، فقرروا نقل المعركة من الميادين إلى العقول، محولين رفاق الدم إلى خصوم الحرب. هذا المخطط لم يبدأ بالرصاص، بل بدأ بسلب الثورة لسانها وهويتها، واستهداف رموزها وقادتها لضمان انهيار الهيكل المدني من الداخل...

1. حرب الشعارات المرتدة من (تسقط بس) إلى (بل بس)

كأول خطوة في هذا الانقلاب النفسي، تم استهداف رمزية ديسمبر من خلال الشعارات، فإذا كان شعار (تسقط بس) قد مثّل قمة الإرادة الشعبية لإنهاء عهد الظلم بسلمية مطلقة، فإن شعار (بل بس) جاء كرد فعل انتقامي ليمثل النقيض القاتل. وقد نجحت الآلة الإعلامية للنظام البائد في تحويل «بس» من أداة للإسقاط السلمي إلى أداة للتصفية الجسدية، مما عكس رغبة دفينة في محو ذاكرة ديسمبر. فهذه الشعارات لم يكن موجهاً ضد المليشيا فحسب، بل كان إعلاناً بنهاية عهد السلمية وبداية عهد تأديب كل من هتف يوماً بتسقط بس..

2. اغتيال الرمزية المدنية:

بعد سلب الشعارات، انتقلت الخديعة إلى قطع الرؤوس السياسية عبر شيطنة القيادة المدنية. وفي مفارقة عجيبة صبّت الماكينة الإعلامية للنظام البائد والذباب الإلكتروني جام غضبها على الدكتور عبدالله حمدوك ورفاقه، لدرجة تجاوزت في حدتها وقسوتها وفسوقها الهجوم على الجنجويد أنفسهم الذين ينتهكون الأعراض ويحتلون البيوت. ووصل الفجور في الخصومة إلى استخدام مؤسسات الدولة لإصدار قرارات بسحب الجنسيات ضد مدنيين عُزل، في محاولة للإيحاء بأن المدنية هي مرادف للعمالة، فتم إقناع قطاع من الثوار بأن العدو ليس من يقتلهم في الشوارع، بل هو السياسي المدني الذي يبحث عن مخرج سلمي، مما جعل الثوار ينشغلون بنقد قيادتهم المدنية وتركها تواجه حملات التشهير بمفردها.

3. غرف صناعة الفتنة والاغتيال المعنوي:

أطلقت الحركة الإسلامية جيوشها الإلكترونية التي لم تكتفِ بتخوين القادة، بل طالت أيقونات الشارع لكسر الروح المعنوية، فحولت منصات التواصل إلى مقصلة طالت رموزاً مثل مها صلاح وغيرها كثيرون، حيث تم استخدامهم كوقود لحملات الترويج للجيش وما أسموه بحرب الكرامة. وتم تفتيت الكتلة الحية عبر آلاف الحسابات الوهمية، تم الإيحاء بأن أي صوت ينادي بوقف الحرب هو خائن، مما دفع الثوار الصادقين لنهش لحم بعضهم البعض، منفذين بذلك رغبة الجلاد في تدمير رفاق المتاريس بأيدي بعضهم.

4. عودة الوجوه القديمة بعباءة الكرامة.

النتيجة النهائية لهذا الفعل الخبيث كانت النجاح في إقناع العديد من الثوار بأن صوت الرصاص يعلو فوق صوت العدالة. تحت ستار الاستنفار، فتسللت قيادات النظام البائد المطلوبون للعدالة إلى المشهد مرة أخرى كحماة للوطن، بل وأصبحوا يوزعون صكوك الوطنية على الشباب الذين ثاروا ضدهم في 2019.

لقد نجحت الخديعة في جعل الثائر يقبل بعودة الدولة الأمنية القديمة، ظناً منه أنها ستحميه، بينما الحقيقة أنها كانت تستعيد حصونها التي هدمتها ثورة ديسمبر. فهذه الحرب لم تكن كرامة للوطن، بل كانت رد اعتبار لنظام لفظه الشعب، فأراد العودة على أشلاء أحلام الشباب.

ان المعركة اليوم هي معركة استعادة البوصلة، فقد سُرق الهتاف، وخُوّن القادة، وأُسقطت الأيقونات، ليخلو المسرح للجلاد القديم ليرتدي قناع المنقذ ويحتفل بانتصار خديعته على أنقاض وعينا الجمعي.

فيصل محمد صالح واختلاف التقدير

إبراهيم هباني

ملخص

يشير الكاتب إلى أن ملاحظات فيصل محمد صالح حول خطة الرباعية الدولية للسودان تعبّر عن اختلاف تقدير مشروع حول الأدوات وليس الأهداف، خاصة في ما يتعلق بتوقيت الإعلان وجدواه قبل عرضه على أطراف النزاع.

يركز المقال على الجانب الإنساني كحد أدنى ممكن، مشيراً إلى أهمية هدنة مؤقتة، وإعادة تموضع عسكري يسهّل إيصال المساعدات وحركة المدنيين، في ظل استمرار القتال الذي يهيمن على المشهد السياسي.

يلفت الانتباه إلى تناقض الرسائل والدعم العسكري المستمر لبعض الأطراف، ما يربك المبادرات ويمنح المتحاربين هامش مناورة، مؤكدًا أن المشكلة تكمن في الحدود المعقدة للتفويض والتوازنات الدولية والإقليمية وليس في الأفراد أنفسهم.

يخلص الكاتب إلى أن ملاحظات فيصل تساعد على نقاش منهجي حول إدارة المبادرات الدولية، مع التأكيد أن خطة الرباعية تمثل محاولة عملية لإنقاذ المدنيين وفتح نافذة إنسانية، وأن الحوار الهادئ يبقى شرطًا أساسيًا للخروج من دائرة العنف، رغم أن التقديرات قد تختلف بين الأطراف.

في القضايا الكبرى، لا يكون الخلاف غالباً حول الأهداف، بل حول أدوات بلوغها. وحين يطرح الأستاذ فيصل محمد صالح ملاحظاته على ما أُعلن عن خطة الرباعية الدولية بشأن السودان، فإن النقاش يُقرأ بوصفه إختلاف تقدير مشروعاً، لا خصومة سياسية.

ينطلق طرحه في مقاله المنشور في العدد الأخير من صحيفة ديسمبر من زاوية إجرائية، متسائلاً عن توقيت الإعلان وجدواه قبل عرض الخطة على أطراف النزاع. وهو تساؤل مفهوم في ساحة سودانية خبرت كيف تتحول التصريحات غير المنضبطة إلى أدوات ضغط وإجهاض مبكر للمبادرات.

غير أن هذا التحفظ، على وجاهته، يغفل طبيعة العمل الدبلوماسي في الحروب الممتدة. فالمبادرات نادراً ما تولد مكتملة، وغالباً ما يُستخدم الإعلان أداة لاختبار المواقف ووضع الأطراف أمام مسؤوليات علنية، بدل ترك الملف رهين مداولات مغلقة لا تفضي إلى نتائج.

يصيب المقال حين يضع المدخل الإنساني في الصدارة. فالحديث عن هدنة مؤقتة، وإعادة تموضع عسكري يتيح إيصال المساعدات، وتأمين حركة المدنيين، يمثل الحد الأدنى الممكن في نزاع طغى فيه السلاح على السياسة. لا مسار سياسياً قابلاً للحياة في ظل قتال مفتوح.

كما يلفت الانتباه بدقة إلى عدم اتساق خطاب بعض أطراف الرباعية، وتناقض الرسائل بين المنصات. هذا التباين يربك المشهد ويضعف مصداقية أي خريطة طريق، ويمنح أطراف الصراع هامش مناورة بدل الانخراط الجاد.

وتبلغ الملاحظة أهميتها حين يتناول إستمرار الدعم العسكري لبعض الأطراف بالتوازي مع المشاركة في مسارات السلام. لا معنى للتهدئة بينما تتدفق الإمدادات التي تطيل أمد الحرب وتزيد كلفتها الإنسانية.

في المقابل، فإن تحميل شخص بعينه مسؤولية هذا الارتباك يتجاوز طبيعة صنع القرار. فالمبعوثون يعملون ضمن هوامش ترسمها توازنات إقليمية ودولية معقدة. الإشكال في حدود التفويض وتناقض المصالح، لا في الأشخاص.

أما الدعوة إلى رقابة دولية صارمة ووقف كامل وفوري للدعم العسكري، فهي عادلة أخلاقيا، لكنها سياسيا معقدة التنفيذ. تحتاج إلى آليات تدريجية وضمانات وحوافز، لا قرارات فجائية قد لا تجد طريقها للتطبيق.

الخلاصة أن ملاحظات فيصل تسهم في نقاش ضروري حول منهج إدارة المبادرات الدولية تجاه السودان، لكنها ترفع سقف التوقعات في لحظة تبحث فيها الدبلوماسية عن الممكن لا المثالي. خطة الرباعية ليست نهاية الحرب، لكنها محاولة لفتح نافذة إنسانية في جدار مسدود.

وفي بلد أنهكته الحرب، قد يختلف التقدير وتتوحد المقاصد. وبينهما، يظل الحوار الهادئ شرطا لازماً للخروج من دائرة العنف.

السلام الذي لم يستأذن أحدًا

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يقدّم المقال صورة ساخرة وقلقة لسلام في السودان يتشكل بصمت، دون تفاوض معلن أو شرعية واضحة، حيث تعود مؤسسات ومرافق للعمل وكأن الدولة تُعاد هندستها بهدوء، بعيداً عن رادارات الخطاب السياسي والاعتراف الرسمي.

يرى أنه وفق هذا التصوير، لم تنتهِ الحرب بل غيّرت شكلها؛ انتقلت من المواجهة الصاخبة إلى إدارة ناعمة للصراع، أقل كلفة وأكثر قبولاً دولياً. الأطراف المتحاربة لم تختفِ، بل أعادت تموضعها استعداداً لأدوار سياسية قادمة، مع تغيير الإضاءة لا النص.

يشير الكاتب إلى أن تشغيل مطار الخرطوم وفتح بعض المرافق لا يُقدَّم كسلام حقيقي، بل كتطبيع تدريجي لواقع مفروض، تُمارس فيه السلطة مهامها دون تسمية، بينما يتحول الاعتراض إلى موقف رومانسي متأخر لا تأثير له.

يخلص الكاتب إلى أن ما يجري هو ترتيب دولي للاستقرار أكثر منه سلاماً وطنياً، تُمنح فيه شهادات الرضا من الخارج، ويُترك المواطن خارج غرفة القرار. سلام يمرّ من فوق رؤوس السودانيين، بينما يُطلب منهم الثقة والصمت، ثم معرفة ما تقرر عنهم لاحقاً.

يبدو أن السلام في السودان كائن مستقل، يتحرك وحده، لا ينتظر تفاوضًا، ولا يعترف ببيانات الشجب، ولا يحتاج إلى شرعية تُوقّع له على الوجود. هو فقط يظهر على الأرض، بهدوء مريب، بينما يتسابق الفاعلون على إنكار رؤيته. إعادة تموضع عسكري محسوب، مطار الخرطوم يعود للخدمة، مرافق تُفتح، وزارات خدمية واقتصادية تُستكمل لدى الطرف الآخر، وكأن الدولة تُعاد صياغتها في وضع الطيران الصامت حتى لا تلتقطها رادارات الخطاب السياسي.

الحرب، في هذه النسخة المحدّثة، لم تنتهِ، لكنها تعلّمت الأدب. لم تعد تصرخ، بل تهمس. تغيّر جلدها من مواجهة فجة إلى إدارة ناعمة للصراع، أقل كلفة، أكثر قبولًا دوليًا، وأسهل في الترويج على أنها "تقدّم". الأطراف المتحاربة لم تغادر المشهد، بل أعادت ترتيب مواقعها، استعدادًا لدور سياسي قادم، تمامًا كما يفعل الممثلون المحترفون حين يغيّرون الإضاءة لا النص.

أما تشغيل مطار الخرطوم وعودة بعض المرافق، فليس انفراجًا خالصًا كما يُراد له أن يبدو. هو إعلان غير معلن بأن هناك دولة تعمل دون أن تعترف بنفسها، وسلطة تمارس مهامها دون أن تجرؤ على تسمية ما تفعله. الواقع يُطبّع خطوة خطوة، حتى يصبح الاعتراض لاحقًا تصرّفًا رومانسيًا لا يصلح إلا للحنين. إنكار الأطراف لما يجري يصل حدّ الكوميديا السياسية السوداء. هل هو تضليل محسوب لمجتمع تعوّد على سماع نصف الحقيقة؟ أم خضوع أنيق لضغوط دولية وإقليمية، مع إصرار لفظي على الاستقلال؟ أم مناورة ذكية: تمرير المرحلة بصمت، ثم الظهور لاحقًا وكأنها كانت خيارًا وطنيًا منذ البداية؟ في كل الحالات، المواطن خارج غرفة التحكم، يُطلب منه فقط أن يثق... ثم يصمت.

وتأتي إشادة المبعوث الأمريكي بولس في العلن لتكمل المشهد. فالإشادة هنا ليست قصيدة مديح، بل ختم اعتماد. ما يحدث على الأرض جيد بما يكفي ليُترك ليستمر. أما التفاصيل، فيمكن تأجيل شرحها إلى وقت لاحق، فالتجربة تقول إن الشعوب تتأقلم أسرع مما يُظن.

المشهد الأوضح أن السودانيين ما زالوا يتلقّون ملامح مستقبلهم من الخارج، لا من قوى تدّعي الشرعية وتمثيل الدولة. شرعية تكتشف الواقع بعد تنفيذه، وتعلّق عليه بلغة حذرة، أقرب إلى الاعتذار غير المعلن. دولة تُدار بالإنكار، ثم تتساءل لماذا لا يثق بها مواطنوها.

ما يجري ليس سلامًا وطنيًا بقدر ما هو ترتيب دولي أنيق للاستقرار: إيقاف للضجيج، لا علاج للألم. الفرق كبير بين سلام يُصنع بإرادة أهله، وسلام "يمرّ من فوق رؤوسهم". وفي هذه الأثناء، يواصل السلام الذي لم يستأذن أحدًا يقدمه، بينما ينتظر السودانيون، كعادتهم، أن يُخبروا لاحقًا بما تقرر عنهم سلفا.

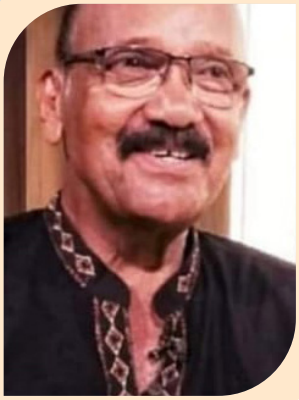

وديتوا ..الشعب وين؟؟

د. كمال الشريف

ملخص

ينتقد الكاتب غياب الخطاب الجماهيري الصادق منذ 2019، مؤكدًا أن قيادات الدولة استبدلت مخاطبة الناس بلغة الحرب والوعيد، دون تقديم أمل أو رؤية واضحة بشأن المحاسبة، استرداد الأموال المنهوبة، أو مستقبل البلاد.

يشير إلى الغموض الكامل حول ملف السلام، حيث لم يسمع المواطنون شرحًا شفافًا عن مفاوضات أو خطط ما بعد الحرب، داخليًا أو خارجيًا، وبقي سؤال "ماذا بعد؟" بلا إجابة.

كما يضع الكاتب جميع القوى السياسية في دائرة النقد، معتبرًا أن خطاباتها متشابهة منذ عقود، تتاجر بالشعارات الدينية أو الثورية، دون مشروع وطني جامع يخفف عن شعب أنهكته التهديدات والخوف.

يخلص إلى أن السودان يعيش "حرب فساد" مستمرة منذ أربعين عامًا، يتصارع فيها أشرار بلا رؤية، بينما تُفرغ الوطنية من معناها، وتُدار الدولة بلا برنامج يعترف بأن السودان وطن للجميع.

منذ العام 2019 لم أشاهد ولم يشاهد معي الناس قيادياً في مجلس السيادة من أوله حتي نوره إن خاطب أحدهم لقاء جماهيري مثل تلك التي كان يخاطبها البشير ونميري حتي حميدتي والأخير لأنه كان في كل زيارة يتكلم بالواضح ويوزع الهدايا

تذكرت خطاباً واحداً للبرهان في امبده وفوجيء بالهتاف القوي وقتها (مدنيييييييا)

ومن بعدها أصبحت الخطابات خطابات حرب كلها قتل ووعيد ورفض ونفي وعدم تأكيد

كل الخطابات لم تحمل أملاً للناس بأن البلاد الآن بدأت في خطة إستراتيجية لإعادة أموالكم المنهوبة وأن هناك حكماً بالإعدام تم تنفيذه في من سرق الذهب والدولارت وحتى الملايات والصحانه والكبابي من البيوت

لم نسمع خطاباً يحكي عن قصة تفاوض أو نسمع أحداً من أعضاء وفود التفاوض يتكلم ولم نسمع باحداً ذهب لأوربا ولا آسيا ولا دول العرب أو أفريقيا أو حتى لي تكية وحكى لهم عن أن الحرب سوف تقيف والمفاوضات ماشه من درجة A. ..b

غير مسموح أن يسمع الناس في القهاوي وفي المساجد وفي الوزارات الجديدة خبراً عن مفاوضات السلام ولم يشرح أحداً في مؤتمر صحفي في الخارج ان السلام أتى وان البرنامج بعده هو كذا وكذا وكذا

حتي ان الكلام السلام بعد القضاء الكامل على التمرد في السودان

ماذا سوف يحدث غداً أو بعد غداً أو بعد ثلاثين سنه حتى

ولم نسمع احد من القحاته بياعين الدم نبذا لفرد من الشعب السوداني أو حتى برنامجاً يرحب به الناس الذين اكتوت عقولهم بخطابات التهديد والوعيد وان القتل والموت وحكم القضاء في انتظار كل من قتلت أسرته ونهب منزله واغتصبت واحده الحلال المجاور او ديار أهله في ولاية أخرى

كل الخطابات أماكنها محدوده .. وشكلها واحد لايختلف منذ 40 سنه

بعضهم ذهب ليوضح للدولة أو البرلمان الفلاني ما يحدث في السودان وان مطالبه ورؤيتهم هي كذا

أو الطرف الآخر الذي يؤكد انه سوف يرفع راية الحريه ومعها راية لا اله الا الله وهو يحمل في يده وفي تنفيذها محارق ومشاوي وحديث كل تحدي

ولا خيار غير هذا التحدي

....

أيها الإخوة المواطنين السودانين بكل شفافية وبكل وضوح وبكل أمانه أنتم تعيشون حرب فساد منذ 40 سنه

البلاد يتقاتل فيها وعليها أشرار فقط لأن الأحرار لديهم رؤية وبرنامج و ا ستر ا تيجية وتصالح وتسامح والخ آليات الوطنية معروفه من غير تحديات للشعب ان معارضاً أو مسالماً أو جائعاً أو مريضاً أو منهك العقل وضميره جاهز للبيع لأي فئه والوطنية لبلد لايمكن لزعماؤها يمنعون من يدخل ومن يخرج وهكذا الحرب تستمر والفساد يتنوع ونحن ننتظر

الكاذب الضليل
نميري للصادق المهدي
وتحالف معه بعد ذلك

نقاتل الكفار ونجاهد أو نموت مع كل الكفار في الجنوب
وجاءت نيفاشا
وأصبح قرنق نائبا للبشير
...
السيادة والسياسة الوطنية لايوجد لها كتاب به فروض وقوانين
انها دولة للجميع حتى وإن أصبحت البندقية بدل المعلقة أو الكوز في البيت.

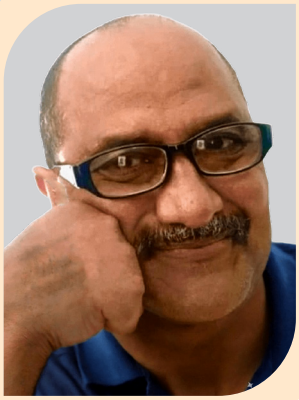

التعليم في السودان
من البندقية إلى القلم..
بناء الإنسان يبدأ من الطفولة

عثمان يوسف خليل

ملخص

يؤكد المقال أن التعليم هو السلاح الأهم لبناء الأمم والخروج من دوائر الفقر والحروب، ويطرح سؤالًا محوريًا أمام السودان: كيف يمكن تحويل التعليم إلى أداة حقيقية لإعادة البناء في ظل الأزمات المتشابكة التي يعيشها البلد؟

يوضح الكاتب أن العلم هو أساس التنمية والعدالة والإنتاج، بينما يُعد الجهل سببًا مباشرًا لانهيار المجتمعات وانتشار الأمراض والعصبيات، وسرقة مستقبل الأجيال. فالمعركة الحقيقية ليست مادية فقط، بل فكرية ومعرفية في المقام الأول.

يستعرض واقع التعليم في السودان، المأزوم بسبب ضعف البنية التحتية، وتدهور أوضاع المعلمين، وجمود المناهج، وتأثير النزاعات التي حرمت آلاف الأطفال من حقهم في التعليم، مؤكدًا أن الحرب يجب أن تكون على الجهل لا على المواطن الفقير.

يخلص الكاتب إلى أن نقطة البداية هي الطفولة عبر الاستثمار في التعليم الأساسي، إلى جانب محو أمية الكبار، وتغيير الثقافة المجتمعية لصالح القلم بدل البندقية، وإصلاح المناهج لبناء جيل واعٍ قادر على التفكير والبناء، باعتبار التعليم معركة السودان الحقيقية وطريقه للنهوض.

مقدمة:

منذ أن وُجد الإنسان على وجه الأرض ظل التعليم هو السلاح الأسمى لبناء الحضارات وتنمية الأمم. فما من دولة نهضت من تحت ركام الفقر والحروب إلا وجعلت من المدرسة منارة ومن القلم درعًا وسيفًا. والسودان، وهو يواجه اليوم أزمات متشابكة من نزاعات وانقسامات وتدهور اقتصادي، يقف أمام سؤال جوهري: كيف نجعل التعليم السلاح الأمثل لإعادة البناء والتنمية؟ ومن أين يجب أن نبدأ؟

العلم منارة التنمية والجهل عدوها:

"العلم ينير سماء الكون"؛ ليس مجرد بيت شعر، بل حقيقة جليّة أثبتها التاريخ. فالمجتمعات التي استثمرت في التعليم صنعت اقتصادًا متينًا، وأقامت مؤسسات عادلة، وأنتجت أجيالًا قادرة على الإبداع والتجديد. "العلم يرفع بيتًا لا عماد له"؛ يرفع الإنسان من الفقر إلى الكرامة، ومن العجز إلى الإنتاج.

وعلى النقيض، فإن "الجهل يهدم بيت العز والشرف". بالجهل تتفشى الأمراض، وتنتشر العصبيات، ويُستباح العقل، ويصبح المجتمع هشًا أمام أي أزمة. الجهل لا يسرق فقط حاضرنا بل يسرق مستقبل أطفالنا أيضًا، ويجعلنا نعيش أسرى دائرة مفرغة من العوز والحرمان.

السودان على مفترق طرق: الحرب على الجهل لا على المواطن الغلبان..

يعيش التعليم في السودان أزمات متلاحقة: مدارس بلا مقاعد أو كتب، بنية تحتية متهالكة، مناهج جامدة، ومعلمون يتركون الساحة بسبب ضعف الأجور أو هجرة العقول. يضاف إلى ذلك أثر النزاعات التي شردت آلاف الأطفال وحرمتهم من حقهم في مقاعد الدراسة.

وسط هذه الصورة القاتمة، يجب أن ندرك أن الحرب الحقيقية ليست على "المواطن الغلبان" الذي وجد نفسه ضحية الفقر وقلة التعليم، بل على الجهل الذي كبّله. الفقير ليس عدوًا، بل هو الوقود الذي يجب أن نرفده بالعلم ليصبح جزءًا من الحل لا أسيرًا للمشكلة.

من أين نبدأ؟

إذا كانت النهضة تبدأ من الإنسان، فإن بناء الإنسان يبدأ من الطفولة. هنا تكمن نقطة التحول الكبرى:

- الطفولة المبكرة: الاستثمار في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي هو حجر الأساس. فالعقل الذي يُبنى في السنوات الأولى هو أكثر استجابة للتعلّم، وأقدر على الإبداع لاحقًا.
- محو أمية الكبار: لا يكفي أن نؤمّن التعليم للأجيال الجديدة فقط، بل يجب أن نعالج تراكمات الماضي. محو الأمية يفتح أبوابًا جديدة للكبار ليشاركوا في التنمية، ويكسر سلسلة التهميش.
- تغيير الثقافة المجتمعية: علينا أن نصنع قيمة جديدة للتعليم. أن يكون "القلم مكان البندقية" في العقل الجمعي. الإعلام والفن والقدوة المجتمعية يجب أن تعيد الاعتبار للعلم، ليصبح النجاح مرتبطًا بالشهادة والمهارة لا بالسلاح ولا بالولاء الأعمى.
- إصلاح المناهج: من الضروري أن تخرج من دائرة التلقين والحفظ لتدخل فضاء المهارات الحياتية والتفكير النقدي، وغرس قيم المواطنة والعيش المشترك. عندها فقط سنصنع جيلًا يعرف كيف يبني لا كيف يهدم.

خاتمة:

إن معركة السودان الحقيقية ليست معركة سلاح ولا معركة موارد، بل معركة تعليم ومعرفة. النصر فيها يبدأ من الفصل الدراسي ومن الطفل الذي يتعلم أن يكتب اسمه ويفكر بحرية. رهان السودان يجب أن يكون على الإنسان السوداني، من طفولته وحتى شبابه، لأنه هو وحده القادر على إعادة بناء ما تهدّم. وقديماً قال الشاعر:

العِلمُ يرفع بيتاً لا عماد له
والجهل يهزم بيت العز والشرف

ولعلنا نختم كما بدأنا: "العلم ينير سماء الكون"، فلنجعل نور العلم يبدّد ظلام الجهل، ولنجعل من القلم منارة وطن ينهض من جديد.

يا رحمن
نانسي عجاج بين الحيّة و التمساح

السير السيد

ملخص

تقرأ المقالة أغنية «يا رحمن» لنانسي عجاج كعمل فني يستلهم مدحة التمساح لحاج الماحي، مع تحويل رمزي من التمساح إلى الحيّة، بوصفها مجازاً للحرب والسياسة. فالخطر هنا لم يعد طبيعياً ومحدوداً، بل متخفياً يعيش بين الناس ويهدد الوطن والحياة.

يفيد الكاتب بأن الأغنية تجمع بين الغناء والمديح، وبين الواقع والغيبي، عبر نداء «يا رحمن» واستدعاء الصالحين. هذا النداء لا يمثل هروباً من الواقع، بل كشفاً لبشاعة الحرب وآثارها من قتل وتشريد وتجويع، وتأكيداً على أن الرحمة ميزان أصيل في الدين والوجود.

يشير إلى أنها في أسلوبها الأول، تقترب الأغنية من المناحة السودانية، حيث يهيمن صوت المغنية ويُقدَّم "عرض حال" موجع لمآسي الحرب دون تكرار، مع فضح توظيف الدين لتبرير العنف وغياب الرحمة والعدل.

يوضح أنها في الأسلوب الثاني، تنتقل من الشكوى إلى الاحتجاج عبر الدعاء، مستبدلاً لغة الحرب بمفردات الرحمة والفرج. وتختتم الأغنية بتوجيه الوصية إلى "الدرويش"، باعتباره رمز الخيال والسلامة الروحية، في مواجهة ضيق أفق صُنّاع الحرب.

يقول إبن الفارض:
فطهِّر فؤادك إن أردت شهوده
فإِن دخان النفس يعمي البصائر

اشارة:

ألفت الإنتباه إلى أن ما أكتبه في مجالات فن الغناء والموسيقى يأتي من موقع المتذوق لا أكثر.

بين الأغنية والمدحة

أغنية (يا رحمن)، كتب كلماتها الشاعر قاسم أبوزيد ولحنتها الفنانة الاستثنائية نانسي عجاج وغنتها مع مشاركة نوعية في الأداء للمغني والمادح أحمد النيل.
بالتأمل في الاغنية سنكتشف انها تتكئ على (مدحة التمساح الشهيرة)، للمادح السوداني الاشهر حاج الماحي 1789-1871، وذلك أولا : أن الاغنية تبدأ بالمطلع الأول للمدحة، (يا رحمن أرحم بي جودك
دل الغيث ينزل في بلودك)، وثانياً، لوجود حيوان قاتل وبامتياز مما يمثّل تهديداً للحياة ففي المدحة نجد (التمساح)، وفي الاغنية نجد (الحيّة)، مع فارق مهم هو ان التمساح كان وجوده حقيقياً فقد سكن الشايقية كما جاء في المدحة، بينما الحية جاءت كمجاز للتعبير عن الحرب أو بشكل أدق للتعبير عن السياسة، بما أنها صانعة للحرب فهو إذن مجاز أو ترميز بليغ للسياسة، فالحيّة كما السياسة تعيش بيننا، وتمتلك حيلاً كثيرة في التخفي والتمويه، بينما التمساح يعيش في مكان محدد و لا يمكن أن يوجد بكامل إرادته في غيره، فالحية/ الحرب، كما يقول د صلاح الزين: (الحرب كائن احلالي يطرق الباب الموارب والآخر المسدود ولا ينتظر الإذن بالدخول...)،
-مداميك-»مقال «خيال الحرب «، وثالثاً، في المدحة كما في الاغنية نجد حضوراً للوطن «بلود/ بلد/ بلدي)، ورابعاً، تشترك الاغنية والمدحة مع فروقات محدودة في دعوة (الأولياء والصالحين) للوقوف سوياً دفاعاً عن الحياة وذلك بقتل التمساح كما في المدحة، وبقطع دابر الحية كما في الاغنية، مع ملاحظة أن هذه الدعوة في المدحة والاغنية تأتي مشمولة بالإسم الإلهي (الرحمن) الذي يشكل اللازمة الاساس التي تتكرر وتظلل فضاء الأغنية والمدحة، لنكون في فضاء عام تصنعه الأغنية يتداخل فيه اليومي مع ما يتراءى غيبيا مما قد يطرح تساؤلا مشروعا مفاده، هل تجسّد الاغنية هروباً من اسئلة الواقع وتبحث عن اجابات لها في الغيبيات؟.

في الاغنية

يمكن القول أن الاغنية تتحرك في أسلوبين من الاداء للتعبير عن كلمات الاغنية يتداخل فيهما الواقعي، ومايتراءى «غيبيا»..
الواقع بتجلياته المتعددة التي حدثت وتحدث بفعل الحرب «الحية»، وما يتراءى غيبياً من خلال تكرار النداء «يا رحمن»،

وحضور النداء «يا اهل الله».

الأسلوب الأول

وقد جاء تحت مظلة المطلع الاول للمدحة، (يا رحمن)، ليبدأ بالمطلع الشعري:

(يا رحمن أجبر مكسورك
وليه العش يطرد زرزورك
يا بلدي العربي و رطني

الأفراح قطعاً حتزورك). وينتهي بالمقطع الشعري:

(بلد الخير المالي السهلا
الله بلاك بي أكبر جهلا
بي دعواتكم يا اهل الله
ايد الباطش راح تنشلا).

في هذا الاسلوب من الاداء تبدّت لي الاغنية وكأنها تنهل من ارث المناحة السودانية، فعلى مستوي الاداء هيمن صوت المغنية وهذه سمة اساسية في المناحة فقد جري الارث ان -تؤدي المناحة النساء-، بينما خفت صوت الموسيقي نوعاً ما وتمت الاستعاضة عنها بصوت المغني الذي جاء وكأنه داعماً للمغنية كما أنه في بعض الأحيان جاء «تصويتا» خلوا من الكلمات مانحاً الاداء بعداً روحياً يقربه من المديح خاصة وانه يردد متلازمة (يا رحمن) وعلى ايقاع النَّوبة، وعلى مستوي الكلمات ومنذ المطلع الشعري الأول وحتى المطلع الشعري:

(بي دعواتكم يا اهل الله
ايد الباطش راح تنشلا)،

جاء الاداء علي طريقة «العرضحال»، وهو يعدد كما في المناحة ما آل اليه الوضع بسبب الحرب والمتمثّل في مصادرة الحياة بكل ما تحمله كلمتي مصادرة، وحياة، من معان ومن دلالات، بدأً من انتهاك الاجساد، مروراً بافراغ الأمكنة، والتجويع، وفقدان السند والامان، في اداء بديع لتصوير للفقد، وللموت، فقد فر السحاب وحلّ البوار والجدب، فتمزقت أوصال التواصل حيث لا اقربون، ولا جيران، ولا حبايب، ولا ظل، ولا بواكي للقتلى والموتى، فقط تُبقى التوحش، والتيه، والغياب، والدم، والتنفس في الاختناق، والحاكمين.

سنلحظ هنا ان هذا «العرضحال» المحكم والحاسم جاء في الاداء بلا تكرار للكلمات وهو يسرد شكواه وكأنه يشير الى ان ما حدث ويحدث من توحش هو من البشاعة بحيث يصعب سماعه أكثر من مرة فقد طال كل مقومات العيش المشترك، (البيت، والتاريخ، والذاكرة، والاخلاق، واللغة، بل وحتى الدين، وان النداءات التي تشبث بها، (يا رحمن ويا اهل الله، ويا المجدوب.يا ود الفارض)، لم تأت كهروب من الواقع الى الغيبيات، وانما جاءت لفضح ما حدث ويحدث حيث لا تاريخ بمعزل عن الغيب والغيبيات فالله ليس غائباً ليحضر ونداؤه وبهذا الاسم تحديداً فيه من اللطائف ما فيه فهو دال على أن الرحمة كامنة في بنية الوجود وليست فعلاً استثنائياً حتى وان غابت في هذه الحرب، و يشير كذلك إلى تناسق كوني رحماني بين التاريخ وما يتراءى غيبياً، فقد جاء في (سورة الرحمن)، وبتكرار بليغ: (فبأي آلاء ربكما تكذبان)، وهو سؤال موجه للمكلفين من الانس والجن، وجاء فيها ايضا: (والسماء رفعها ووضع الميزان «7» الّا تطغو في الميزان «8» واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان «9» والأرض وضعها للأنام «10»، والاشارة هنا هي ان، كل افساد في الارض، وإهلاك للحرث والنسل، لا يتحقق الا بانتهاك الآلاء وجحودها، وبالطغيان في الميزان وتغييب القسط، وهو ما جسدته الحرب الراهنة وبجدارة، ومن اللطائف ايضا جاء الاسم (الرحمن)، وكأنه يشتغل في الكشف عن طبيعة الدين الحاضر في الحرب، فقد وقفنا علي دين في الغالب الاعم يحتفي بأهلاك الحرث، والنسل، والإفساد في الارض، فالتكبير يملأ الفراغ، وآيات القرآن الكريم تبني خيمة ل»هندسة» التوحش لنكون في قبالة دين يُستهزأ به، ويُلعب به، حيث لا رحمة ولا التزام حتي بأحكام الاسلام في الحرب، بل نكون أمام نسيان لله نفسه، ولا تعسف هنا، فتاريخ التدين يشهد على الاستهزاء واللعب بالدين، وعلى نسيان الله، وقد عبّر القرآن الكريم عن هذا العمى في أكثر من موضع، كما أن الامام علي عليه السلام قد قال وفي ذات السياق: (اتَّخَذوا الدِّينَ دَخَلًا، والدُّنيا مَكْسَبًا).

إذن جاء إسم الرحمن ليؤكد: أنه لا دين بلا ميزان قسط.. لا دين بلا رحمة.. لا دين مع نسيان الله، أما نداء الصالحين والأولياء فقد جاء ليشير الي توسّم في نمط آخر من المتدينين، ليس فقط بسبب مَا يتوفر لبعضهم من خوارق كما في الذاكرة الشعبية، وانما لانهم موجودون على الدوام بين غمار الناس وفعّالون للخيرات وكاشفون للحُجُب، فهم الواقفون على حافة وجودية كونية ويومية.. العارفون لإله كتب على نفسه الرحمة، بل انهم من السنن الالهية

الكونية، حيث لا يخلو الوجود من أولياء لله، (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) الأعراف181، كما جاء في القرآن الكريم.

تتجلى بلاغة الاغنية

بغمر فضائها بالاسم الإلهي الرحمن.الاسم الذي يسُدُّ ثقوب الطبيعة والتاريخ بالرحمة، وكيف لا؟ وهو الإسم الإلهي الذي يستنكره الطغاة في كل زمان ومكان ويستعجبونه، (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا).

الفرقان 60، و يتجلى عمقها في عدم انشغالها كثيراً بالمتحاربين، وتركيزها على نتائج الحرب.. الحرب التي قامت على سردية شعارات براقة

ولكنها باضت تقتيلاً ممنهجاً واذلالاً عاماً للمستضعفين والمستضعفات استتبعه تضييع للآلاء «الموراد»، ونهب لها، ونذر لتقسيم البلاد على روافع اثنية، وأجندة إقليمية ودولية، و تفريط في السيادة، فقد رأينا الكل يهرول وبتهافت عظيم إلى ما يسمى بالمجتمع الدولي والاقليمي بحثاً عن الاعتراف والحل لحرب توصيفها الأدق إنها حرب تقع في دائرة الترتيب الامبريالي الكوني، وهو التوصيف الذي يتعامي عنه المهرولون، لا لعجز في المعرفة وانما لركون للمصالح الشخصية ولمصالح الاعداء.

الاسلوب الثاني

ويبدأ بالمقطع الشعري:

(يا رحمن... يا رب الأمة
أرحم. أغفر وزيل الغمة) وينتهي بالمقطع الشعري:

(لما تكون... الكلمة النية
حتبقى الثورة مدد صوفية).

وفيه سنلاحظ ان ثمة تحوّل في الاداء، فاذا كانت الصور الشعرية في الاسلوب الأول تحيل إلى الشكوى الفاضحة وهي تعدد ما حدث «عرضحال»، وان اداءها جاء اقرب الي المناحة كما اشرنا فأن الصور الشعرية في الاسلوب الثاني، تتعدي الشكوي، وتحيل الي احتجاج، يصنع تقابلا مضادا لما حدث.. يصنع مقاومة تشع من مشكاة الدعاء، ولعل هذا ما استدعي اجتراح تحولاً في الاداء يقربه من طرائق (التضرع)، فجاءت الموسيقي أكثر سطوعاً، وغاب صوت المؤدي المشارك تماماً، وملأ الوجود صوتاً واحداً مسنوداً بالتهليل هو صوت المغنية، لينهمر الدعاء كغيمة محلقاً بمفردات رحيمة تُشيِّد حقلاً دلالياً مقاوماً ينقض كل ما حدث انكاثاً، واصفاً له بالغمة ومستبدلاً لمفردات معجم الحرب من جوع، وتشريد، وفقدان للاحبة، وقسوة، وكراهية، وعنصرية، بمفردات رحمة، غفران، لمة، لقمة، فرج، فرح، جَمَّة، مطر، دفء، حِنيّة، خير، الخ، وكلها مفردات بأمكانها ان تبني الحياة الحرة، الرحيمة، الكريمة، ليُصبح الدعاء فعلًا حين يُمنع الفعل، ويصير احتجاجا حين يُقمع الصوت، كما يرى المفكر الايراني الشيعي علي شريعتي، فالخيارات التي تتراءي لنا غير واقعية في الكثير من اللحظات قد تُغيِّر التاريخ، و (الأفعال أو الامتناعات التي نراها صغيرة هي ما تصنع المستقبل)، كما جاء في مقال: «أفعال صغيرة تنهي الحرب وتحرس السلام» للدكتورة ناهد محمد الحسن، تجدونه في صفحتها في الفيس بوك.

خاتمة

ومع ظهور الاسم الله.. اسم الذات وتكراره تصاعديا في فضاء موسيقي مهيب، نمضي مع الاغنية في فيضها العرفاني ودفقها الروحي الكوني وهي تنادي الصالحين واهل الله وتحشدهم: (اقطعوا دابر هذى.... الحية)، في اشارة الي قطع جذور الاسباب التي ادت وتؤدى الي هذه الحروب وهذه البشاعات، ثم تمنح وصيتها للدرويش:

(يا درويش هاك منى وصية). وهنا اتساءل:

لماذا ذهبت الوصية للدرويش ولم تذهب للمقاتل او السياسي وهم صناع الحرب والمستفيدين منها؟؟

الاجابة ربما هي اننا نحتاج الي تجاوز القول اليومي الفج، والي كسر السائد، والي الرحمة والخيال، وكل هذا ينطق به الدرويش ويمشي به فهو وحده من يقف على الحافة الحرجة بين الواقع وما يتراءي غيبيا، جاعلا التغيير اشتغالا في الذات و في التاريخ.. اشتغالا يقوم علي روافع من الرحمة والتسامح والخيال، وسلامة القلب، بينما صناع الحرب من ساسة ومقاتلين غارقون في التفاهة، وحدود اليومي الضيقة.

شكرا الفنانة نانسي على هذا الالتزام الشقي بالفن الذي يرى وعلى الدوام ما هو ابعد. وشكرا الشاعر الجميل قاسم ابوزيد.

حكاية من بيئتي (25)

حاج الرزيق

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تحكي القصة سيرة «حاج الرزيق» الملقب بـ«السوكري»، رجل ارتزاق ونفاق اجتماعي صعد عبر خدمة العُمد والأسياد، وامتهن بيع الكلام والولاءات. كره كنيته «أبو جعفر» بعدما خاب حلمه في الوريث والوجاهة، وبقي عالقاً بين ماضٍ سلطوي آفل وحاضر يحاول فيه إعادة تموضعه بأي ثمن.

تكشف الحكاية جانباً من فساد الإدارة الأهلية حين تُطلق يد الأرزقية، الذين يتحولون إلى عيون للسلطة وأدوات قمع ناعمة، بعيدة عن الرزق الشريف. ورغم أن شيخ البلد كان يحفظ التوازن الاجتماعي ويحمي الغابات ويحل النزاعات بالحكمة، فإن نفوذ أمثال حاج الرزيق قوّض هذا الدور وحوّل السلطة إلى وسيلة ابتزاز.

تتجلى شخصية حاج الرزيق في قسوتها وانتهازيتها، كما في موقفه من الأرملة التي صودرت أغنامها، وفي مهارته في التلون مع كل سلطة جديدة. فقد انتقل بسلاسة من خدمة العمدة إلى التحالف مع موظفي المحلية، مقدماً خدمات "تطوعية" تخفي طمعاً منظماً في المال والنفوذ.

تبلغ القصة ذروتها في فضح الفساد المؤسسي عبر حكاية مكافحة الجراد، حيث جرى تضخيم الخطر لنهب المال العام، في رمز لآفات بشرية أخطر من الجراد نفسه. وتختم الحكاية بسؤال مفتوح: هل تنقصنا القوانين أم من يطبقها؟ أم أن العطب أعمق، في الأخلاق والإرادة، قبل أن يكون في النصوص؟

- أبو جعفر.
- كرهت الاسم ده خلاص.

صاح غاضباً في وجه من نده عليه. الكنية التي كان يسعد كثيراً بها، فقد كانت تنسيه لقبه السري السابق (حاج الرزيق)، والحالي (السوكري). إذ هجره إبنه الوحيد (جعفر)، والذي جاء بعد نصف دستة من البنات، ففرح به ظناً منه أن الأسم سيجلب عليه خيراً كثيراً، إن كان من السادة أو القادة. ولكن وقف في وجه طموحه (جعفران) آخران، هدما قصر حلمه، وأعاداه إلى مكانته الحقيقية.

إن كان من نقطة سوداء في تاريخ (شيخ البلد)، كما يردد البعض، فهي إطلاق يد إبن أخته، الذي لم ينزف عرقاً، ولم يمارس مهنة كسائر الأرزقية (ناس حاج الرزيق). أولئك الذي يسترزق الواحد منهم من مجالسة الأعيان وأصحاب السلطة والمال. يكلفون بأعمال ذات طابع لوجستي وأمني في لغة الأعمال المحسنة، لكنها أعمال (خسيسة) كما يعبر عنها من يلدغ من جحورهم، فهم عيون العمدة وشيخ البلد، والمسؤول أينما كان. إذ أنهم ليسوا طلاب الرزق الطيبين، الذين يسعون بحثاً عن اللقمة المغمسة بعرق الكرامة، كالباعة المتجولين، والعمال الزراعيين، وسقاة الماء، وغيرهم ممن يسبحون بحمد الله. فـ(الأرزقي)، أو (حاج الرزيق) هو من يسبح بحمد سيده، يبيعه الكلام والأسرار، يحترف النفاق، ويساهم في نشر الفساد والظلم.

كم من متضرر لجأ إلى شيخ البلد يشكو إبن الأخت الذي هجر مجلس خاله، بعد أن التحق بحاشية آخر (العُمد) الجديد، وتسلق الأكتاف حتى أصبح من أكبر رجال (الأسياد) بالمنطقة، يجمع نصيبهم من المحاصيل، ويقيم الليالي والحوليات باسمهم، فأجاد المهمة، ليحظى بإشادتهم. يسعى لحضور المناسبات الكبيرة هناك، ويقيم الولائم لمن يزوره منهم. حتى صدور ذلك القرار (الآثم) كما يسميه، وسحب البساط من تحت أقدام عمدته. وقلّت زيارات (الأسياد)، بعد أن تم تحجيم نشاطهم الاقتصادي والسياسي. إذ كان يعد نفسه لأن يرث مهنة خاله (شيخ البلد)، والذي بدأ نفسه زاهداً فيها بعد تولي إبن العمدة للمنصب الأكبر منه. وقد كان يعبّر جهراً (الجلابية كبرت علي سيدا، وبقت تجر بي الواطة). وعندما يدعونه للوقوف على مشكلة إجتماعية ما مثل كان يفعل في سابق الأيام يردد في أسى (قبيل كان كلمتنا مسموعة، لما الصغار كانوا بحترموا الكبار).

فقد كان خبيراً في حل المشكلات قبل أن تصل (سرايا العمدة)، عارفاً بكيفية إلتقاط الخيوط ونسج الحلول. وكان العمدة الكبير بنفسه يطلب منه أن يسعى في ذلك الأمر، إذ لم يكن يطيق (بهدلة الأحرار في المحاكم) كما كان يردد.

ويحسب لشيخ البلد أنه حفظ أشجار الغابات حول القرية، وفي الشوارع، ومؤسسات القرية القليلة (مدرستان وشفخانة وسرايا)، وحتى أشجار الوادي القريب، يعرفها شجرة شجرة، ويقف بينها وبين فؤوس المحتطبة بالسلطة والحكمة معاً. فقد كان يشير إلى تلك الشجرة التي يمكن أن (تُفرّع)، والتي يمكن إجتثاثها، ويقف بنفسه على زراعة (شجرتين) محل كل شجرة تجتث عن دراية. وكان يقوم مقام خفير الغابة حين يغيب لأمر ما. ويسقط على المخالفين عقوبات معلنة. حتى أن فكرة (الحجُر) أو (السوكرة) التي جعل إبن أخته يقف عليها، لم تكن بقصد معاقبة أهل الأغنام التي ترد إلى المزارع فحسب، بل تلك التي ترعى في أماكن وجود الأشجار حديثة الغرس.

ولعل إسم (الحجّر) كما ينطقها الناس جاءت من (الحَجْر) بفتح الحاء وتسكين الجيم، والتي تعني المنع أو التضييق. ومن ذلك الأغنية الشهيرة (الحجروك علي) وقد تجنّى عليها أحدهم وغناها (الهجروك علي)، والجمهور في رقصه لا يدرك ما يقال، إلا من رحم ربي.

وحجر الأغنام وسائر البهائم، يعني وضعها في (السوكرة) تلك الزريبة الواسعة، يقف عليها أحد الأجراء، ولا يفك أسرها إلا مقابل قيمة مالية على كل رأس، بهدف (عقاب) صاحبها، بيد أن المال لا يذهب إلى صاحب المشروع، ولا إلى إدارة الغابات بالمجلس البلدي، بل إلى (السوكري) المصدّق له بأمرها كـ(مصدر رزق). وغالباً ما يكون التصديق لأحد أعوان العمدة أو شيخ البلد الذين لا عمل لهم، الأمر الذي جعل (حاج الرزيق) يحظى بذلك حتى بعد زوال سلطة خاله.

- أبو جعفر.

أدرك حين نادته الأرملة المسكينة أنها تود أن يسامحها، ويطلب من (عامله) فك حجر أغنامها دون أن تدفع المقابل، وهو يعلم أنها لا تملك تلك القيمة، وأن ما جعل أغنامها تغشى أحد الحقول أنها كانت مشغولة بأداء

واجب العزاء في القرية المجاورة، وقد رآها ترافق النساء إلى هناك. وكفلت له جملة (كرهت الأسم ده خلاص) أن يتخطاها بعد أن انتهر حماره ليسرع الخطى.

هو هكذا، يبطئ الخطو حيث يريد أن يسمع ما يقال، أو حين يود أن يقول شيئاً، وقد تعلم ذلك من المشي وراء العمده وأعوانه الكبار، والمسؤولين الجدد. فقد خبر أسرار النظام الجديد، بعد أن مزج بينه وسابقه، وفي كلٍّ إرتزاق. إذ بات يساعد مسؤولي (المحلية) بعد أن كانت (بلدية)، ويقدم خدماته (تطوعاً) في المرحلة الأولى، ريثما يجد موطء قدم. يبادر لاستضافتهم حين يزورون القرية، ويرافقهم في زياراتهم للقرى الأخرى. لكنه لحظ أنهم دائماً ما يسألونه عن (الأسياد) ومدى اتصاله بهم، ولماذا توقف عن نشاط الحوليات، ما يعني أنهم يذكرونه بماضيه الذي قد يقف عقبة في طريق إندماجه الجديد، لكنه لم يكن يعرف اليأس. فبعد أن كان يحمل الهدايا والحكايات، وأحيانا التهديدات للمسؤولين على زعم أنه (واصل) وأن كلمته مسموعة، بات يستشعر خسارته الفادحة كلما وقف أمام أحد المسؤولين الجدد، عارضاً خدماته، الأمر الذي لم ينجح إلا حينما هجم الجراد، وحين وجدهم يتخبطون في وحل المشكلة، جاءهم بالحل.

كان ممن يساعدون موظفي المحلية في حملات وقاية النباتات السنوية ضد الجراد والفئران والآفات الأخرى. وتذكر أنه قبل أعوم أبقى على بعض عبوات المبيد، فعمد إلى توزيعها في براميل بعد أن أضاف لها ضعفين من الماء، وجهد في التخلص من الأواني التي تحمل تاريخ صلاحية المبيد. واستطاع أن يستثير غدد الطمع في مسؤول المحلية، ليتم تحرير الفواتير، وتستحلب الخزينة، وتنظم حملة المكافحة تحت رعايته. ولأغراض التصوير والتوثيق قاموا برش سرب كبير من الجراد بكمية مبيد دون إضافة الماء. وهللوا وكبروا بعد دحر العدو الذي لم يبق كثيراً في النواحي، بل كانت أعداد الجراد قليلة مقارنة بالهجمات الشرسة المدمرة، حيث تتحرك أسراب تضم ملايين الحشرات لتلتهم يومياً ما يعادل وزنها من الغطاء النباتي (حوالي 2 جرام لكل جرادة)، مما يدمر المحاصيل والمراعي تماماً. تتغذى بشراهة من الفجر حتى الغروب، وتستطيع الانتقال لمسافات شاسعة، مما يهدد الأمن الغذائي بشكل جسيم.

وكان من حظ (حاج الرزيق) وأسياده الجدد أن الأمر لم يكن كما صوروها بأنها كارثة بيئية وزراعية قد تسبب أضراراً بالغة في كافة النواحي، وأنها ستشكل خطراً كبيراً على الأمن الغذائي في المنطقة كلها. إذ كانت بقايا أسراب نجت من حملة مكافحة في مكان آخر، ووصل منها القليل الذي لا يتجاوز بضعة آلاف، في حين تكون عشرات الملايين. وقد أعتمدت وقاية النباتات من الآفات في السودان على استراتيجيات المكافحة المتكاملة (IPM) لحماية المحاصيل الاستراتيجية (كالقطن، الذرة، القمح) من آفات مثل الجراد، العنتد، والفئران. تتولى الإدارة العامة لوقاية النباتات (بوزارة الزراعة والغابات) الرقابة، الفحص الحقلي، إجازة المبيدات، وتنفيذ حملات المكافحة، خاصة في المشاريع الزراعية الكبرى، ذلك قبل أن يضرب الفساد كافة المؤسسات جراء ظهور أمثال (حاج الرزيق) الذين يمثلون آفات بشرية أخطر من الآفات الأخرى. والذين يتمنون ظهور الآفات حتى يعرضوا خدماتهم، ويشرعوا جيوبهم لتلقي الاعانات.

ماذا ينقصنا حتى نجد القدرة على لفظ هؤلاء من بيننا، لتصبح بيئتنا الاجتماعية معافاة؟

هل تنقصنا القوانين أم من ينفذ القانون؟ هل نفتقد الأخلاق أم الوازع الديني، أم الارادة السياسية؟

وإلى اللقاء في حكاية جدية من بيئتي

الهوامش:

. تم تناول الفكرة لأول مرة في العام 1988 ضمن إحدى حلقات برنامج درامي إذاعي (من حكاوي الغبش) ابإذاعة عطبرة من إعداد المؤلف

قرار إلغاء الإدارة الأهلية ونظارة القبائل في أوائل السبعينيات، واستبداله بنظام «الحكم الشعبي المحلي» لعام 1971.

. أي قطع بعض فروعها فيما يتم الإبقاء عليها قائمة.

. لعلها مشتقة من «سَكَّرَ الشيء» في اللغة العربية (بتشديد الكاف) والتي تعني أغلقه، سدّه، أو أحكم إغلاقه، فـ(السوكرة) هي حبس أو سجن البهائم.

بالكتابة نؤجل الهزيمة قليلاً..

القاص د. أشرف مبارك أحمد صالح لـ (أفق جديد):

الحرب لم تترك للمثقف ترف المسافة

حوار: محمد إسماعيل

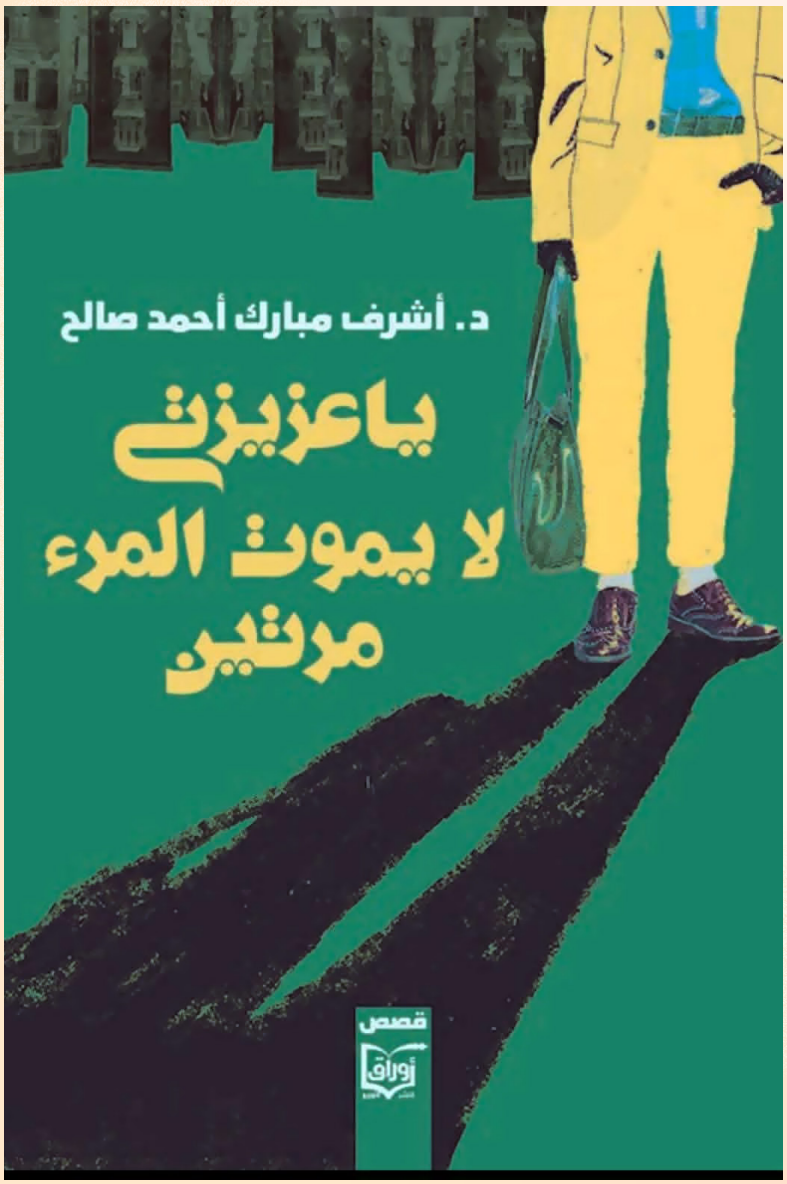

د. أشرف مبارك كاتب سوداني وطبيب، أحب الكتابة منذ الصغر، منذ المرحلة المتوسطة، وقد وجد التشجيع والدعم من والده الكاتب والأديب والسياسي مبارك أحمد صالح، المحامي، رحمه الله، كما وجده من أساتذته الذين كان منهم أدباء وكتاب وشعراء معروفون. نشر قصصه في الصحف اليومية في فترة التسعينيات وبداية الألفينات، وكذلك في مجلة الخرطوم التي كانت تصدر عن الهيئة القومية للثقافة والفنون في تسعينيات القرن الماضي.

صدرت له مجموعة قصصية بعنوان (رجال مجنحون) عن دار عزة للنشر والتوزيع.

وكذلك، وبسبب ظروف اغترابه وعمله خارج السودان (بالسعودية)، وُفِّق إلى طباعة مجموعته الثانية (يا عزيزتي لا يموت المرء مرتين) عن دار أوراق للنشر والتوزيع في القاهرة، وشارك بها في معرض القاهرة الدولي للكتاب لهذا العام. في هذا الحوار نقترب من تجربته الكتابية والحياتية.

● عرفنا عن نفسك: مكان الولادة، الجو العائلي، المحفزات الأدبية في الطفولة، وكيف تشكّل عالمك القصصي؟ وما أهم المؤثرات التي صقلت تجربتك الأدبية؟

وُلدت في حي بيت المال بأم درمان، في بيئة تتداخل فيها الحكاية اليومية مع الذاكرة الشعبية، حيث كان البيت ممتلئاً بالكلمات قبل الكتب، والسياسة قبل الخبز. الجو العائلي لعب دوراً محورياً؛ النقاشات، السياسة، السرد الشفاهي، والحكايات التي تُقال أكثر مما تُكتب. في طفولتنا لم تكن القراءة ترفاً، بل نافذة لفهم العالم، ومع الوقت صار القص وسيلتي الخاصة لإعادة ترتيب هذا العالم.

تأثرت بالتراث الشفاهي السوداني، وبالواقعية الإنسانية، وبكتّاب جعلوا من الإنسان العادي بطلاً خفياً لنصوصهم. من الروس، خاصة تشيخوف ودوستويفسكي، تعلّمت الإصغاء للهامشي واليومي، ومن الأمريكيين مثل همنغواي دقة التفاصيل واقتصاد اللغة، ومن كتّاب عرب مثل يوسف إدريس، والطيب صالح، وغسان كنفاني، تشكّل وعيي بالسرد بوصفه فعل معرفة ومساءلة.

. يتوزع مشروعك الإبداعي بين القصة والشعر، ما سر هذا التوفيق؟

لا أتعامل مع الأجناس الأدبية كحدود صلبة. أكتب القصة حين أحتاج إلى الامتداد، وألجأ للشعر حين تكون الحاجة للإقتصاد ولا تحتمل السرد. التوفيق بينهما ليس قراراً واعياً، بل استجابة لحاجة داخلية، فبعض التجارب لا تُقال إلا مكثفة، وبعضها لا تكون إلا بالحكي.

. في مجموعتك القصصية «يا عزيزتي لا يموت المرء مرتين» يتقاطع الشعر مع القصة، هل هو جنس جديد؟ وما أبرز القضايا التي ركزت عليها؟

لم يكن تداخل الشعر مع القصة سعياً لابتداع جنس أدبي جديد بالمعنى الاصطلاحي، بقدر ما هو انحياز واع إلى منطقة التماس بين السرد والشعر؛ تلك المنطقة التي تصبح فيها القصة منشغلة بالحكاية الخالصة، وملتفتة إلى لغة فيها الإيقاع، والصورة، والكثافة الدلالية.

الشعر هنا ليس زينة لغوية، ولا استعارة فائضة، بل هو أداة سرد يشتغل على تعميق اللحظة، وتكثيف الإحساس، وفتح النص على ما لا يُقال مباشرة. لا أسعى لتأسيس جنس جديد بقدر ما أبحث عن شكل يليق بالتجربة. التعبير الشعري ليس زينة لغوية، بل ضرورة تعبيرية. ركزت المجموعة على الذاكرة والحنين: بوصفهما ساحة صراع بين ما كان وما لم يعد ممكناً، وبين ما نحتفظ به وما يخذلنا حين نستدعيه. الفقد، الإنسان وهو يواجه الفقد، والانكسار، والخذلان، لا في لحظاتها الصاخبة بل في تفاصيلها اليومية الصامتة. المنفى، الخسارات الصغيرة التي لا تُدوَّن، وعلى سؤال: كيف يموت الإنسان معنوياً قبل أن يموت جسدياً؟ ليس الموت الفيزيائي وحده، بل الموت المعنوي، موت الأمل، والعلاقات، والأوطان في الذاكرة. و الموت الذي يتكرر في الداخل.

. لماذا الإقبال على القصة والرواية بالدرجة الأولى مقارنة بالشعر والفن التشكيلي ؟

لأن السرد أقدر على احتواء التعقيد الاجتماعي والسياسي والإنساني الذي نعيشه. القصة والرواية تمنحان مساحة للتفاصيل، للتناقض، وللأسئلة المفتوحة، بينما الشعر عندي لحظة كثافة لا مشروع إقامة طويل.

أمّا الفن التشكيلي، فهو عندي تأمل صامت للعالم، يختصر ما تعجز اللغة أحيانًا عن قوله، لكنه يظل بالنسبة لي لغة شديدة الخصوصية ومساحة للتلقي والانبهار أكثر من كونه حقل ممارسة إبداعية في الأخذ والرد والتفصيل.

. أيهما تفضل أكثر ، الكاتب الذي يستقي شخوصه من الواقع المعاش أم الخيال ؟

أين يبدأ الخيال وينتهي في عالمك الإبداعي؟

لا أؤمن بالفصل بينهما. الواقع هو المادة الخام، والخيال هو طريقة إعادة ترتيبها. الخيال يبدأ حين تعجز الذاكرة عن الاحتمال، وينتهي حين يصبح النص صادقا حتى لو كان مختلقاً .

. نلحظ في قصصك ميلا نحو السرد الواقعي؟

أظن لأنني منحاز للهم الانساني واليومي، لما يبدو عابرا لكنه عميق الأثر. العنوان الواقعي ليس تقريرا، بل طُعما يدخل القارئ إلى منطقة تأمل أعمق مما يوحي به الاسم.

. تشكيل شخوصك القصصية وتحديد سماتها . هنالك هوس بوصف المكان. اين هو ذلك المكان في ذاكرتك ؟

المكان عندي ليس جغرافيا فقط، بل شعور. هو الحي، البيت، المستشفى، المقهى، الوطن وهو يتغير. المكان مخزن الذاكرة، وكل شخصية تحمل جزءا منه.

«والليل مكان
الوقت مكان

في نفس اللحظة في كرة الأرض وقتان
ليل في الشرق
وصبح في الغرب»
(من قصيدة يوميات الحلم المنفي)

في مواقع التواصل الاجتماعي تنتشر التجارب القصصية التي تفتقر إلى الإبداع على أنها أدب مقروء مقيَّم له جمهوره..

ما رأيك؟

هي ظاهرة طبيعية في زمن الإتاحة المفتوحة. المشكلة ليست في النشر، بل في غياب الفرز والفرز النقدي لتمحيص الجيد من الغث ليعرض للجمهور. ولكن الإبداع الحقيقي سيبقى، أما النصوص الهشة فمصيرها الزوال مع الزمن.

وهو ما يدعونا للسؤال .هل الشعر في تراجع امام السرد الروائي والقصصي؟

الشعر لا يتراجع، لكنه يمر بتحولات. السرد أصبح أكثر قدرة على تمثيل اللحظة العربية المعقدة، لكن الشعر سيظل فن المقاومة الداخلية.

. من هم الأشخاص الذين أثروا في حياتك الأدبية؟

الأسرة أولا. والدي مبارك أحمد صالح رحمه الله، وكان محاميا وكاتبا وشاعرا وقاصا، عرفته صحفنا مثل الأيام والسياسة والميدان، ومجلة الحياة، ولا يزال كتابه يوميات معتقل سياسي من الأعمال التي أتمنى إعادة نشرها، إلى جانب مجموعاته القصصية والشعرية ومقالاته في الشأنين القانوني والعام.

عمي حيدر، الذي له إسهام كبير في توثيق أدب المدائح عبر تلفزيون الجزيرة، وجدي أحمد الزبير، صاحب أول برنامج للمنوعات في الإذاعة السودانية «أشكال وألوان» والذي عبره عرف الناس الكثير من المغنيين الكبار.

ثم الأساتذة مثل مهدي محمد سعيد وعبد المنعم الكتيابي، بما قدماه من معرفة وانضباط فكري، والأصدقاء، وهم كُثر لا يسعهم هذا المقام. ولا أنسى الكتّاب الذين قرأت لهم بعمق، وأولئك المجهولين الذين قابلتهم في الحياة وتركوا أثرهم في داخلي دون أن يدروا.

. هل تؤمن بأن الأدب قادر على المساهمة في صناعة رأي عام . ؟

ليس بشكل مباشر، لكنه يزرع الأسئلة، ويزعزع اليقينيات، وهذا أخطر وأعمق من الخطاب المباشر.

. هل يمكن الكتابة بعيدا عن ا لأ يد يو لو جيا ؟

يمكن تجاوز الشعارات، لكن لا يمكن الكتابة بلا موقف إنساني. الحياد الكامل وهم.

. ماذا عن والدك الكاتب والسياسي مبارك أحمد صالح؟

كان مدرسة في الفكر والاستقامة، ترك أثرا إنسانيا قبل أن يكون أدبيا أو سياسيا. عرفته المحافل الأدبية والسياسية وتلقفته المعتقلات عندما كانت الأنظمة تخشى الرأي

وترعبها الكلمة. حضوره في حياتي كان محفزا ومسؤولية في آن واحد. علمني أن الكلمة شرف وموقف وأن الأدب لا ينفصل عن الناس.

. ماذا عن مجموعتك «رجال مجنحون»؟

هي تجربتي الأولى في النشر، وفيها ملامح التكوين، أسئلة الإنسان البسيط، ومحاولات الإمساك باللحظة الإنسانية في هشاشتها.

. أنت طبيب، ما المشترك بين الطب والأدب؟

كلاهما اشتباك مع الألم. الطب يعالج الجسد، والأدب يحاول فهم الروح. وكما عرفت نفسي مرة بأنني طبيب أداوي أمراض الصدور وكاتب يفتش في الصدور المعنى.

. التجارب السياسية القاسية فى المجتمعات العربية تتحول الى سردية كبرى شهدت الرواية العربية نماذج بارزة. غير أن التجربة السودانية بما تنطوي على حروب وانقسامت حادة .في لقاء معك في إحدى الصحف قلت إن غياب المشروع الروائى والقصصى السوداني واسع الحضور .مالذى أعاق هذا المشروع انتشاره عربيا؟

لأسباب تتعلق بالتهميش، وضعف النشر، وغياب المؤسسات الداعمة، رغم غنى التجربة السودانية وتعقيدها.

الأسباب مركبة تتعلق بالتهميش الثقافي، وضعف حركة النشر والتوزيع، وغياب المؤسسات الداعمة والمشاريع الثقافية المستدامة، رغم الغنى الهائل والتعقيد الإنساني للتجربة السودانية. يضاف إلى ذلك ضعف الترجمة، ومحدودية الحضور الإعلامي العربي، وانشغال الكاتب السوداني غالبا بأسئلة البقاء اليومي أكثر من الانخراط في سوق ثقافية عربية غير عادلة في فرصها. لذلك ظل السرد السوداني حاضرا بقوة في جوهره، لكنه غائب في تمثيله وانتشاره.

- كتبت عن بدر شاكر السيّاب وأمل دنقل هل كان خيارا نقديا محايدا، أم جاءت بوصفها استجابة لتجربة قراءة مبكرة شكّلت وعيك بالشعر الحديث؟

لم يكن خيارا نقديا محايدا محضا، بقدر ما كان استجابة لتجربة قراءة مبكرة ومؤثرة. السيّاب ودنقل شكلا لحظتين مفصليتين في وعيي بالشعر الحديث. الأول علّمني كيف يمكن للشعر أن يكون سيرة ذاتية جماعية، والثاني كشف لي كيف تتحول القصيدة إلى موقف أخلاقي. الكتابة عنهما كانت محاولة لفهم الأثر الذي تركاه في داخلي قبل أن تكون حكما نقديا عليهما.

- هل ما زالت للكتابة القصصية ذات المكانة. التي كانت لها قديما لدى الكاتب القاص وقارئ القصة؟

في زمن الموبايل والكمبيوتر المحمول والفيديو والتسجيل الصوتي السريع والسهل الكتابة القصصية لم تفقد مكانتها، لكنها فقدت بعض ألقها المؤسسي. لم تعد القصة القصيرة في صدارة المشهد كما كانت، لكنها ما زالت الفن الأكثر قدرة على التقاط اللحظة الإنسانية المكثفة. القارئ الحقيقي للقصة لم يختف، بل صار أكثر انتقائية، وربما أكثر صمتا. وربما هذا الصمت نفسه هو علامة الوفاء الأخيرة لهذا الفن.

حدثنا عن معناتك ككاتب ومثقف سوداني في ظل هذه الحرب التي يعيشها الوطن؟

الكتابة في زمن الحرب فعل مقاومة. أن تكتب يعني أن ترفض الصمت، وأن تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من المعنى.

الحرب لم تترك للمثقف ترف المسافة. صارت الكتابة مجاورة للخسارة، ومشبعة بالقلق، لكنها أيضا محاولة للتشبث بالمعنى في وطن يتفكك أمام أعيننا.

المعاناة تبدأ من الإحساس بالعجز أمام حجم الخراب، ومن ثقل الكتابة في زمن يبدو فيه الكلام أقل من الواقع. أجد نفسي ممزقا بين واجب الشهادة، وبين الخوف من أن تتحول الكتابة إلى اعتياد على الألم. الحرب كسرت الإيقاع الطبيعي للحياة، ووضعت الكاتب أمام أسئلة أخلاقية قاسية: متى يكتب؟ وكيف؟ ولمن؟ ومع ذلك، تظل الكتابة بالنسبة لي فعل مقاومة هادئة، ومحاولة للحفاظ على ما تبقى من إنسانيتنا، وتوثيق ما لا يجب أن يُنسى.

- كيف أثرت ثورة ديسمبر والحرب على منتوجك الإبداعي؟

ثورة ديسمبر أعادت لي الإيمان بقدرة الإنسان العادي على صناعة المعنى، ودفعتني إلى كتابة أكثر انحيازا للأسئلة الكبرى دون الوقوع في المباشرة. أما الحرب، فقد جاءت كجرح مفتوح؛ جعلت الكتابة أكثر وجعا، وأقل يقينا، وأقرب إلى الشهادة. في الحالتين، لم تعد الكتابة ترفا، بل ضرورة أخلاقية.

. هل من كلمة أخيرة؟

أؤمن بأن الأدب، في جوهره، محاولة لإنقاذ الإنسان من النسيان. وربما كل ما نفعله بالكتابة هو أن نؤجل الهزيمة قليلا، ونمنح المعنى فرصة أخيرة للبقاء.

قصيدتـــان

خالد عمر

لا دَمَ فى وجهِ القصيدةِ

(فى الشعر لا فى الفخر)

للقصيدةِ - كلَّ يومٍ - وضاءةُ وجهِها
لا دَمٌ يلطّخها
ولا نَجيعٌ يُكلّس ظِلّها
ولها فى سرِّها ما لها
لها أحزانُها ٱلنُّوريّةُ
لها فى ٱلدواخلِ نزْفُها
طرائقُها ٱلخفيّةُ
أن تخونَ بهاءَها
وتحدّث نفْسَها بالموت
فتكيد لي بذلك كَيْدَها
للقصيدةِ رجفةُ ٱلمعنى فى ٱلسّكونِ
و وشوشةُ ٱلمُنتهى
إن أشاحَ ٱلقلبُ عن أصداءِها
صارت وَصْمَةً فى ٱلنّهى

هأنذا

(فى الفخر لا فى الشعر)

أنا ابن ٱلمودةِ كاملة
كان عمي وخالي أصدقاء
وأنا ابن الأيادي ٱلعاملة
أمي مدينتنا وأبي ٱلولاء
ولست من ٱلبلاد ٱلفاضلة
كلاهما فرحي وحزني أشقياء
غير نُجيمة متفائلة
سكبت عَلى قلبي ٱلضياء
فحلمت ضد ٱلمرحلة
ورددت عن حلمي ٱلغطاء
فهانذا شهيد ٱلقابلة
و رفيف رايات ٱلفداء

الرقم (7) باقٍ رغم بتر الأطراف:

«لوكا» وندوب الحرب التي لا تُمحى في الخرطوم

ملخص

تحكي القصة مأساة الشاب عمر دفع الله الملقب بـ«لوكا»، الذي كان على أعتاب تحقيق حلمه الكروي بالانضمام إلى نادي الخرطوم الوطني، قبل أن ينفجر مقذوف من مخلفات الحرب داخل منزله، فيفقد يده وقدمه، وتتحول مسيرته الرياضية إلى شاهد حي على الكلفة الإنسانية للحرب في السودان.

لم يكن «لوكا» لاعباً موهوباً فحسب، بل نموذجاً للوفاء والنبل؛ إذ رفض عروضاً مالية مغرية مفضلاً الانضمام لنادي الخرطوم الوطني قرب أسرته، كما لعب دوراً في اكتشاف مواهب من حي البركة بالحاج يوسف، مساهماً في تسجيل لاعبين جدد للنادي رغم ظروف الحرب.

وقعت الفاجعة في اليوم نفسه الذي كان مقرراً فيه إكمال إجراءات تسجيله، لكن المأساة قوبلت بوفاء نادر، حيث قرر النادي تسجيله لاعباً «مدى الحياة» والاحتفاظ برقمه (7)، في رسالة تضامن إنساني ورياضي تجاوز حدود المستطيل الأخضر.

تتجاوز مأساة «لوكا» بعدها الفردي لتكشف خطر مخلفات الحرب الكامن في منازل وأحياء الخرطوم، خاصة مع دعوات العودة، وسط ضعف إمكانات إزالة الألغام. وتتحول قصته إلى صرخة تحذير ودعوة لتحرك دولي عاجل لحماية المدنيين، حتى لا تصبح العودة إلى البيوت مغامرة جديدة مع الموت.

عمر كان في طريقه للتوقيع على عقد احترافي، فإذا به يوقع على عقد مع الألم.»

بهاء الدين عيسى

في اللحظة التي كان فيها الشاب عمر دفع الله، الملقب بـ «لوكا»، يخطو نحو حلمه الأكبر بارتداء قميص نادي «الخرطوم الوطني»، لم يكن يعلم أن جسماً غريباً من مخلفات الموت كان يكمن له ليخطّ نهاية مأساوية لمسيرته الكروية، ويفتح فصلاً جديداً من فصول المعاناة الإنسانية في السودان. تحت وطأة انفجار مزق سكون منزله، لم يفقد «لوكا» أحلامه فحسب، بل فقدَ يده وقدمه، لينضم إلى قائمة ضحايا مخلفات الحرب التي باتت تحاصر السودانيين في أحيائهم وبيوتهم، محولةً الأفراح الرياضية إلى مآتم إنسانية.

«حلم الخرطوم 3» والوفاء لحي البركة

يروي الكابتن حافظ حسين، مدير دائرة الكرة بنادي الخرطوم الوطني، لـ» أفق جديد» تفاصيل تسبق الحادثة وتكشف عن معدن هذا الشاب؛ فقد كان «لوكا»، نجم نادي الميرغني كسلا الصاعد، يضع تمثيل نادي «الخرطوم 3» هدفاً نصب عينيه منذ سبتمبر الماضي. ورغم العروض المغرية التي تلقاها، ومن بينها عرض بحافز تسجيل بلغ سبعة مليارات جنيه، فإنه آثر الوفاء بكلمته للنادي العاصمي ليكون قريباً من أسرته.

لم يكن «لوكا» مجرد لاعب، بل كان «كشاف مواهب» لأبناء منطقته؛ إذ نسق لإقامة مباراة ودية ضمت شباب «حي البركة» بالحاج يوسف، المنطقة التي أنجبت نجوماً مثل سيف تيري، وأسفرت مبادرته عن تسجيل ستة مواهب جديدة في صفوف النادي، في دلالة على نبل روحه التي لم تكسرها ظروف الحرب.

«يبقى الرقم (7) في كشوفات الخرطوم الوطني معلقاً كشاهد على موهبة اغتالتها مخلفات الحرب، ووفاءٍ نادراً في زمن الشتات.»

تحت وطأة انفجارٍ مزق سكون منزله، لم يفقد «لوكا» أحلامه فحسب، بل فقد يده وقدمه، لينضم إلى قائمة ضحايا مخلفات الحرب.»

القدر يسبق «التسجيلات التكميلية»

في يناير الماضي، وفي اليوم ذاته الذي كان من المقرر أن يتوجه فيه إلى النادي لإتمام إجراءات تسجيله، وقعت الفاجعة. انفجر مقذوف من مخلفات الحرب داخل منزله، لتتوقف تلك الأقدام التي كانت تداعب الكرة بمهارة عن الركض، لكنها لم تتوقف عن إثارة موجة من التضامن. وفي لفتة تاريخية، قرر النادي تسجيله رسمياً يوم الاحد كلاعب «مدى الحياة» مع الاحتفاظ برقمه (7)، في حدث جسّد المعنى الحقيقي للوفاء الرياضي.

فخ «العودة» والعدو الخفي تحت الركام

تأتي مأساة «لوكا» لتسلط الضوء على الأخطار المحدقة بالمدنيين في ظل دعوات القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان للمواطنين بالعودة إلى منازلهم.

وبينما تباشر فرق إزالة الألغام عمليات مكثفة في منطقتي المقرن ووسط الخرطوم، تبدو فاتورة «العودة» باهظة ومحفوفة بالأجسام غير المتفجرة.

واقع الأرض بالأرقام والمخاطر

مناطق الخطر المؤكدة: صُنفت مساحة تُقدّر بـ 40 ألف متر مربع في منطقة المقرن كمنطقة خطرة مؤكدة، حيث تُعد جميع الأبراج والمنشآت هناك مشتبهاً بتلوثها بالذخائر.

حصاد المتفجرات: نجحت الفرق في إزالة عشرات الألغام المضادة للأفراد والمركبات، حتى داخل المنشآت الدينية والخدمية، ونقلت كميات ضخمة منها للتفجير شمال غرب أم درمان.

تحديات لوجستية: تواجه عمليات التطهير عقبات كأداء بفعل قلة الفرق وشح التمويل واتساع رقعة المناطق المتأثرة، مما يجعل كل منزل «مشروع انفجار» محتمل.

«عمر كان في طريقه للتوقيع على عقد احترافي، فإذا به يوقع على عقد مع الألم..

هذه هي ضريبة الحرب التي يدفعها الشباب السوداني»، هكذا لخص المشهد أحد المقربين منه.

صرخة للتحرك الدولي

تحول عمر «لوكا» من صانع ألعاب في المستطيل الأخضر إلى ملهم للجهاز الفني، متحدياً إعاقته بروح راضية، لكن قصته تظل إنذاراً مبكراً. فبينما تحاول العاصمة استعادة أنفاسها، تظل آلاف الأجسام المشبوهة تتربص بالعائدين، وسط دعوات ملحة لدعم دولي عاجل لتأمين حياة المدنيين قبل أن تتحول «العودة» إلى نزيف جديد من الأطراف والأرواح.

يبقى الرقم (7) في كشوفات الخرطوم الوطني معلقاً كشاهد على موهبة اغتالتها مخلفات الحرب، ووفاءٍ نادراً في زمن الشتات.

جولة الحسم في مجموعة الموت...

الهلال يسعى لتاهل تاريخي.. وصراع ثلاثي محتدم خلفه بين «مولودية» و«صن داونز» و «لوبوبو»

ملخص

تدخل منافسات المجموعة الثالثة بدوري أبطال أفريقيا يوم السبت 14 فبراير، جولتها الحاسمة وسط حسابات معقدة وسيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات. الهلال يتصدر المجموعة ، غير أن مولودية الجزائر وماميلودي صن داونز وسانت إيلوي لوبوبو ما زالوا يتمسكون بحظوظهم، في واحدة من أكثر المجموعات تنافساً هذا الموسم.

أفق جديد

عشاق الهلال يترقبون ليلة الفصل في جولة أخيرة لا تقبل القسمة على اثنين لحجز بطاقة العبور إلى الدور ربع النهائي.

المجموعة التي وُصفت منذ بدايتها بأنها "مجموعة الموت"، أوفت بوعودها حتى اللحظات الأخيرة، بعدما تقاربت النقاط وتبادلت الفرق الأفضلية، ليبقى الحسم مؤجلاً إلى الجولة الختامية.

الهلال.. الأفضلية بيد الأزرق

يدخل الهلال الجولة الأخيرة متصدراً المجموعة برصيد 8 نقاط، بعدما قدّم مستويات قوية حيث استهل مبارياته في المجموعة بالانتصار على مولودية الجزائر 1-0 وتعادل خارج أرضه مع لوبوبو الكونغولي 1-1 ومن ثم حقق تعادلا ثمينا في جنوب أفريقيا أمام ماميلودي صن داونز 2-2، قبل أن يتلقى خسارة مؤثرة أمام مولودية الجزائر .

الأزرق يحتاج إلى الفوز أو التعادل أمام لوبوبو لضمان التأهل رسمياً، وربما الحفاظ على صدارة المجموعة.

الهلال أظهر شخصية قوية في النسخة الحالية، مستفيداً من خبرته القارية وصلابة خط دفاعه، لكنه مطالب بالحذر أمام فريق كونغولي لا يملك ما يخسره.

مولودية الجزائر.. عودة قوية في الوقت المناسب

مولودية الجزائر نجح في قلب موازين المجموعة بعد فوزه على الهلال في الجولة الماضية، ليرفع رصيده إلى 7 نقاط ويصعد إلى المركز الثاني.

الفريق الجزائري يدخل مواجهة ماميلودي صن داونز بشعار "لا بديل عن الفوز"، إذ أن النقاط الثلاث قد تمنحه الصدارة في حال تعثر الهلال، بينما قد يكون التعادل كافياً للتأهل وفقاً لنتيجة المباراة الأخرى.

المولودية أظهر تنظيماً دفاعياً جيداً وقدرة على استغلال الفرص، ما يجعله رقماً صعباً في حسابات الجولة الأخيرة.

صن داونز.. ضغط كبير وطموح لا يتوقف

أما ماميلودي صن داونز، أحد أبرز المرشحين للقب، فيجد نفسه في موقف لا يحسد عليه، بعدما أهدر نقاطاً ثمينة في الجولات الماضية، أبرزها التعادل أمام لوبوبو.

الفريق الجنوب أفريقي يحتل المركز الثالث برصيد 6 نقاط، ويحتاج إلى الفوز على مولودية الجزائر مع لحسم تاهله .

صن داونز يمتلك خبرة كبيرة في الأدوار الإقصائية، لكنه مطالب بإظهار شخصيته القارية في مواجهة مصيرية.

لوبوبو.. الأمل الأخير

رغم تذيله الترتيب برصيد 5 نقاط، إلا أن سانت إيلوي لوبوبو لا يزال يمتلك فرصة حسابية للتأهل. الفوز على الهلال، مع تعثر أحد منافسيه، قد يقلب الموازين ويمنحه بطاقة تاريخية.

الفريق الكونغولي أثبت أنه خصم عنيد، خاصة على أرضه، ونجح في تعطيل صن داونز سابقاً، ما يؤكد أن مهمته أمام الهلال لن تكون سهلة.